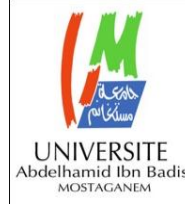


جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم
كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير

قسم محاسبة المالية



مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

الشعبة: علوم المالية والمحاسبة التخصص: تدقيق ومراقبة تسيير

التحليل المالي و أهمية تحليل المؤشرات المالية في المؤسسة الاقتصادية

مقدمة من طلاب الطالب:

الاسم واللقب : بلعوج عمر

الاسم واللقب: الشارف عيسى سفيان

أعضاء لجنة المناقشة :

الصفة	الاسم واللقب	الرتبة	عن الجامعة
رئيسا	بوزيد سفيان	أستاذ محاضراً	جامعة مستغانم
مقررا	بومدين غوثي بلعياشي	أستاذ محاضر	جامعة مستغانم
مناقشا	مكاوي محمد أمين	أستاذ محاضراً	جامعة مستغانم

السنة الجامعية 2021/2020

إهداء

الحمد لله الذي وفقنا لهذا ولم نكن لنصل إليه لولا فضل الله علينا

أما بعد أهدي ثمرة سنين جهدي إلى

من كان ولا زال رضاها غمام يقيني هجير، الأيام ويعيني دوما على المضي إلى الأمام

إلى أمي من أعطتني وحرمت نفسها

إلى من تخجل كلماتي حين أذكرها وتستحي عباراتي حين أشكرها

إلى الذي لو أهديته الدنيا بأسرها مكافأة على عطاءها

إلى أبي العزيز أطل الله في عمره

إلى أفراد أسرتي ، سندي في الدنيا ولا أحصي لهم فضل

إلى كل أفراد العائلة

إلى أساتذتي الكرام وكل رفقاء الدراسة

إلى كل من في ذاكرتي ولم تسعه روقتي، إلى كل من تمنى لي النجاح ولو بلسانه ، إلى كل من

سيتصفح مذكرتي

إلى كل هؤلاء أهدي ثمرة جهدي.

كلمة شكر وتقدير

"إن الاعتراف بالجميل لأهل الفضل واجب وأكيد"

بصدد إنجاز هذا العمل المتواضع ،نشكر الله سبحانه وتعالى الذي وفقنا
لإتمام هذا العمل ، وأنارنا بالعلم.

نتقدم بأسمى عبارات الشكر والتقدير والاحترام إلى الأستاذ الفاضل
المشرف لقبول الإشراف على هذه المذكرة وعلى نصائحه وتوجيهاته التي لم
يبخل علينا بها راجين من المولى عزوجل أن يوفقها في الدارين .

كما نتقدم بالشكر الجزيل إلى

جميع الأساتذة الذين أشرفوا على تعليمنا من بداية مشوارنا الدراسي إلى
غاية هذه المرحلة.

وإلى كل من ساعدنا ولو بابتسامة صادقة

الفهرس

الصفحة	العنوان
أ	صفحة الإهداء
ب	صفحة الت شكرات
ث	الفهرس
ح	قائمة الأشكال والجداول والرسوم والخرائط
01	المقدمة العامة
05	الفصل الأول : مداخل نظرية للمؤسسة الاقتصادية والتحليل المالي
05	مقدمة الفصل
06	المبحث الأول : لمؤسسة الاقتصادية والوظائف المتعلقة بها.
06	المطلب الأول : مفهوم المؤسسة الاقتصادية..
06	المطلب الثاني: خصائص وأهداف المؤسسة الاقتصادية
09	المطلب الثالث: وظائف المؤسسة الاقتصادية
11	المطلب الرابع: تصنيف المؤسسات الاقتصادية
13	المبحث الثاني: ماهية التحليل المالي
13	المطلب الأول: نشأة التحليل المالي وتعريفه
15	المطلب الثاني: أهمية التحليل المالي وبعده الاستراتيجي
21	المطلب الثالث: أهداف التحليل المالي
24	المطلب الرابع: أنواع التحليل المالي والأطراف المستفيدة منه
30	المبحث الثالث: مصادر المعلومات والتحليل المالي في ظل SCF
30	المطلب الأول: مصادر المعلومات
31	المطلب الثاني: مقومات التحليل المالي ومحدداته
34	المطلب الثالث: التحليل المالي في ظل SCF
38	خلاصة الفصل
39	الفصل الثاني: القوائم المالية والمؤشرات المالية.
39	مقدمة الفصل
40	المبحث الأول : القوائم المالية المستخدمة في التحليل المالي
40	المطلب الأول : قائمة الميزانية
44	المطلب الثاني : قائمة الدخل
49	المطلب الثالث : قائمة تدفقات الخزينة

54	المطلب الرابع : قائمة التغير في حقوق الملكية وكشف الملحق
58	المبحث الثاني : مؤشرات التوازن المالي
58	المطلب الأول : تحليل رأس المال العامل
61	المطلب الثاني: تحليل احتياجات رأس المال العامل
64	المطلب الثالث : تحليل الخزينة
65	المبحث الثالث : التحليل بالنسب المالية
65	المطلب الأول : تحليل مؤشرات السيولة والمهيكلة
69	المطلب الثاني : تحليل نسب الربحية
71	المطلب الثالث : تحليل نسب النشاط
74	المطلب الرابع: تحليل نسب السوق ونسب الرفع
79	خلاصة الفصل
80	الفصل الثالث: تقييم أداء المالية لمدينة الحضنة في فترة (2011-2015)
80	مقدمة الفصل
81	مبحث أول : لمحة تاريخية عن نشأة مؤسسة مدينة حضنة
81	المطلب الأول : لمحة تاريخية عن مدينة حضنة
84	المطلب الثاني : تنظيم مؤسسة مدينة حضنة
86	المبحث الثاني : تحليل القوائم المالية
86	المطلب الاول : : تحليل القوائم المالية بواسطة مؤشرات التوازن المالية
90	المطلب الثاني : تحليل القوائم المالية باستخدام النسب المالي
99	خلاصة الفصل
100	خلاصة عامة
102	المصادر والمراجع
106	الملخص

قائمة الأشكال والجداول

أولا قائمة الجداول .

الرقم	العنوان الجدول	الصفحة
(1-1)	نموذج تحليل البيئة للأداء الداخلي	19
(1-2)	قائمة الميزانية.	52
(2-2)	قائمة الدخل حسب الوظيفة	47
(3-2)	قائمة الدخل حسب الطبيعة	48
(4-2)	قائمة تدفقات الخزينة الطريقة المباشرة	52
(5-2)	قائمة تدفقات الخزينة الطريقة الغير مباشرة.	53
(6-2)	قائمة التغير في حقوق الملكية	55
(7-2)	موارد واحتياجات الاستغلال.	61
(8-2)	موارد واحتياجات خارج الاستغلال .	63
(1-3)	تطور رقم الأعمال وعدد الموظفين خلال فترة (2005-2011)	82
(2-3)	تطور رقم الأعمال وعدد الموظفين خلال فترة (2012-2015)	83
(3-3)	أهم المواد المستعملة ومصادرها	85
(4-3)	الميزانية المالية لسنوات من (2011-2015)	87
(5-3)	حساب رأس المال العامل الدائم	87
(6-3)	حساب رأس المال العامل الخاص	88
(7-3)	حساب رأس المال العامل الإجمالي	88
(8-3)	حساب رأس المال العامل الأجنبي	89
(9-3)	حساب احتياجات رأس المال العامل	89
(10-3)	الخزينة الصافية	90
(11-3)	نسبة السيولة المتداولة	90
(12-3)	نسبة السيولة المختصرة	91
(13-3)	نسبة النقدية	91
(14-3)	نسبة التمويل الدائم	92
(15-3)	نسبة التمويل الخاص	92
(16-3)	نسبة الاستقلالية المالية	93
(17-3)	نسبة التمويل الخارجي	93
(18-3)	معدل دوران الأصول الثابتة	94

94	معدل دوران المخزون	(19-3)
94	فترة التخزين	(20-3)
95	معدل الدوران الزبائن	(21-3)
95	معدل متوسط تحصيل ديون الزبائن	(22-3)
96	المدة المتوسطة لتحصيل ديون الزبائن	(23-3)
96	المدة المتوسطة لتسديد ديون الزبائن	(24-3)
96	هامش الربح الإجمالي	(25-3)
97	هامش الربح الصافي	(26-3)
97	معدل فائدة الاستثمار	(27-3)
98	معدل عائد الأموال الخاصة	(28-3)

ثانيا: قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
(1-1)	خطوات منهجية التحليل المالي	23
(1-2)	رأس المال العامل	60
(1-3)	الهيكل التنظيمي لمؤسسة ملبنة حظنة مسيلة	84

المقدمة العامة

تعتبر المؤسسة الاقتصادية الخلية الأساسية في الاقتصاد الوطني، وهي تقوم بعدة وظائف التي منها : الوظيفة التجارية وظيفته الإنتاجية الوظيفة الإدارية ، الوظيفة المالية . ولتحقيق أهداف المسطرة والوصول إلى ما تسعى إليه ، وكذا وضع إطار تنظيمي للوظيفة المالية ، ظهر ما يعرف بالتحليل المالي ومعه الأدوات التي تستخدم كوسيلة لتقييم أداء المالي للمؤسسة ، فمع تسارع التطورات الاقتصادية الحاصلة وزياد حدة المنافسة ، التي أصبح معها السعي لتحقيق الأرباح هذا غير كافي ، بل يجب أن ترافقه ضمان الاستمرارية في السوق ، ومن هنا تبرز أهمية استخدام التحليل المالي على مستوى المؤسسة الاقتصادية يهدف الوقوف على حقيقة الوضعية المالية للمؤسسة ، واتخاذ القرارات الصحيحة في حالة وجود اختلالات .

أهمية البحث :

تتضح أهمية البحث من خل :

-تتضح أهمية البحث من خلال:

-كثرة الدراسات حوله حيث يعتبر من أكثر المواضيع التي لقيت ومازالت تلاقي اهتمام كبيرا في ميدان التسيير والإدارة المالية.

- يتعرض لموضوع مهم بالنسبة للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية التي تتأهب للدخول في نمط اقتصادية جديد، والذي يتطلب روح تسييرية جديدة، تمكن المؤسسة الجزائرية من رفع التحديات التي ستواجهها، بفعل الجو التنافسي الذي تعهده والذي يدعوها لضرورة اعتماد طرق تسيير الحديثة، وتكييف مختلف النشاطات التسييرية مع ما هو جار على المستوى العالمي.

-يعتبر موضوع التحليل المالي من أهم مواضيع المؤسسات الحديثة، حيث انه يكتسي أهمية كبيرة كونه عملا مهم في تحديد المركز المالي للمؤسسة وتوجيهها نحو تحقيق أهدافها، حيث يعتبر وسيلة لتحقيق الأداء الناجح، وخاصة في ظل النظام المحاسبي المالي الذي ساهم في تبسيط وتسهيل عمليات التحليل المالي، لما أتى به من قوانين سواء تعلق الأمر بكيفية عرض القوائم المالية أو كيفية تحديد القيمة للمختلف أصول وخصوم المؤسسة، وبالتالي التحليل المالي وسيلة حيوية لما يمكن أن يقوم به من دور بالغ في ترشيد قرارات المؤسسة.

أهداف البحث :

نسعى من خلال هذا البحث إلى تحقيق الأهداف التالية :

-التعرف على مقومات الأداء المالي الجيدة في المؤسسة الاقتصادية

-عرض أهم الأدوات المستعملة في التحليل المالي وتطبيقها في المؤسسة الاقتصادية

-التعرف على أهم الأدوات المستعملة في التحليل المالي وتطبيقها في المؤسسة الاقتصادية

-التعرف على الوضع المالي للمؤسسة محل الدراسة

-التعرف على مدى نجاعة استخدام أدورات التحليل المالي في تقييم أداء المالي للمؤسسة الاقتصادية ومساعدتها في اتخاذ القرارات .

أهمية الدراسة :

تكمن أهمية البحث في النقاط التالية:

-إبراز أهمية التحليل المالي في القدرة على تشخيص المالية الحقيقية للمؤسسة .

-محاولة تقييم أداء المؤسسة الحضنة للحليب بالنظر للأهمية البالغة لمنتجاتها الاستراتيجية لسكان الولاية

إشكالية البحث

من خلال ما تقدم تتضح معالم الإشكالية لهذا البحث والتي يمكن صياغتها في شكل سؤال تدور حوله الدراسة وهو كالتالي:

ما هو دور التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية ؟

قصد تسهيل الدراسة والإجابة على إشكالية البحث قمنا بطرح التساؤلات الفرعية التالية:

1. ما مفهوم التحليل المالي؟

2. ما ذا نقصد بالمؤشرات المالية؟

3. ما أهمية تحليل المؤشرات المالية بالنسبة للمؤسسة الاقتصادية؟

فرضيات البحث:

للإجابة على إشكالية هذا البحث يمكن تحديد مجموعة من الفرضيات وهي:

1. التحليل المالي هو الركيزة الأساسية لبقاء المؤسسة وتطورها، واتخاذ القرارات الرشيدة من طرف المسيرين لا يكون إلا عن طريق معطيات التحليل المالي.

2. مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية هي علاقة بين عنصرين أو أكثر تقدم معلومات ذات مصداقية عن الوضع المالي للمؤسسة الاقتصادية.

3. يساعد التحليل المالي و تحليل المؤشرات المالية في معرفة وتشخيص الوضعية المالية للمؤسسة حضنة حليب

حدود البحث:

من اجل الإحاطة بإشكالية البحث وفهم جوانبها المختلفة حددنا مجال دراستنا كما يلي:

-الحدود الموضوعية:

نحاول أن نتعرف من خلال هذه الدراسة على أهم الأفكار التي حاولت تحديد مفهوم التحليل المالي وكيفية تأثيره على المركز المالي بالإضافة إلى محاولة التعرف على مدى مساهمة المؤشرات المالية على تحليل الوضع المالي للمؤسسة إضافة

إلى ذلك نحاول أن نسقط بعض ما جاء في الجانب النظري على الجانب التطبيقي.

أسباب اختيار الموضوع:

هناك مجموعة من العوامل التي ساهمت في اختيار هذا الموضوع نذكر منها:

- الموضوع جدير بالدراسة وينسجم مع تخصص مالية المؤسسة.
- تحسيس المؤسسات بأهمية التحليل المالي في رفع مستوى الأداء وتحسين المركز المالي للمؤسسات.
- إفادة المؤسسات بأكبر قدر من الدراسات والأبحاث المفيدة والواقعية من أجل التحسين ولفت انتباهها لأنه لا يمكن تحقيق أهدافها بدون اهتمامها بالتحليل المالي.

منهج البحث ووسائل الدراسة:

فرضت علينا الدراسة استخدام المناهج التالية:

للإجابة على التساؤل الوارد في الإشكالية، ومن أجل تحقيق أهداف البحث تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي والتاريخي حيث اعتمدنا على المنهج الوصفي في الفصلين الأول والثاني، القائم على جمع البيانات والمعلومات المرتبطة بالموضوع محل الدراسة، بينما تم الاعتماد في الفصل الثالث على المنهج التحليلي والتاريخي الذي تم فيه دراسة حالة المؤسسة حضنة حليب حيث تم تحليل الوثائق المتعلقة بالوظيفة المالية للمؤسسة وتشخيص وضعيتها المالية.

واعتمدنا في ذلك على مجموعة من الوسائل تتمثل في:

الجانب النظري: تم الاعتماد على:

-الكتب.

-الجرائد الرسمية.

- المذكرات.

- مختلف الوثائق التي لها صلة بالموضوع.

الجانب التطبيقي: تم الاعتماد على:

- الوثائق الخاصة بالمؤسسة الوطنية حضنة حليب محل الدراسة.

هيكل البحث:

للإجابة عن الإشكالية قمنا بتقسيم دراستنا إلى مقدمة عامة وثلاث فصول الأول والثاني تناولنا فيه مختلف الجوانب النظرية للتحليل المالي والمؤشرات المالية للمؤسسة الاقتصادية أما الفصل الثالث فكان لتطبيق الجانب النظري على الواقع العملي.

فتناول الفصل الأول المداخل النظرية للمؤسسة الاقتصادية والتحليل المالي، تطرقنا فيه إلى ثلاث مباحث، المبحث الأول كان لدراسة المؤسسة الاقتصادية والوظائف المالية المتعلقة بها، أما المبحث الثاني فكان لماهية التحليل المالي، وأخيرا المبحث الثالث ضم مصادر المعلومات والتحليل المالي في ظل معايير المحاسبة الدولية والمخطط المالي المحاسبي. أما الفصل الثاني فخصصناه لدراسة القوائم المالية والمؤشرات المالية، تطرقنا فيه إلى مفهوم القوائم المالية المستخدمة

في التحليل المالي كمبحث أول، بالإضافة إلى مؤشرات التوازن المالي كمبحث الثاني، وفيما يخص المبحث الثالث تناولنا فيه التحليل بواسطة النسب المالية.

وأخيرا الفصل الثالث تناولنا في دراسة حالة مؤسسة حضنة حليب بالمسيلة، فالمبحث الأول خصصناه

للتعريف بالمؤسسة، أما المبحث الثاني إسقاط أهم ما جاء في الدراسة النظرية على مؤسسة ملبنة حظنة في الفترة (2011-2015) .

الفصل الأول

مداخل نظرية للمؤسسة الاقتصادية

والتحليل المالي

تمهيد

تسعى المؤسسة الاقتصادية لتحقيق أهداف عديدة ومن بين هذه الأهداف تقوية وضعيتها المالية بشكل عام ووضعها النقدي بشكل خاص من الوسائل التي تتضمن هذا الهدف هي وسيلة التحليل المالي، فتحقيق المؤسسة لهذا الهدف يؤمن لها استمرارية في تأدية نشاطها الاستغلالي على أحسن وجه وبالتالي يمكن للمؤسسة تنفيذ إستراتيجيتها كما يضمن لها سلامة قراراتها الاستثمارية بالإضافة إلى الوفاء بالتزاماتها المالية، وبالتالي يعتبر التحليل المالي تشخيصاً للحالة المالية في المؤسسة خلال دورة إنتاجية أو عدة دورات، وهذا لمن لهم علاقة بالمؤسسة كرجال الأعمال، بنوك، مستثمرون، يهدف أظهار كل التغيرات التي تطرأ على الحالة المالية وبالتالي على السياسة المالية المتبعة اتخاذ الإجراءات الصحيحة واللائمة .

حيث أضحى التحليل المالي منذ بداية القرن الماضي أحد أهم مجالات المعرفة لتبسيط المداخل المختلفة لكل من المؤسسة الاقتصادية والتحليل المالي ارتأينا إلى تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث رئيسية :

المبحث الأول :خصصناه لدراسة المؤسسة الاقتصادية

المبحث الثاني : تناولنا فيه ماهية التحليل المالي

أما المبحث الثالث : مصادر المعلومات والتحليل المالي في ظل SCF

المبحث الأول: المؤسسة الاقتصادية و الوظائف المتعلقة بها.

تعتبر المؤسسة الاقتصادية بمثابة النواة الأساسية في النشاط الاقتصادي كما أنها تعبر عن العلاقات الاجتماعية لأن العملية الإنتاجية تتضمن مجموعة من العناصر البشرية من جهة والعناصر المادية من جهة وعناصر معنوية من جهة أخرى ثانية، كما يشمل تعاملها مع المحيط ولقد اتخذت المؤسسات الاقتصادية عدة أشكال مختلفة وبالأخص في القرن الواحد والعشرون حيث شهدت المؤسسات الاقتصادية تطورات كبيرة .

المطلب الأول: مفهوم المؤسسات الاقتصادية :

هناك عدة تعريف نذكر منها مايلي :

1-التعريف الأول:تعرف المؤسسة على أنها مجموعة عناصر الإنتاج البشرية والمادية التي تستخدم وتسير وتنظم بهدف إنتاج سلع أو خدمات موجهة للبيع وهكذا بكيفية فعالة تضمنها مراقبة التسيير بواسطة وسائل مختلفة كتسيير الموازنات وتقنية المحاسبة التحليلية⁽¹⁾

2-التعريف الثاني: هي منظمة تقوم بمزج مختلف الوسائل المادية والمالية والبشرية تستخدم بطريقة مثلى بهدف تحقيق أقصى ربح ممكن.⁽²⁾

3-التعريف الثالث: تعرف المؤسسة كمنظمة اقتصادية واجتماعية مستقلة نوعا ما، تؤخذ فيها القرارات حول تركيب الوسائل البشرية والمالية والإعلامية، بغية خلق قيمة مضاعفة حسب الأهداف في نطاق زماني ومكاني.⁽³⁾

4-التعريف الرابع: المؤسسة منظمة تختص في إنتاج، تبادل وتوزيع السلع والخدمات وتحتوي على إمكانيات مادية، مالية، بشرية ، بحث تعمل من اجل تحقيق الدف الذي نشأت من أجله.⁽⁴⁾

المطلب الثاني: خصائص وأهداف المؤسسة الاقتصادية.

تناولنا في هذا المطلب مجموعة من الخصائص التي تتميز بها الاقتصادية وكذا الأهداف التي تسعى لتحقيقها.

⁽¹⁾العربي دحموش ، محاضرات في اقتصاد المؤسسة، مطبوعات جامعة ،متنوري الجزائر، 2001، ص3

⁽²⁾عمر الصخري، اقتصاد المؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الرابعة، الجزائر، ص5

⁽³⁾عبد الرزاق حبيب، اقتصاد وتسيير مؤسسة ،ديوان المطبوعات ،الجزائر، 2009، ص19

⁽⁴⁾صالح مرزاق ، محاضرة في مقياس المحاسبة العامة، مطبوعات جامعة المتنوري ،الجزائر، 1998-1999، ص2

أولاً : خصائص المؤسسة الاقتصادية :⁽¹⁾

تتميز المؤسسة الاقتصادية بمجموعة من الخصائص نذكر منها مايلي :

_ تتميز المؤسسة بشخصية معنوية مستقلة من حيث امتلاكها لحقوق وصلاحيات ، أو من حيث واجباتها ومسؤولياتها.

_ وحدة اقتصادية أساسية في المجتمع الاقتصادي.

_ تعتبر المؤسسة الاقتصادية بمثابة مركز اقتصادي أي أنّ كلّ القرارات المتعلقة بسير المؤسسة يتم اتخاذها من طرف القائمين على إدارتها.

_ هي وحدة اقتصادية تتمتع باستقلالية تتحصل على مختلف مواردها لتقوم بعملية الإنتاج للحصول على الدخل يوزع جزء منه على العمال في شكل أجور.

_ هي هيئة منظمة من أجل تحقيق أهداف معينة عادة ما تظهر في الهيكل الوظيفي بمعنى تحديث في مختلف الوظائف والمؤسسات، كما تتمتع المؤسسة الاقتصادية بالاستقلالية في اتخاذها لمختلف القرارات المتعلقة بها.

_ القدرة على الإنتاج وأداء الوظيفة التي وجدت من أجلها.

_ ضمان الموارد لكي تستمر عمليتها ويكون ذلك إما عن طريق الاعتمادات وإما عن طريق الإيرادات الكلية أو عن طريق القروض أو الجمع بين هذه العناصر أو كلها أو حسب الظروف.

ثانياً : أهداف المؤسسة الاقتصادية :

يسعى منشئو المؤسسات الاقتصادية العمومية منها والخاصة إلى تحقيق عدة أهداف تختلف وتتعدد حسب اختلاف أصحاب المؤسسات وطبيعة وميدان نشاطها، وعليه يمكن تخيص أهداف المؤسسات في النقاط التالية :⁽²⁾

1_ الأهداف الاقتصادية : يمكن جمع عدد من الأهداف التي تدخل ضمن هذا النوع كما يلي :

⁽¹⁾ عمر الصخري، مرجع سبق ذكره، صفحة 27-25

⁽²⁾ ناصر رادي عدون، اقتصاد المؤسسة للطبعة الجامعيين، دار المحمدية، طبعة 02، الجزائر 1998، ص 17

أ_ تحقيق الربح: إنَّ استمرار المؤسسة في الوجود لا يمكن أن تتم إلا استطاعت أن تحقق المستوى أدنى من الربح يضمن لها إمكانية رفع رأس مالها وبالتالي توسيع نشاطها لصدود أمام المؤسسات الأخرى.

ب_ تحقيق متطلبات المجتمع: أن تحقيق المؤسسة لنتائجها عبر عملية تصريف أو بيع إنتاجها المادي أو المعنوي وتغطية تكاليفه، وعند القيام بعملية البيع فهي تغطي طلبات المجتمع الموجودة على مستوى الوطني والدولي.

2_ الأهداف الاجتماعية: من بين الأهداف العامة للمؤسسة الأهداف الاجتماعية التي تتمثل فيما يلي :

أ_ ضمان مستوى معيشي للعمال: إن التطور السريع الذي تشهده المجتمعات في الميدان التكنولوجي يجعل العمال أكثر حاجة إلى تلبية رغباتهم المتزايدة باستمرار.

ب_ ضمان مستوى مقبول من الأجور: يعتبر العمال في المؤسسة من بين المستفيدين الأوائل من نشاطه، حيث يتقاضون أجور مقابل عملهم بها، ويعتبر هذا المقابل مضمونا قانوني، شرع، وعرفا

ج_ الدعوة إلى تنظيم وتماسك العمال: تتوفر داخل المؤسسة علاقات مهنية واجتماعية بين أشخاص قد تختلف مستوياتهم العلمية، وانتماءاتهم الاجتماعية والسياسية، إلا أنَّ دعوتهم إلى التماسك والتفاهم هو وسيلة الوحيدة لضمان الحركة المستمرة للمؤسسة وتحقيق أهدافها.

د_ توفير تأمينات ومرافق للعمال: تعمل المؤسسات على توفير بعض التأمينات مثل التأمين الصحي والتأمين ضد حوادث العمال وكذلك التقاعد كما أنها تخصص مساكن بالإضافة إلى المرافق العامة.

3_ الأهداف الثقافية والترفيهية: تتمثل فيما يلي :

أ_ توفير وسائل الترفيهية وثقافية: تعمل المؤسسات خاصة على اعتياد عمالها على الاستفادة من وسائل الترفيهية والثقافية التي توفرها لهم ولأولادهم من مسرح مكتبات ورحلات نظرا لما لهذا الجانب من تأثير على مستوى العمال الفكري والرضا بتحسين مستواهم لما يحسه من نتائج وذلك في معاملات مع أولاده.¹

¹ناصر دادي، مصدر سابق ذكره، 17

ب_تدريب العمال المبتدئين ورسكلة القدامى: مع تطور السريع الذي تشهده وسائل الإنتاج وزيادة تعقيدها فإن المؤسسة مجبرة على تدريب عمالها الجدد تدريباً كفيلاً بإعطائهم إمكانية استعمال هذه الوسائل بشكل يسمح باستغلالها استغلالاً عقلانياً، كما أن عمالها القدامى يجدون صعوبات في تحريك هذه الوسائل مما يضطر بالمؤسسة إلى إعادة تدريبهم عليها، أو على الطرق الحديثة في الإنتاج والتوزيع وهو ما يدعى بالرسكلة وكلّ هذا يؤدي إلى تحسين مردودية المؤسسة.

14_الأهداف التكنولوجية: بالإضافة إلى ما سبق تؤدي المؤسسة الاقتصادية دوراً هاماً في الميدان التكنولوجي.

_البحث والتنمية: هذا من خلال التنسيق بين العديد من الجهات مثل مؤسسات وهيئات البحث العلمي، والجامعات والمؤسسات الاقتصادية وكذا هيئات التخطيط الأخرى.

المطلب الثالث : وظائف المؤسسة الاقتصادية :

يمكن تصنيف الوظائف المتعلقة بالمؤسسة الاقتصادية: ⁽¹⁾

1_ الوظيفة الإنتاجية: تتضمن الأنشطة المتعلقة بإنتاج المنتجات، حيث تقوم بتحديد أساليب الإنتاج بهدف صنع منتوجات وتوجيهها إلى السوق ولبيعها.

2-الوظيفة التجارية: تتعلق هذه الأخيرة بالأنشطة الخاصة بعملية الشراء والبيع وخدمات ما بعد البيع، ويتمثل دور هذه الأخيرة في العمل على تصريف منتجات المؤسسة بواسطة استعمال أساليب تسويقية محكمة.

3-الوظيفة التسويقية: المتعلقة بشؤون الوقت المناسب لتصريف المنتج والسياسات التسويقية المناسبة، وبفضل هذه الوظيفة تتمكن المؤسسة من تكثيف منتجاتها حسب رغبات الزبائن واستكشاف حاجاتهم من أجل إشباعها.

4-الوظيفة الاجتماعية: وتعني هذه الأخيرة بتنمية قدرات ومهارات ومواهب العامل أي استخدام الأمثل للموارد البشرية على جميع المستويات من أجل تحقيق أهداف المؤسسة المسطرة .

5_الوظيفة الإدارية: تتضمن هذه الأخيرة عملية التخطيط والقيادة والتنظيم والرقابة.

6_الوظيفة المحاسبية: وهي المنطوية على مجموعة من العمليات المحاسبية التي تترجم نشاط المؤسسة إلى أرقام مقومة بعملة البلد، كما تقوم بملاحظات التدفقات التي تنشأ نتيجة نشاط المؤسسة وقياس آثارها.

⁽¹⁾ناصر دادي، مرجع سبق ذكره، ص 14-19

7_ الوظيفة المالية: هي مجموعة المهام والأنشطة التي تقوم بها عدد من المصالح والأقسام بهدف إدارة التدفقات المالية والبحث عن موارد المالية الضرورية، والاستخدام الأمثل⁽¹⁾ وتتضمن الأنشطة المتعلقة باحتياجات المؤسسة من أموال ووسائل وتمويل وتسيير الأموال.. الخ، وتعتبر من الوظائف الأساسية لقيام واستمرار النشاط الاقتصادي حيث تطور مفهوم هذه الوظيفة حتى وصل على ما هو عليه اليوم، ولعل من أهم تلك الوظائف، الوظيفة المالية التي تعددت المفاهيم وفقاً لاختلاف وجهات النظر حول جوهر ومهمة هذه الوظيفة في المؤسسة الاقتصادية⁽²⁾

-فمن وجهة نظر الجماعة النقدية: ينسب للوظيفة المالية كل عملية تأخذ مظهراً نقدياً.

-أما من وجهة نظر الجماعة الاستراتيجية: فلوظيفة المالية يقع على عاتقها تهيئة وإعداد القرارات المؤمنة لفعالية تحقيقاً لأهداف المنشودة، وكفاءة استخدام الوسائل المتاحة.

-وأما من جهة النظر التشغيلية: فينحصر دور الوظيفة المالية في مواجهة وتجاوز المصاعب والعقبات المالية، من خلال تحسين مؤشرات التوازن المالي، ضمان الحد الأدنى من الربحية، والحفاظ على المستوى المعقول من السيولة والسير المالي .

من خلال هذه التعاريف يبدو أن التعريف الأول اقتصر على صفة المالي وهذا مفهوم ضيق للوظيفة المالية، فهي بالإضافة إلى قيامها بالعمليات ذات الطابع المالي تؤدي دورها في تخطيط وقيادة الموجودات ومواجهة المشاكل الاستثنائية، وهذا ما يعكس الأهمية المتزايدة للوظيفة المالية في المؤسسة

⁽¹⁾ إلباس بن ساسي، يوسف قريش، التسيير المالي لإدارة المالية ودروس وتطبيقات، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن 2006، ص33

⁽²⁾ السعيد فرحات، الأداء المالي لمنظمات الأعمال، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 2000، ص30

- دور الوظيفة المالية⁽¹⁾

يشمل الدور الأساسي للوظيفة المالية ما يلي :

- خدمة السياسة العامة للمؤسسة ، وذلك عن طريق مد الوظائف الأخرى بكل الإمكانيات المالية التي تحتاجها لبلوغ أهدافها الخاصة ، ومن ثم الوصول لأهداف المؤسسة .

- توقع ودراسة الأثر المالي للقرارات المتخذة وذلك من خلال وضع مخططات التمويل والموازنات ، وخطك للخزينة.

- ضمان التجانس في المؤسسة والعمل تحت قيد المردودية والحفاظ على فكرة التسديد.

- تنظيم الرقابة بمعنى أن الوظيفة المالية تقوم بمراجعة وفحص الأهداف الأولية ومدى بلوغها ، وذلك من خلال (التشخيص، قياس، الانحراف، وضع جدول قيادة)

تبقى هذه الأدوار رغم أهميتها تقليدية ، لكن ومع التطور الذي حدث ولا يحدث في محيط المؤسسة، أوكلت لهذه الوظيفة أدوار جديدة منها :

- تسيير المخاطر.

- المشاركة بقدر واسع في سيرورة القرار الإستراتيجية، وذلك من خلال تقويم الخيارات الإستراتيجية الأكثر تعقيدا.

- التكيف مع العمل ضمن المجمعات والتأقلم مع المعطيات الجديدة لعولمة المؤسسات وما تتطلبه من تقنيات لتقييم الرقابة

المطلب الرابع: تصنيف المؤسسات الاقتصادية .

تصنيف المؤسسات الاقتصادية وفق لعدد من المعايير منها ما يلي :⁽²⁾

1- معيار الحجم: وفق هذا المعيار تصنيف المؤسسات الاقتصادية إلى مؤسسة صغيرة ومتوسطة وأخرى كبيرة، وأخذا بعين الاعتبار عدد العمال داخل المؤسسة الاقتصادية ورقم الأعمال .

⁽¹⁾ سلمان بلعور، اثر إستراتيجية الشركات على الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية. دراسة حالة مجمع سيدال، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستير في علوم التسيير، فرع إدارة الأعمال، جامعة الجزائر 2003-2004 ص75

⁽²⁾ احمد لعبيدات وآخرون، الاقتصاد والمناجمت والقانون، ديوان الوطني للمطبوعات الدراسية، الجزائر 2009، ص55-59

ملاحظة: إن تحديد معيار العمال وكذا تحديد رقم الأعمال يختلف لاختلاف البلدان بسبب الاختلاف في المستوى التقني المتبع.

2- حسب معيار النشاط: وفق هذا المعيار يتم التمييز بين عدة أنواع نذكر منها:

أ- مؤسسة فلاحية: وهي المؤسسة تم تنشيطها في النشاط الزراعي والحيواني .

ب- مؤسسة صناعية: وهي مؤسسات تقوم بتحويل المواد الأولية إلى منتجات صناعية

ت- مؤسسات تجارية: وهي مؤسسات يتلخص نشاطها في تقديم خدمات سوقية بمقابل نقدي.

3- حسب المعيار القانوني: وفق لهذا المعيار يتم تصنيف المؤسسات على أساس طبيعة الملكية وتبعاً لذلك يمكن أن نميز بين الأنواع التالية:

أ- مؤسسة خاصة: هي المؤسسة تعود ملكيتها لفرد واحد في حالة المؤسسة الفردية أو مجموعة أشخاص في حالة شركات

ب- مؤسسة العامة: وهي مؤسسات تعود ملكيتها للدولة .

ت- مؤسسات المخالطة: وهي مؤسسات يشترك في ملكيتها الخواص والدولة معنا .

كما تصنف حسب هذا الشكل، تبعاً لعدد من الأشخاص الذين يوظفون أموالهم فيها عادة ماتصنف إلى: ⁽¹⁾

-شركة أشخاص: مثل مؤسسة الفردية بشركة تضامن وشرك التوصية بالأسهم.

-شركة الأموال: مثل الشركات ذات مسؤولية محدودة، وشركة التوصية بالأسهم فحسب عد العمال تصنف المؤسسات الاقتصادية إلى :

أ- المؤسسات الصغيرة: يتراوح عدد عمالها ما بين (01-10) وتعود ملكيتها غالباً لشخص واحد أو عائلة واحدة، وتمثل في المؤسسات الزراعية والتجارية والإنتاج الحرفي .

ب- المؤسسات المتوسطة: ويتراوح عدد مالها ما بين (10-500) وهي نشطة وفعالة في أغلب الأحيان وتتميز بالابتكار والإبداع في نشاطها وتساعد السلطات في الانتشار والترقية.

⁽¹⁾ إسماعيل عرياجي، اقتصاد المؤسسة، دار المحمدية، الجزائر، 1996، ص 14-15

ج-المؤسسات الكبيرة:وهي المؤسسات الضخمة أي المجتمع الوطني وتستخدم عددا كبيرا من العمال ويكون كبيرا جدا وكذلك الموارد المالية وتعود ملكيتها في أغلب الأحيان إلى عدد كبير من الأشخاص.

المبحث الثاني : ماهية التحليل المالي

ازدادت أهمية التحليل المالي في الآونة الأخيرة وتطورت استخداماته وكذا أساليبه باعتباره أحد الوسائل الرقابية والتخطيطية التي تلجأ لها المؤسسات.

تناولنا في هذا المبحث أربعة مطالب الأول لدراسة نشأة التحليل المالي ومفهومه، أما المطلب الثاني تناولنا فيه أهمية التحليل المالي وبعده الاستراتيجي وفي المطلب الثالث درسنا فيه أهداف التحليل المالي ومنهجيته وأخيرا في المطلب الرابع تطرقنا إلى أنواع التحليل المالي والأطراف المستهدفة فيه سعيا للوصول إلى الإلمام بماهية التحليل المالي .

المطلب الأول : نشأة التحليل المالي وتعريفه.

يعتبر التحليل المالي موضوع هام من المواضيع الإدارية المالية وضرورة قصوى للتخطيط المالي السليم فيعتبر تشخيص لحالة المؤسسة في فترة معينة،ومن خلال هذا المطلب سنحاول الوصول غل مفهوم التحليل المالي وكيفية نشأة وتطور التحليل المالي .

أولا : نشأة التحليل المالي ¹.

إن أول بداية كانت في نهاية القرن 19م،حيث استعمله البنوك والمؤسسات المصرفية معتمدة على النسب المالية التي من خلالها يتم التعرف على مدى قدرة المؤسسة على الوفاء بديونها،وفي بداية العشرينات من القرن 20م تطور نطاق استعمال النسب المالية للمقارنة بين المؤسسات، ثم تصنيف المؤسسات حسب القطاعات والأنشطة التي تقوم بها وكذا موقعها الجغرافي لتسهيل المقارنة بين المؤسسات

فكانت أزمة الاقتصادية 1929-1933أثر معتبرا في تطور تقنيات مراقبة التسيير وخاصة التحليل المالي ففي سنة 1933أسست في الولايات المتحدة الأمريكية لجنة أمن الصرف،وبدأت هذه الأخيرة تساهم في نشر التقديرات الزمنية للآلات بالمؤسسات كذلك الإحصائيات المتعلقة بالنسبة كل قطاع،فقد عرف التحليل المالي تطورا بعد الحرب العالمية خاصة في فرنسا،حيث أظهر المصرفيون والمقرضون اهتمامهم بتحديد خطر استعمال أموالهم وبصفة أكثر دقة وعزم لتطور المؤسسات وبالتالي وسائل التمويل اللازمة،ولقد تزايد حجم المعلومات وتحسنت نوعيتها بشكل ساهم في خلق نظرة جديدة للتحليل المالي الذي تحول من التحليل ساكن أيمن فترة لا تتعدى السنة إلى تحليل الديناميكي أي دراسة الحالة المالية

¹ناصر دادي عدون،مراقبة التسيير والتحليل المالي،دار المحمدية، الجزء الثاني، الجزائر، 2008،ص14

للمؤسسة خلال فترة زمنية طويلة أقلها 3 سنوات مما يسمح بالمقارنة بين نتائج السنوات لاستنتاج تطور سير المؤسسة ماليا.

ثانيا. تعريف التحليل المالي

هناك عدة تعاريف للتحليل المالي من بينها مايلي .

التعريف الأول: (1)

التحليل المالي هو علم له قواعد ومعايير أسس يهتم بتجميع البيانات والمعلومات الخاصة بالقوائم المالية للمنشأة وإجراء التصنيف اللازم لها ثم إخضاعها إلى الدراسة تفصيلية دقيقة وإيجاد الربط والعلاقة فيما بينها ، فمثلا العلاقة بين الأصول المتداولة التي تمثل السيولة في المنشأة وبين الخصوم المتداولة التي تشكل التزامات قصيرة الأجل على المنشأة و العلاقة بين أموال الملكية والالتزامات طويلة الأجل بالإضافة إلى العلاقة بين الإيرادات والمصروفات ثم تفسير النتائج التي تم التوصل إليها والبحث عن أسبابها وذلك لاكتشاف نقاط الرقابة ووضع الحلول والتوصيات اللازمة في الوقت المناسب

التعريف الثاني: (2)

يقصد بالتحليل المالي (عملية تحويل الكم الهائل من البيانات والأرقام المالية التاريخية المدونة في القوائم المالية إلى كما قل من المعلومات و أكثر فائدة لعملية اتخاذ القرارات، كما يقصد به ، عملية يتم من خلالها استكشاف واشتقاق مجموعة من المؤشرات الكمية والنوعية حول نشاط منشأة والأعمال، وتساهم في تحديد أهمية وخواص الأنشطة التشغيلية والمالية للمنشأة وذلك من خلال تحليل القوائم المالية المعدة من قبل المنشأة.

ويعبر بعض المحاسبين عن التحليل المالي كونه وسيلة تضمن الإجراءات اللازمة لإعطاء صورة عن فاعلية أنشطة المنشأة وكذلك كفاءة تلك الأنشطة في كل مقطع منها ثم طبيعة ومستوى الأموال التي حصلت عليها تلك المنشأة وكيفية استغلالها وتوزيعها والعلاقة الحسابية المتبادلة مع المنشآت الأخرى وكذلك علاقتها المالية مع المنشآت الأعلى التي تتبع لها أو مع موازنة الدولة

ويتضمن هذا التحديد إن التحليل المالي بشكل عامة وكذلك الجهات التي ممكن إن تستفيد من التقارير التي يعدها المحلل المالي لا تنحصر فوائدها للإدارة فقط بل تتعدى لتشمل الدوائر الأخرى

(1) رشا العصار وآخرون، الإدارة والتحليل المالي، دار البركة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2001، ص 151

(2) حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل، مؤسسة النشر والتوزيع، 2000، ص 37

التي تتعامل مع منشأة الأعمال. ونظيف أيضا إن هذه النتائج سوف لا تشمل فقط نتائج المنشأة ذاتها بل تتعداها إلى البيئة المحيطة بها كونها جزء منها، تتأثر بها وتؤثر فيها.

ويصف جتمان –Gitman- التحليل المالي كونه وظيفة الإدارة المالية أو المدير المالي ويتضمن استخدام وتحويل البيانات المالية والمحاسبية إلى شكل يمكن استخدامه مرشدا لتقييم المركز المالي للمنشأة، وتخطيط التمويل المستقبلي وتقييم الحاجة إلى زيادة الطاقة

التعريف الثالث:

التحليل المالي هو تشخيص دقيق لنقاط القوة والإحاطة بجوانب الضعف، كما تفرض بيئة المؤسسة الداخلية وأيضا تحديد الفرص وبيان التهديدات، والتي تجسد بيئة المؤسسة الخارجية فالتحليل المالي يعد أهم الوسائل التي يمكن من خلالها تحديد وتقييم البدائل الإستراتيجية المختلفة⁽¹⁾

بالرغم من تعدد تعاريف التحليل المالي إلى أنهم يتفقون جميعا في كونه إحدى المهام الأساسية للوظيفة المالية ويتمثل موضعه في بيان وتشخيص الوظيفة المالية بهدف أخذ القرارات والتوصيات التي تهتم أساسا بالميدان المالي.

المطلب الثاني: أهمية التحليل المالي وبعده الاستراتيجي

نحاول من خلال هذا المطلب التعرف على أهمية التحليل المالي وكذا البعد الاستراتيجي لهذا الأخير.

أولا: أهمية التحليل المالي والعوامل التي زادت من أهميته.

تكتسي نتائج عملية التحليل المالي أهمية كبيرة ومتمثلة في:

1-أهمية التحليل المالي في النقاط التالية:⁽²⁾

-تحديد مدى كفاءة الشركة في جمع الأموال من جهة، وتشغيلها من جهة أخرى.

-الحصول على مؤشرات تبين فعالية الشركة وقدرتها على النمو.

-التحقق من مدى كفاءة النشاط الذي تقوم به المؤسسة .

-المساعدة في عملية التخطيط للمؤسسة.

(1) الزبيدي حمزة محمود، الإدارة المتقدمة، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، ص2004، ص168
(2) مداني بلغيث، عبد القادر دشاش، مداخلة بعنوان انعكاسات تطبيق النظام المحاسبي المالي على التشخيص المالي للمؤسسة، ملتقى الدولي الأول لنظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير الدولية المحاسبية، يومي 13/14 ديسمبر 2011 ص4.

-يعتبر كمؤشر على مدى صلاحية السياسة المالية داخل المؤسسة.

-تشخيص الحالة المالية للمؤسسة

2-العوامل التي زادت من أهمية التحليل المالي :

يمكن أن نلخص الأسباب التي أدت إلى زيادة أهمية التحليل المالي إلى مايلي⁽¹⁾:

أ-الثورة الصناعية :

أظهرت الثورة الصناعية في أوروبا الحاجة إلى رأس مال ضخمة لإنشاء المصانع وتجهيزها وتمويل المليمة الإنتاجية سعياً وراء تحقيق الأرباح وبذلك تطور حجم المشروع الاقتصادي من مؤسسة فردية صغيرة إلى شركة مساهمة كبيرة تجمع مدخرات آلاف المساهمين لاستثمارها على نطاق واسع، اضطرت هؤلاء المساهمين نظراً لنقص خبرتهم لتفويض سلطة إدارة المؤسسة إلى مجلس إدارة مستقل وأصبحت القوائم المالية وسيلتهم الأساسية في متابعة أحوال المؤسسة ومدى نجاح الإدارة في أداء مهمتها وبالتالي ظهرت الحاجة إلى تحليل القوائم المالية وتفسير النتائج، لتحديد مجالات قوة المؤسسة أي قوة مركزها المالي أو نقاط ضعفها وبالتالي تحديد نتيجة أعمالها.

ب-التدخل الحكومي في طريقة عرض البيانات بالقوائم المالية :

لما كان نجاح واستمرار وجود مؤسسات المساهمة مرهون بثقة المساهمين، أدى ذلك إلى تدخل الحكومات من خلال إصدار التشريعات الخاصة بضرورة مراجعة هذه المؤسسات بواسطة مراقبة خارجية لكي تضمن حماية كل المساهمين ، كما نصت هذه التشريعات أيضاً بتحديد كيفية عرض البيانات بالقوائم المالية ومدى التفصيل المطلوب فيها لضمان إعطاء صورة للمساهمين عن المركز المالي للمؤسسة ونتائج أعمالها ، مما ساعد ذلك في الحاجة إلى تحليل تلك القوائم المالية.

ج-الأسواق المالية:

تهتم الأسواق المالية بالمستثمرين في الأوراق المالية ، فهم أكثر الأطراف الذين يحققون الأرباح نتيجة استثمارهم في الأوراق المالية ، كما أنهم أكثر الأطراف الذين يتعرضون للمخاطرة ولذلك يحتاج المستثمرون الحاليون والمتوقعون إلى معلومات دقيقة عن واقع مؤسسات الأعمال التي تتداول أسهمها في الأسواق المالية ، ولإرضاء هؤلاء المستثمرين نجد أن الأسواق المالية قد اهتمت بتحليل حسابات المؤسسات الأعمال مالياً لتحديد مدى قوة هذه المؤسسات أو ضعفها وعلى ضوء نتائج التحليل يتحرك الطلب والعرض للأوراق المالية في السوق.

⁽¹⁾ حمزة محمود الزبيدي مصدر سبق ذكره ، ص 22-23

د-القروض:

إن انتشار أسلوب التمويل قصر الأجل ولفترات لا تتجاوز السنة قد دفع بالمصارف التجارية إلى ضرورة تقسيم سلامة المركز المالي والنقدي للمؤسسات الطالبة لهذا النوع من الائتمان ولذلك قد ظهرت الحاجة إلى القوائم المالية، وعلى ضوء نتائجها تمنح المصارف التسهيلات الائتمانية المختلفة أو ترفض منحها لنوع من المؤسسات وهذا فقد أنشأت الكثير من المصارف وحدات خاصة مهمتها إجراء التحليل المالي للمؤسسات كمساعدة المصارف .

ثانيا: البعد الاستراتيجي للتحليل المالي⁽¹⁾

يسود الاعتقاد بين كتال المحاسبة والإدارة المالية على أن التحليل المالي يستخدم من قبل المديرين والمستثمرين والمقرضين كخطوة أولى في اتخاذهم قراراتهم المالية، ويعتمدون في ذلك على التحليل القوائم المالية (Brigham & Weston, 1987, p226) حيث تمثل عدم الأطراف الثلاثة البعد الثلاثي للإدارة وتصرفاتها وما يجب إن تقوم به .

فالمستثمرون يستهدفون من استخدام نتائج التحليل المالي في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية، والتي إما ببيع ما يحتفظون فيه بمحافظهم الاستثمارية من أوراق مالية أو الاحتفاظ بها أو شراء أخرى لتعزيز المحفظة الاستثمارية التي يكونوها

في حين يركز المقرضون من خلال تقييم لنتائج التحليل المالي على اتخاذ قرار الإقراض للمنشأة الأعمال، في ضوء ما يمكن أن يحصلوا عليه من نتائج تعكس قدرة المنشأة في تسديد ما عليها من التزامات مالية، بشكل خاص والمركز المالي للمنشأة المعنية وطبيعة العناصر الداخلة في تكوينه بشكل خاص .

بينما يجهز التحليل المالي المديرين بالمعلومات الكافية عن أداء المنشأة ومقارنة هذا الأداء السابق له لتحديد التغيرات الزمنية في مسيرة عمل المنشأة، إضافة إلى مقارنة هذا الأداء مع أداء المنافسين في السوق والذي يمثل ميدان أعمالها.

وما يمكن قوله رغم الفائدة الكبيرة من استخدام التحليل المالي ونتائجه، إلا الكثير من نقاط الضعف يجب ملاحظتها عند تفسير نتائج التحليل المالي، وماذا تعنيه كل نتيجة، وأساس نقاط الضعف هذه تنبع من ثلاث مصادر رئيسية هي

1- طبيعة البيانات المستعملة في التحليل المالي والمتمثلة في البيانات الواردة في القوائم المالية

2- كون المحلل شخص من خارج المنشأة في معظم الأحيان.

⁽¹⁾ حمزة محمود الزبيدي، مصدر سبق ذكره ، ص 24

3-طبيعة المؤشرات المستخدمة في التحليل المالي .

وحتى يتأكد القارئ، فإننا نؤكد أن البيانات المنشورة تسمح بالقصور في الغالب وفي إعطاء صورة واضحة عن المركز المالي والنقدي وأداء المنشأة، بسبب كون هذه البيانات تعكس ما يحدث من عمليات في تواريخ وأسعار مختلفة، إلا أن ذلك لا يقلل من أهمية البيانات ونتائج التحليل المالي حيث تعطي نتائج مهمة تفي بالغرض الذي صمم من أجله.

من نقاط الضعف أيضا كون المحلل المالي شخص من خارج المنشأة وهذا يعني انه سيعتمد أساسا على البيانات المحاسبية المنشورة ولا يستطيع أن يتعمق أكثر من هذا الحد الذي تسمح به تلك البيانات لعدم قدرته في الحصول عليها من جهة، ولا حجاب الإدارة عن تقديمها له من جهة ثانية، مع التأكيد من أن هناك معلومات قيمة وكثيرة وفي غاية الأهمية لتقييم الأداء الشامل للمنشأة يحتاجها المحلل المالي، لا تنشرها الإدارة في قوائمها المالية، كما أن هناك بعض الظروف والمشكلات الخاصة التي تعاني منها ولا يستطيع إلا من هم في مراكز بارزة في تلك المنشأة أن يسلمون بأسباب هذه الأمور، كما أن المظهر الخارجي لنتائج التحليل المالي في ضوء ما تقدمه أساليب التحليل يوحي بأنها كاملة ودقيقة ونهائية مما يدعوا الكثير إلى المبالغة في أهميتها في الدلالة على أداء المنشأة ومركزها المالي بسبب بعض العوامل التي تحد من أهمية هذه المؤشرات.

ورغم هذه المآخذ التي تحدد من قبل الكثير من المهتمين بتقييم الأداء ودراسته وقناعتنا بذلك إلا أننا ننحاز كليا إلى التأكيد أن التحليل المالي يعد من أهم المتغيرات التي تمكن من تحديد وتقييم البدائل الإستراتيجية لمنشأة الأعمال، لاستغلال الفرص المتاحة وتجنب التهديدات التي تواجهها وبالتالي التأثير المباشر في خيارها الاستراتيجي وسياستها المعتمدة، ومثل هذه التصرفات لا يمكن تعزيزها إلا في ضوء تقييم جوانب القوة وتحديد مناطق الضعف في المنشأة، أي ربط متغيرات البيئة الخارجية (الفرص والتهديدات) مع عناصر البيئة الداخلية (القوة والضعف).

ونشير هنا إلى أن المحتوى الاستراتيجي للمنشأة، إنما يعتمد في بناءه وبشكله الأساسي على التحليل المالي وربط نتائج هذا التحليل بحقيبة التحليل الاستراتيجي ضمن إطار العلاقة التفاعلية والتكاملية فيما بين متغيراتها، حيث تحتوي هذه الحقيبة على جوانب القوة Strength ونقاط الضعف Weakness والفرص opportunities وبالتهديدات threats والمعرفة عند المهتمين بالإدارة الإستراتيجية ب (Swot) والذي يجسد الفكر الإستراتيجي بنموذج التحليل الرباعي أو ما يسمى بالنموذج للبيئة والأداء ويصور هذه العلاقة المزدوجة بين البيئة والأداء الشكل رقم (1-1) الآتي¹:

¹ حمزة محمود الزبيد، مصدر سبق ذكره، ص25

الجدول رقم(1-1): نموذج التحليل لدمج البيئة والأداء الداخلي⁽¹⁾

ثانيا:تقييم الأداء الداخلي للمنشأة			
ضع هنا أهم نقاط الضعف	ضع هنا أهم النقاط القوة		
المطلوب: 1-عظم استغلال الفرص. 2-قلل استخدام نقاط الضعف.. فما هو التصرف المناسب؟	المطلوب: 1-عدم استغلال الفرص. 2-عظم نقاط القوة.فما هو التصرف المناسب؟	ضع هنا أهم الفرص	أولاً: تقييم البيئة الخارجية التي تعمل فيها المنشأة
المطلوب : 1-قلل التهديدات. 2-قلل نقاط الضعف. فما هو التصرف المناسب؟	المطلوب: 1-قلل التهديدات. 2-عظم استخدام نقاط القوة. فما هو التصرف المناسب؟	ضع هنا أهم التهديدات	

المصدر:ماهر،1999،ص134

يقدم هذا الشكل التفاعلات التي تحدث فيما بين لمتغيرات المختلفة متغيرات البيئة الداخلية (القوة والضعف)، و متغيرات البيئة الخارجية (الفرص والتهديدات) وهذه التفاعلات هي:

1-الفرص :نقاط القوة:إذا كانت المؤسسة تقع ضمن هذا المربع فهي مؤسسة محظوظة لأنها أمام فرص سانحة، ولديها نقاط قوة كبيرة وعليه فإن دور الإدارة المالية هنا هو في اتجاه تعظيم الفرص السانحة وتعظيم استخدام نقاط القوة التي تتمتع بها المؤسسة داخليا.

⁽¹⁾ حمزة محمود الزبيدي، مصدر سبق ذكره، ص25

2-الفرص:نقاط الضعف:إذا وقعت المؤسسة ضمن هذا المربع فيجب أن يكون أداؤها مركزا على التقليل نقاط الضعف الداخلة مع استغلال الفرص السانحة في البيئة الخارجية للمؤسسة والمشكلة التي تظهر هنا أن نقاط الضعف تمنع المؤسسة من اقتناص الفرص السانحة.

3-التحديات:نقاط القوة: لو كان موقع ضمن هذا المربع فان توجه إدارتها المالية يركز حول كيفية استغلال نقاط القوة الداخلية إلى أقصى حد ممكن ذلك لمواجهة التحديات الخارجية بها.

4-التحديات:نقاط الضعف:أداء كان موقع المؤسسة ضمن هذا المربع فإن الإدارة المالية في وضع لا تحسد عليه، حيث توجهها عادة نحو تقليل الضعف وكذلك التحديات وعليه فإن الإدارة يجب أن تحارب من أجل البقاء.

أن تحليل الثاني SWOT كما هو معروف بتناول فحص واستكشاف بيئتين تحكمان عمل المؤسسات هما البيئة الداخلية والخارجية ،فهو من جانب يحاول فحص المنظومة الداخلية للمؤسسة لتحديد نقاط التي تتميز بها نظم المؤسسة ونقاط التي تعاني منها تلك النظم⁽¹⁾

إن أحد أهم الوسائل لخلق الاندماج وضمان التفاعل فيما بين المتغيرات الأربعة أعلاه هو التحليل المالي،إذا من خلاله تستطيع الإدارة المالية أن تخلق نوع من التفاعل بين واحد من المتغيرات الأداء الداخلي (القوة و الضعف)،مع واحد من متغيرات البيئة الخارجية(الفرص والتحديات)ولهذا الربط يمكن القول أن التحليل المالي يمد الإدارة المالية بوسيلة مهمة لتقييم الموقف الاستراتيجي.⁽²⁾

⁽¹⁾أنفال حدة خبيزة، تأثير الهيكل المالي على إستراتيجية المؤسسة الصناعية،دراسة حالة مؤسسة المطاحن للجنوب الكبيرة بسكرة،مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية،تخصص اقتصاد صناعي،جامعة محمد خيضر بسكرة،2001-2012،ص73.

⁽²⁾حمزة محمود الزبيدي،مرجع سبق ذكره،ص34-35.

المطلب الثالث: أهداف التحليل المالي ومنهجيته:

سعيًا لتحقيق أهداف التحليل المالي يستوجب إتباع طريقة أو منهجية تكون مدخلا عاما للتحليل المالي وذلك عن طريق وضع بعض المبادئ لتكون أساس لمدخل التحليل المالي.

أولاً: أهداف التحليل المالي :

بشكل عام يهدف التحليل المالي إلى تحقيق الغايات التالية: ⁽¹⁾

- معرفة وضع المؤسسة في قطاعها.
- تعرف حقيقة الوضع المالي للمؤسسة.
- تعرف الاتجاهات التي يتخذها أداء المؤسسة.
- تقييم السياسات المالية والتشغيلية المتبعة.
- تقييم جدوى الاستثمار في المؤسسة.
- تحديد قدرة المؤسسة على خدمة دينها وقدرتها على الاقتراض .
- لاستفادة من المعلومات المتاحة لاتخاذ القرارات الخاصة بالرقابة والتقويم .
- الحكم على مدى كفاءة الإدارة.
- المساعدة في التعرف على مواطن القوة في وضع المؤسسة وعلى مواطن ضعف لوضع علاج اللازم لها، وذلك من خلال الاطلاع على القوائم المالية المنتشرة ،بالإضافة إلى الاستعانة بالمعلومات المتاحة عن أسعار الأسهم.

⁽¹⁾أيمن الشنطي، أحمد شقرة، مقدمة في الإدارة والتحليل، دار البديعة ناشرون موزعون، عمان، 2007ص129

ثانيا: منهجية التحليل المالي :

بالرغم من أن طريقة التحليل المالي تترك تفصيلا لرأي المحلل نفسه ليكون في استطاعته التعامل مع مختلف الحالات التي يمكن أن تواجهه، وعليه يمكن القول أنه هناك ثلاث خطوات رئيسية لتحليل المالي هي التصنيف والمقارنة والاستنتاج⁽¹⁾، إلا أن ذلك لا يمنع من وضع بعض المبادئ العامة لتكون أساس مدخل عام لمنهجية التحليل المالي ومن هذه الأسس العامة ما يلي²:

1-تحديد الهدف الذي يسعى إليها المحلل: لأنه يجنب المحلل العمل غير الأزم ويمكنه من قصر جهده الذي يخدم هذا الطرف مباشرة .

2-تحديد الفترة التي يشملها تحليل القوائم المالية: من المناسب استعمال قوائم المالية لفترات عديدة إذ كنا نسعى لتوخي المزيد من الدقة في التحليل وتعرف الاتجاه الذي يتخذه أداء المؤسسة في موضع التحليل، لأن لقوائم المالية الخاصة بسنة واحدة لا تكون معبرة عن الاتحاد العام للأداء.

3-تحديد المعلومات التي يحتاجها المحلل للوصول إلى غايته: لأن رغبة العميل بالوفاء تعتمد على أدبياته، والمعلومات عن هذا العنصر خارج حدود الميزانيات، أما المعلومات المتعلقة بقدرته على الوفاء فيمكن الحصول عليها من خلال احتساب سيولته.

4-اختيار أسلوب وأداة التحليل الأنسب لقدرة للتعامل مع المشكلة موضع البحث: لأن المشكلة موضع البحث هي السيوولة لذا تستعمل الأدوات التحليلية المعبرة عن هذه النسبة.

5-استعمال المعلومات والمقاييس التي تجمعت لدى المحلل لاتخاذ القرار أو الإجراءات المطلوبة: وتعتبر هذه الخطوة الأصعب والأكثر أهمية، وتحتاج إلى استعمال مقدار كبير من العمل الذهني والحكمة والمهارات والجهد لتقييم ما تبقى خلف الأرقام من حقائق.

6-اختيار المعيار المناسب لقياس النتائج عليه ولا مانع من استعمال أكثر من معيار.

7-تحديد الانحراف عن المعيار المقاس عليه: للوقوف على أهمية الانحراف بالأرقام المطلقة والنسبية.

8-تحلي أسباب الانحراف وتحديدتها.

9-وضع التوصية المناسبة بشأن نتائج التحليل .

بعد ذكر خطوات منهجية التحليل يمكننا تلخيصها في الشكل التالي :

(1) جميل احمد توفيق، أساسيات الإدارة المالية، دار النهضة العربية، لبنان، دون سنة نشر، ص112
 (2) مفلح محمد عقل، مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي، مكتب المجتمع العربي، طبعة 02-، الأردن، 2009، ص241، 240.

الشكل رقم (1-2): خطوات منهجية التحليل المالي .

1-الهيئة	2-الحساب والتفسير	3-التقييم
<p>-تحديد الغاية والهدف من التحليل.</p> <p>-جمع المعلومات المرتبطة بشكل مباشر بالهدف من التحليل</p>	<p>-تحديد أساليب وأدواته المناسبة للوصول إلى أفضل النتائج وبأسرع وقت ممكن.</p> <p>-تفسير البيانات بالاعتماد على الأدوات المستعملة.</p>	<p>-مقارنة نتائج التحليل المالي بالمعايير المعتمدة.</p> <p>-تحليل المؤشرات التي تم التوصل إليها لمعرفة اتجاهها مستقبلا.</p> <p>-كتابة الاستنتاجات</p>

المصدر: من إعداد الطلبة بعد الإطلاع على عدة مراجع⁽¹⁾

ومن النادر أن يحتاج المحلل جميع الحقائق عن الحالة التي يقوم بتحليلها، لذا نجد معظم المحللين يعملون في ظل ظروف غير مؤكدة بسبب عدم كفاية المعلومات، وفي مثل الظروف لا يكون دور التحليل المالي إلا التقليل من حالة عدم تأكيد وليس إلغاء كليا.

وعند كتابة المحلل لتقريره عليه أن يراعي أفكاره وتسلسل منطقته، كما ان عليه مراعاة طريقة عرضه على القارئ، بحيث يكون التقرير بشكل واضح يتمكن القارئ من متابعة النطلق الذي اتبعه المحلل في الوصول إلى استنتاجاته وليتمكن من إبداء رأيه إذا اختلف المحلل.

هذا ومن المناسب أن يتضمن المحلل تقريره في البوند التالية:⁽²⁾

-معلومات عن خلفية المشروع، التحليل، الصناعة التي ينتهي إليها المحيط الإقتصادي الذي يكمل فيه.

-المعلومات المالية وغير المالية المستعملة في التحليل.

-الافتراضات الخاصة بالظروف الاقتصادية والظروف الأخرى التي وضعت استنادا إليه التقديرات الخاصة بالتحليل.

-تحديد الإيجابيات والسلبيات الكمية والنوعية التي يراها المحلل في عناصر التحليل الأساسية.

⁽¹⁾ محمد أحمد الكايد، الإدارة المالية الدولية والعالمية تحليل المالي والاقتصادي، دار الكنوز المعرفية العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص 162.

⁽¹⁾ محمد المبروك أبو زيد، التحليل المالي شركات وأسواق مالية، دار المريخ للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، المملكة العربية السعودية، دون سنة نشر، ص 29-32

⁽²⁾ أيمن الشنطي، أحمد شقرة مرجع سابق، ص 136

-الاستنتاج الذي يخرج به المحلل بنتيجة العمل التحليل الذي يقوم به.

المطلب الرابع: أنواع التحليل المالي والأطراف المستفيدة منه

سنتناول في هذا الطلب كل أنواع التحليل المالي والذي يشمل التحليل المالي العمودي والتحليل الأفقي والتحليل بالمؤشرات المالية، وكذلك سنتطرق للطرف المستفيدة منه

أولا : أنواع التحليل المالي :

على العموم هناك ثلاثة (الرأسي، الثابت، الساكن)

التحليل الأفقي (المتغير، المتحرك)

والتحليل بالمؤشرا المالية.

أ-التحليل المالي العمودي (الرأسي الثابت، الساكن):⁽¹⁾

ويقصد بهذا النوع من التحليل تقييم أداء منشأة الأعمال من خلال إيجاد العلاقة بينفقرات أو بنود جانب واحد فقط من الميزانية العمودية أو قائمة الدخل، أي إيجاد الأهمية النسبية لكل مكون أو بند في مجموعة رئيسية من مكونات الميزانية العمومية أو قائمة الدخل ، وعادة ما تتم المقارنة بين أرقام حدثت في نفس الفترة المالية استبعادا لأثر التغيرات المفاجئة.

وعادة ما يتصف هذا النوع من التحليل بالسكون static وعليه فإنه يساعد في تقييم أداء المنشأة في تلك الفترة واكتشاف نواحي الضعف وجوانب القوة ولكنه يظل بحاجة إلى يدعم بتحليلات أخرى.

وفيما يتعلق بالميزانية العمومية ، فإن التحليل المالي الرأسي لها يسمى ب(الميزانية العمومية المئوية) percentagr Balance sgeet أو الميزانية ذات الحجم الإقتصادي ، بسبب تقليص حجمها من أرقام إلى أجزاء المئة الواحدة.

أما بالنسبة للتحليل المالي الرأسي لقائمة الدخل ، فإنه يسمى بكشف الدخل النسبي أو كشف الدخل ذي الحجم الإقتصادي بسبب تقليص حجم قائمة الدخل من أرقام مطلقة إلى اجراء المئة الواحدة .

ويساعد التحليل المالي الرأسي إلى تقديم جملة مزايا للمحلل المالي ولإدارة المنشأة منها:

-تركيزه على المدة المالية موضع البحث .

⁽¹⁾ حمزة محمود الزبيدي، مرجع سبق ذكره، ص56-57

-دراسة التبدل في الأهمية النسبية لطل فقرة إلى مجموع المنسوب إليه.

-في حالة التحليل الرأسي لعدة سنوات ، يمكن ملاحظة تبدل الأهمية النسبية تلك عبر الزمن ودراسة المسببات آثار هذا التبدل، مع بيان فيما إذا كانت التغيرات كبيرة وصغيرة .

-كما يمكن مقارنة نتائج التحليل المالي الرأسي لمنشأة ما ، مع منشآت مقارنة في الإختصاص أو لمعدل أداء القطاع الذي تعمل فيه المنشأة.

وعلى هذا المقصود يمكن القول أن التحليل المالي الرأسي هو منهج أو أسلوب في التحليل المالي، ويساعد المحلل المالي في تقييم الأداء الإداري.

وهذا التحليل يعطينا فكرة عن أداء المؤسسة ولكنه لا يأخذ في الاعتبار تطوراتها وأدائها مع مرور الزمن مقارنة بالمنافسين وتأثير طبيعة النشاط على بعض النسب المالية .

ب- التحليل الأفقي (المتغير ، المتحرك)

يهتم هذا التحليل بدراسة سلوك كل عنصر من عناصر القائمة المالية، وفي زمن متغير بمعنى متابعة حركة هذا العنصر زيادة أو نقصا عبر فترات الزمنية، وخلافا للتحليل الرأسي الذي يتصف بالسكون هذا التحليل يتصف بالحركة لأنه يوضح التعيرات التي حدثت في فترة زمنية محددة.⁽¹⁾

كما يمكن أن نسمي هذه الطريقة بالتحليل التاريخي لأنه يعني التحليل تطور أو تدهور أداء المؤسسة مع الزمن، فمثلا إذا كانت الأرباح تزداد مع الزمن فهذا مؤشر جيد والعكس صحيح ، فقد تحقق المؤسسة أرباحا ولكنها تقل كثيرا عن العام الماضي أو تكون نسبة العائد على الحقوق المساهمين عالية ولكنها اقل من العام الماضي أو العكس ، فتحليل الأرقام والنسب الماضي لنفس المؤسسة لعدة سنوات متتالية يمكننا من معرفة إذا ما نمت هذه المؤسسة في تحسن ونمو غم في تدهور وانحدار.⁽²⁾

ج- التحليل المالي بواسطة المؤشرات المالية :

المؤشرات المالية هي علاقة بين رقمين وناتج هدها لمقارنة لقيمة له اذا قورنت بنسبة أخرى مماثلة. وأيضا بالنسبة المرجعية ويمكن تقييم الموقف على ضوء عملية المقارنة⁽³⁾، ويمكن تعريفها بأنها العلاقة القائمة

(1) وليد ناجي الحياي، الاتجاهات الحديثة، دار الوراق، الأردن، 2004، ص30

(2) شنوف شعيب، مرجع سابق، ص 49

(3) أيمن الشنطي، مرجع سابق، 150.

بين عنصر او عدة عناصر وعنصر اخر او عدة عناصر أخرى ، وتكون هذه العلاقة بشكل نسبة مؤوية او بشكل بسيط او كسر عشري⁽¹⁾

وهذا ويمكن التعبير عن النسب المالية في اشكال وصيغ مختلفة ويمكن ان نوجزها فيما يلي :

-النسب التقليدية:

والتي يمكن الحصول عليها بساطة من خلال قسمة رقم على رقم آخر كما هو الحال عند قسمة الاصول المتداولة على الخصوم المتداولة.

-المعدلات:

او ما يعرف بمعدلات الدوران وهي نسبة بين عددين حقيقيين خلال فترة من الزمن ويعتبر هذا بالمرات كما هو الحال في معدلات دوران المخزون ودوران الذمم المدينة.

-النسب المؤوية :

وهي نسبة يتم التعبير فيها عن علاقة بين بندين مؤويين كالعلاقة بين مجمل الربح والمبيعات وصافي الربح والمبيعات..

-تصنيف النسبة المالية:

تصنف النسب المالية على اساس مختلفة ومتعددة فقد تصنف حسب مصادر المعلومات التي تكونت منها النسب أو حسب الهدف من التحليل أو حسب الأنشطة الاقتصادية للمؤسسة.

النسب المالية المصنفة حسب مصادر المعلومات⁽²⁾: القوائم المالية المستخرج منها النسب المالية وهو التصنيف الذي بموجبه يتم تصنيف النسب الى ثلاثة اقسام هي:

-نسب قائمة الدخل

-نسب قائمة الميزانية

-نسب قائمة تدفقات الخزينة

(1) محمد صالح الحناوي، حلال إبراهيم العبد، الإدارة المالية، الدار الجامعية، مصر، 2010، ص50

(2) محمد مبروك أبو زيد، مرجع سابق، ص128

تصنيف النسب المالية حسب الهدف من التحليل :

تصنف هنا حسب الجهات المستفيدة من التحليل واهدافهم كما يلي:

-نسب الربحية: وهي مدى تحقيق المؤسسة للمستويات المتعلقة بأداء الأنشطة، وهيكل التكلفة كما انها تعبر عن نتائج السياسات والقرارات التي اخذتها المؤسسة فيما يتعلق بالسيولة،⁽¹⁾:

-نسب السيولة: وهي تقيس سيولة المؤسسة وقدرتها على سداد الديون قصيرة الاجل ، مثلا نسب تداول ونسب السيولة السريعة،

-نسب السوق: وهي النسب التي يسعى الى استخراجها المتعاملين في الاسواق المالية بهدف التعرف على خيارات الاستثمار المتاحة وهي نسبة عائد السهم العادي وريع السهم.⁽²⁾

-النسب المالية المصنفة حسب النشاط الاقتصادي للمؤسسة:⁽³⁾

وهو التصنيف الأكثر استخداما وشيوعا في اوساط المستفيدين والمحليين الماليين حيث يتم بموجه تقسيم النسب المالية إلى خمسة أقسام هي :

-تحليل السيولة في الاجل القصير:

تحليل قدرة على سداد الديون طويلة الاجل.

-تحليل الربحية.

-تحليل نسب السوق.

-تحليل نسب النشاط.

⁽¹⁾ محمد صالح الحناوي، جلال إبراهيم العيد، الإدارة المالية، الدار الجامعية، مصر، 2010، ص 451

⁽²⁾ عاطف جابر طه عبد الرحيم، أساسيات التمويل والإدارة المالية، الدار الجامعية مصر، ص 60.

³ مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة

ثانيا:الأطراف المستفيدة من التحليل المالي :

فيل أن نتطرق إلى الجهات المستفيدة يجب أن نتطرق إلى نطاق التحليل المالي:

-نطاق التحليل المالي :ينقسم نكاق التحليل المالي إلى تحليل مالي داخلي وتحليل مالي خارجي .⁽¹⁾

أ-نطاق التحليل المالي الداخلي:ونعني به أنه يقام من قبل الشخص من داخل المؤسسة ، ويتميز هذا النوع من التحليل بأنه تحليل شامل لكل الجوانب المالية للمؤسسة ةتقل فيه أخطاء خاصة وأن القائم به يتوفر على المعلومات متنوعة تجعل تحليله أكثر نجاعة ودقة وتفصيلا.

ب- نطاق التحليل المالي الخارجي : وهو التحليل الذي يقوم به شخص خارج المؤسسة أوهيئة معينة تسعي إلى إعطاء نظرة حول الصحة المالية للمؤسسة ، بإظهار الايجابيات والسلبيات ثم إعطاء الحلول المناسبة ويتميز التحليل بأنه لا يتم إلا بجانب معين من الجوانب الوضعية المالية للمؤسسة .

وعليه يمكن إدراج فائدة بعض الجهات من نتائج التحليل المالي كآلاتي :

1-إدارة المؤسسة : تساعدنا نتائج التحليل المالي في تحديد السياسة المالية وحتى السياسة العامة،وكذلك تمكننا من القيام بأعمال الرقابة والتخطيط وتقييم الأداء.

2-عمال المؤسسة :تهمهم نتائج التحليل المالي في التعرف على الأرباح المحققة خلال الدورة والجزء الذي سيعود عليهم من الأرباح في شكل مكافآت او خدمات اجتماعية أو في شكل زيادة في الأجور بالاضافة إلى الحكم على مدى إمكانية المؤسسة التي ينتمون إليها في ضمان مناصب عملهم مستقبلا إذا كانت بوادر البطالة .

3-الدائنون:يعتبر الدائنون والبنوك من أحد المستفيدين من المعلومات حول المركز المالي للمؤسسة ومدى قدرة هذه الأخيرة على سداد التزاماتها على المدى القصير والطويل.

4-المساهمون: يستفيد المساهمون في تقدير درجة مكافئة مساهمتهم وخطر الخسارة التي يمكن التعرض لها ، وبالتالي نصب اهتمام عند التحليل عادة على قدرة المؤسسة على خلق الأرباح حاليا ومستقبلا وكذا درجة نموها من سنة لأخرى .

5-الموردون: تتضح استفادتهم من حيث التأكد من سلامة مركز المالي للمؤسسة وتطوير درجة المديونية وحسب النتائج المتوصل إليها يستطيع المرود أن يقرر الاستمرار في التعامل مع المؤسسة أو التقليل من ذلك أو إلغائه تماما.

⁽¹⁾زغيب ماليكة، بوشنفر ميلود، التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص16-17

6-الزبائن: تهمهم نتائج التحليل المالي للتأكد من قدرة المؤسسة على احترام العقود المبرمة معها، فإذا كانت المؤسسة في وضعية مالية غير مسترة تسبب في صعوبات لزيائتها من هجاء عدم تسليمها لطلباتهم في مواعيدها

7-المستثمرون: يهتم المستثمرون في الدرجة الاولى بسلامة استثماراتهم ومدى مناسبة عوائجها الحالية والمستقبلية للمخاطر التي قد تتعرض لها، يقومون بعملية التحليل المالي قبل اتخاذ قراراتهم الاستثمارية للتوصيل إلى معلومات عن مايلي: (1)

أ-أداء المؤسسة على المدى القصير والطويل وقدرتها على الاستمرار في تحقيق العوائد المناسبة على الاستثمارات.

ب-الاتجاه الذي أتخذته ربحية المؤسسة على مدى فترة معقولة من الزمن .

ت-سياسة توزيع الأرباح ومدى ثباتها

ث-الهيكل المالي للمؤسسة عنقاط الضعف فيه

ج-نتيجة مقارنة أداء المؤسسة بالمؤسسات الاخرى المشابهة بالنشاط وكذلك أداء الصناعة التي تنتمي لها.

8-المنافسين:وهدفهم معرفة الخلل أو التمييز لدى المشروع لكي يصنعوا الخطط المقابلة والمنافسة لتحقيق اغراضهم (2)

9-الدولة:تهتم أجهزة الدولة بنتائج التحليل المالي وكذا أجهزة الرقابة في اختبار درجة صدق الحسابات ويمكن أن تتدخل السلطات العمومية كمساهم أو كوصي على السياسة المالية واقتصادية معينة ، وكذا لمعرفة الوعاء الضريبي مما يوسعها في تحديد خططها التنموية.

10-المجتمع:يهتم المجتمع ككل بالآثار الاقتصادية الاجتماعية والصحية لوجود المؤسسة في المحيط الذي تزاول فيه نشاطها وكذا مسؤوليات الاجتماعية اتجاه المجتمع والخدمات المقدمة له. (3)

(1) www.tahasoft.books/266 mohssin karam .dok

(2) دريد كمال آل شبيب، مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة، دار المسيرة، الطبعة 2، عمان، 2009، ص 67

(3) زعيب مليكة، بوشنقر ميلود، مرجع سابق، ص 17

المبحث الثالث: مصادر المعلومات والتحليل المالي في ظل scf

أضحى التحليل المالي من بداية القرن المالي احد أهم مجالات المعرفة ،وبرزت هذه الأهمية بعد أزمة الكساد العالمية في بداية الثلاثينيات حيث شهدت تلك الفترة انهيار كثير المؤسسات، مما أدى إلى ضرورة دراسة محتويات التقارير المالية للمؤسسات بشكل علمي حتى يتسنى للجهات المهتمة بالانشطات الاقتصادية لهذه المؤسسة التعرف على أدائها الفعلي، والتنبؤ، بمستقبلها الاقتصادي ، وهو ما يمكن تحقيقه من خلال تحليل القوائم المالية.

المطلب الأول: مصادر المعلومات:

يمكن تصنيف هذه المعلومات حسب جهة الإصدار أو حسب نوعية المعلومات

أولا: حسب جهة الإصدار:

نجد في هذا التصنيف نوعين من المصادر داخلية وأخرى خارجية.⁽¹⁾

أ-المصادر الداخلية:وتشمل كافة البيانات والمعلومات المالية والإحصائية والإدارية التي يحصل عليها المحلل من المشروع نفسه سواء كانت البيانات مكتوبة أو شفوية ويعتبر أهم مصدر ضمن المصادر الداخلية ،القوائم المالية وبيانات السجلات المحاسبية.

ب-مصادر خارجية:وتتمثل بجمع المصادر التي تكون خارج المؤسسة ولعل أبرزها أسواق المال ومكاتب السماسرة وهيئات البورصات والصحف المتخصصة والمجلات ودوائر الدول المختلفة التي لها علاقة كوزارة التخطيط ووزارة الإقتصاد ووزارة المالية وأجهزة الإحصاء، بالإضافة إلى ذلك ينبغي التعرف على مستويات الربحية والأداء في القطاعات المختلفة كذلك القطاع الذي تعم فيه المؤسسة المراد إجراء تحليل لها بالإضافة إلى بعض التضريعات التي تتعلق بالضرائب والرسوم الجمركية وسواها، كذلك ينبغي معرفة الظروف الإقتصادية من كساد وتضخم ورواج وغيرها⁽²⁾

ثانيا: حسب نوعية المعلومة:

ويمكن تصنيف مصادر المعلومات كما يلي:⁽³⁾

1-المعلومات المالية:يحتوى كل من :

(1) وليد ناجي الحياي، مرجع سابق، ص48

(2) www.ao academy.org/docs/ali-khalaf-study.dok

(3) فايز سلم حداد، الإدارة المالية، دار الحامد للنشر والتوزيع ،الأردن، الطبعة 2010، ص56-57

أ-التقرير السنوي والحسابات الختامية :حيث يعتبر التقرير السنوي والحسابات الختامية مصدر الرئيسي للمعلومات المحاسبية عن المؤسسات المالية،فهي قائمة المركز المالي وقائمة التدفقات النقدية،قائم الدخل وهذهالمعلومات غالبا ما يتم دعمها بملاحظات تعطي معلومات مفصلة بشكل أكبر.

ب-القوائم المحاسبية نصف سنوية: في الغالب تحتوي هذه القوائم نصف السنوية على بعض المعلومات عن المبيعات والأرباح والضرائب وتوزيعات الأرباح ونصيب السهم العادي الواحد من الأرباح المحققة ،وتعتبر هذه القوائم غاية في الأهمية لأنها تسمح للمحللين الماليين من تعديل توقعاتهم وعلى أساس منتظم ،كما تساعد هذه القوائم على أن يكون سعر سهم المؤسسة قريب من السعر عن نشر كامل المعلومات المحاسبية في نهاية الفترة،مما يضعف ردت فعل السوق عند نشر التقرير السنوي والحسابات الختامية .

ج-تقارير مفصلة رسمية:في بعض الدول من امريكا يتم نشر معلومات عن المؤسسات عن طريق تقارير مفصلة حيث تحتوى هذه التقارير على كل المعلومات التي يحتاج المستثمر معرفتها عن المؤسسة .

د-المنشورات: ويتم نشرها وتوزيعها من قبل المؤسسات للمساهمين الحاليين والمتوقعين حيث تحتوي هذه المنشورات على معلومات معينة خاصة ،عندما تنوي المؤسسة طرح أسهم جديدة وتريد تسويقها .

هـ-المعلومات المالية :المتعلقة بالنشاط الاقتصادي العالم والتي تصدر على شكل من إحصاءات من قبل الحكومة أو المؤسسات التجارية المتخصصة في النشر المعلومات المالية .

و-معلومات عن مؤسسات معينة:تصدر عن طريق الهيئات الرسمية في الاسواق المالية وتعتبر هذه المعلومات قيمة جدا خاصو للمحللين الماليين.

ز-معلومات عن مؤشرات الأسواق المالية :والتي يمكن استخدامها للمقارنة عن أداء المؤسسة

ح-معلومات غير كمية :⁽¹⁾

وتحتوي على معلومات مثل تقرير مدقق الحسابات،ورسالة رئيس مجلس الإدارة المنشورة في التقرير السنوي والمجلات الخاصة بالموظفين أو العاملين،وملاحظات الإدارة على موضوع معين،وملاحظات المحللين الماليين وتوصياتهم وسجل الاتفاقيات السابقة بين المؤسسات والمتعاملين معهم،وأخيرا الاتصالات الشخصية مع الإدارة وخاصة التقاء الإدارة مع المحللين الماليين حيث بينت الدراسات في هذا المجال تأثير اللقاءات على التذبذب في أسعار الأسهم.

⁽¹⁾المرجع السابق، ص58

ط-معلومات غير مالية وكمية:⁽¹⁾

وتشمل هذه المعلومات إحصائيات عن الإنتاج والطلب، والعمالة والتي قد تساعد المحلل المالي في عمله كذلك هذه المعلومات الإحصائيات الاقتصادية والتي تصدر عن الحكومة.

المطلب الثاني: مقومات التحليل المالي ومحدداته:

من خلال هذه المطلب سنحاول الوصول إلى الإلمام بقدر كاف من المقومات الأساسية للتحليل المالي كما سننتقل إلى شرح وتوضيح أهم هذه المشاكل والمحددات لاستخدام التحليل المالي، وهذا ما يتطلب منا التعامل معها بكثير من الدقة والحذر.

أولاً: مقومات التحليل المالي:

التحليل المالي كأى فرع من فروع المعرفة الإنسانية يستند إلى مجموعة من مقومات يهدف من خلالها تحقيق أغراضه النظرية والعملية ولعل أبرز هذه المقومات هي:⁽²⁾

-التحديد الواضح لأهداف التحليل.

-تحديد فترة المالية التي يشملها التحليل وتوفير بيانات مالية يمكن الإعتماد عليها .

-تحديد المؤشرات المناسبة للوصول إلى أفضل النتائج في أقل وقت .

-التفسير السليم لنتائج التحليل المالي حتي يشار إلى استخدامها بصورة سليمة بمعنى أن يؤدي التحليل إلى نتيجة غير قابلة للتأويل أو إعطاء تفسيرات مناسبة.

-لتوفير غايات التحليل بدقة ومصداقية لاجب من توفير مدخلات دقيقة للعملية التحليلية أي أن نتائج العملية التحليلية ومقدرا دقتها يتوقف على دقة البيانات التي اعتمد عليها المحلل ، لأنها النادة الأولية للعملية التحليلية .

-القيام بتركيب النسبة بطريقة تعكس علاقات منطقية معينة كنسبة الدخل لإلى الاستثمار التي ساهمت في تحقيقها أو نسبة الدخل إلى حقوق الملكية.

-يتمتع المحلل المالي بالمعرفة والدراية الكافية بظروف المؤسسة الداخلية والخارجية قبل قيامه بتحليل بيامان المشروع بالإضافة إلى ذلك لابد ون يكون مؤهلا تأهيلا علميا وعمليا مناسباً، ويتميز بالخائص

⁽¹⁾المرجع السابق ص59.

⁽²⁾وليد ناجي الحياي، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي، منشورات الأكاديمية المقترحة في الدنمارك، عمان، دون سنة نشر، ص23.

المقدمة الديناميكية وقادرا على استخدامه الأساليب والوسائل العملية للتحليل المالي وتفسير النتائج التي توصل للتنبؤ بالمستقبل .

ثانيا :محددات التحليل المالي :

بالرغم من أن التحليل المالي يزودنا بمجموعة مختلفة من المعلومات المفيدة والتي تتعلق بعمليات المؤسسة وظروفها المالية إلا أنه يواجه مجموعة من المحددات أهمها:⁽¹⁾

- 1-تركيز اهتمام المحلل بجانب واحد من الوضع المالي للمؤسسة.
- 2-درجة اهتمام المحلل بالمؤسسة ومدى عمق التحليل المطلوب.
- 3-كمية نوعية المعلومات المتاحة ذات الأثر المباشر على نتيجة التحليل المالي .
- 4-دخول بعض الأحكام الذاتية في اعداد القوائم المالية مثل الأحكام المتعلقة بالاستهلاك وتقييم البضائع واحتياطي الديون المشكوك فيها.
- 5-مدى استمرارية استعمال الأساليب والقواعد المحاسبية إذ أنّ تغيير الأساليب سيؤدي إلى تغيير في النتائج.
- 6-اختصار البيانات المالية في القوائم المالية مما يحد من قدرة المحلل الخارجي على الاستنتاج الدقيق.
- 7-غياب الملاحظات حول الأساليب المحاسبية المتعلقة في إعداد البيانات المالية بشكل خاص حول تقييم الصناعات والاستهلاكات والانتقال من مبدأ محاسبي متعارف عليه إلى آخر.
- 8-تحميل الميزانيات بشكل يصعب على المحلل التعرف على كيفية استعماله مثل توقيت المؤسسة للحصول على قرض طويل الاجل قبل نهاية السنة واستعماله لغرضه المحدد بعد ذلك أن يكون قد ظهر أثره في موجودات المتداولة عند إعداد الحسابات الختامية.
- 9-موقع المؤسسة ونوعها.
- 10-عدم إظهار القوائم المالية لنشاطات الإدارة وخطط التوسيع والعلاقات مع الموردين والمقرضين .

⁽¹⁾ اسعد حميد العلي، الإدارة المالية الاي العلمية والتطبيقية والتنظيمية، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2012، ص65

كما يمكن الإشارة هنا إلى محددات استخدام التحليل بالنسبة المالية ومنها:

1- أن هناك العديد من المؤسسات الكبيرة والعملاقة التي تملك أقسام ومصانع في مختلف الصناعات. وفي مثل هذه الحالة فمن الصعب مقارنة أداء المؤسسة في متوسط القطاع كونها تنتمي إلى عدة قطاعات في آن واحد .

2- التغيرات الموسمية تؤثر أحيانا على دقة الأداء وفقا للنسب المالية فعلى سبيل المثال دوران المخزون للمؤسسة تعمل في حقل صناعة الأغذية المعلبة ستكون مختلفة كليا عند حسابها في بداية الموسم عنها في نهايته، وهذه المشكلة يمكن حلها من خلال حساب المتوسط الشهري عند دوران المخزون.

3- معظم المؤسسات ترغب أن تحقق نسبة أداء مالي أفضل من المتوسط العام، ولكن تحقيق المؤسسة لنسب تماثل المتوسط العام لا يعني بالضرورة أن المؤسسة في وضع المثالي، بل يجب أن تسعى لمقارنة أدائها مع أداء أفضل المؤسسات في القطاع وعدم الاكتفاء بتحقيق المتوسط العام .

وقد تقوم بعض المؤسسات بممارسات إدارية ومحاسبية بحيث تحسن من أداء المؤسسة في أحد الجوانب وبشكل مؤقت ثم بع نشر القوائم تتراجع عن تلك الممارسات، وذلك بهدف أن تظهر قوائمها المالية تحسنا في إحدى جوانب الأداء. وربما يحتاج تفسير النسب تدقيقا ومراجعة، فليس هنالك حدود فاصلة بين الأداء الجيد والأداء الغير جيد.⁽¹⁾

المطلب الثالث: التحليل المالي في ظل النظام الحاسبي المالي CSF :

من خلال هذا المكلي نستناول أهم التسهيلات التي قدمها النظام المحلوبي المالي للمحل المالي .

التحليل المالي في ظل SCF : جاء قانون رقم 11-07-المؤرخ في 15 ذي القعدة عام 1428-الموافق ل 25 نوفمبر 2007 متضمن النظام المحاسبي والمالي وتقرر تطبيقه في المؤسسات الجزائرية سنة 2009 ثم أجل ألى 2010، الشيء المميز هي هذا القانون هو: "يهدف القانون إلى تحديد النظام المحاسبي المالي الذي يدعى في صلب النص "المحاسبة المالية" وكذا شروطه وكيفيات تطبيقه".⁽²⁾

وهنا يمكن الإشارة إلى تسميه بالمحاسبة المالية، فهي تسمية دلالة مهمة حيث ان المعايير المحاسبية الجديدة مرتبطة بالجانب المالي للمؤسسة أكثر من الجانب المحاسبي.

(1) اسعد حميد العلي، مرجع سابق ص65

(2) قانون رقم 11-07 المؤرخ في 15 ذي القعدة عام 1428-الموافق ل25 نوفمبر 2007، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، الصادرة ب15 ذي القعدة عام 1428-الموافق ل25 نوفمبر 2007 العدد74، المادة الأولى .

-المحاسبية المالية نظام لتنظيم المعلومات المالية يسمح بتخزين معطيات قاعدية وتصنيفها، وتسجيلها وعرض كشوفات تعكس صورة واضحة وصادقة عن الوضع المالي وممتلكات المؤسسة ونجاعته ووضعيتها خزينته في نهاية السنة المالية.⁽¹⁾

كما تتضمن قرارات متعلقة بنماذج القائمة الميزانية في شكلها الحديث الذي يتفق مع متطلبات الغفصاح الواردة بالمعايير المحاسبية الدولية، ويعتبر تحديد الأصول والخصوم إلى عناصر متداولة وغير متداولة من العناصر العامة للمعلومات التي تساعد مستخدمي القوائم المالية عند تحليلهم للمركز المالي للمؤسسة.

إنّ النسخة الجديدة للنظام المحاسبي المالي (SCF) تعتبر في قطيعة تامة مع المخطط الوطني المحاسبي (PCN) وفي تناسق كبير مع المعايير الدولية.

ومن هنا سنبين أهمية التغيرات المحدثة والمهمة عى التحليل المالي سواء من مستوى المفاهيم والمبادئ أو على مستوى تقنيات المحاسبية ذمها نذكر منها.⁽²⁾

على مستوى الصنف الأول:

المخطط المحاسبي الوطني استخدم مصطلح الأموال الخاصة، بينما النظام الجديد مصطلح رأس المال، وهذا ما يؤدس إلى تضمين هذا الصنف في المدونة الجديدة عناصر جديدة ،الحساب 13 المنتومات والأعباء المؤجلة خارج دورة الإستغلال والديون لأكثر من سنة،الحساب 16 الاقتراضات المرتبطة بالمساهمات التي كانت تظهر في الصنف الخامس، حاب 52 من المخطط المحاسبي الوطني.

هذه سيعفي المحلل المالي مستقبلا من إجراء عمليات المعالجة الأولية التي كان يجريها سابقا بغض إعداد الميزانية المالية.

على المستوى الصنف الثاني ويمكن تسجيل عدة معالجات جديدة في ظل النظم المحاسبي الجديد (SCF) والتي يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

-تسجيل الحقوق المالية لأكثر من سنة ضمن حسابات التثبيتات.

-القيمة المحاسبية الصافية (VNC) تحدد بالنسبة للقيمة العادية والقيمة الفابلة للتحقيق.

-لا وجود لمصاريف إعدادية في هذا الصنف كونها تسجل مباشرة كمصاريف الدورة.

⁽¹⁾ قانون رقم 07-11 المؤرخ في 15 ذي القعدة عام 1428-الموافق 25 نوفمبر 2007، المرجع السابق المادة 03.

⁽²⁾ تودرت أكلي، التحليل المالي في ظل النظام المحاسبي المالي ،مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة مجاستير في العلوم الاقتصادية ،جامعة الجزائر مالية ونقود، 2008-2009 ص 120-121

-لا يمكن توزيع مصاريف البحث والتطور إلا إذا أثبتت أنها متعلقة بنشاط الدرورة القادمة وإمكانية تحقيقها لمنافع اقتصادية مستقبلية.

ويتضح من خلال هذا التقسيم للتثبيات يكون أكثر واقعا وهذا ما كان يبحث عنه المحلل المالي الذي كان يجري عدة معالجات للوصول إلى القيمة الحقيقية للأصول، وهذا ما تكفل به النظام المحاسبي المالي الجديد بصفة نهائية.

على المستوى الثالث :⁽¹⁾

تقييم عناصر من الصنف يتم التكلفة العادية أو بالتكلفة المعيارية إن كانت قريبة من التكلفة العادية، والتكاليف الثابتة توزع حسب طريقة التحميل العقلاني، وفقدان القيمة بحسب بطريقة القيمة العادية.

ونلاحظ كذلك في هذا الصنف إضافة الصبغة الواقعية التي كثيرا ما كانت تخفي عن المحلل المالي والتي كان يحاول أن يخفف من أثرها قدر الإمكان.

على المستوى الرابع والخامس:

هذه الصنفان يستقبلان العناصر الأقل من سنة ولم يعادا يصنفان حسب هيكله المخطط المحاسبي الوطني فالديون القصيرة والحقوق القصير تظهر كلها في الصنف الرابع اما الحسابات المالية التخزينية الموجبة واليالبة تظهر في الصنف الخامس.

ولاحظ هنا أن الحسابات لم تعد سوى عناصر القصيرة مما لا يستدعي إعادة ترتيب بعض عناصر كما كان الحال عليه في السابق .

على المستوى الصنف السادس والسابع:

حسابات هذا الصنفان تستقبل الضرائب المؤجلة الناتجة من التباين بين المحاسبة والنتيجة الجبائية وهذا عكس ما كان عليه الحال في المخطط المحاسبي الوطني.

كما أن النظم المحاسبي المالي ينص على ضرورة تقديم حسابات النتائج الطبيعية مع إمكانية تقديمه اختياريا حسب الوظيفة.

⁽¹⁾المرجع السابق، ص123

والجديد كذلك في هذين الحسابين هو إدماج عناصر خارج الإستغلال ضمن النتيجة العملياتية وذلك باستعمال الحسابات 65 الاعباء العملياتية الأخرى ، و 75 للمنتوجات العملياتية الأخرى وهذا ماقد يتطلب من المحلل المالي الذي سيستعين بمعلومات إضافية من الملاحق والجداول الأخرى عند قيامه بتقييم أداء المؤسسة من خلال النشاط الرئيسي لها كما أفرد العمليات الغير العادية المرتبطة بظروف استثنائية بحسابات 67 العناصر غير عادية(الأعباء) ، وحسابات 77 العناصر الغير العادية (المنتوجات) وهذه العناصر لا تدخل في النتيجة العملياتية ومستثناة من وعاء الضريبة على أرباح الشركات.

كما يمكن الإشارة إلى نظام المحاسبي والمالي وأهميته بالنسبة للتحليل المالي وذلك فيما يتعلق بالصورة العادية ، حيث يجب أن يعطي القوائم المالية صورة صادقة حول الوظيفة المالية للمؤسسة. وحتى يتوفر هه الصورة لآبد من احترام القواعد والمبادئ المحاسبية وتكون القوائم المالية للمؤسسة قادر على تقديم المعلومات ذات الصلة عن الوضع المالي والأداء والتغيرات في الوضع المالي لها. وذا كانت هناك قاعدة أو مبدأ يجب حذفه وتبريره وذلك في الملحق.⁽¹⁾

(1) لزعر محمد سامي، التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التسيير تخصص إدارة مالية 2011-2012 جامعة متنوي قسنطينة ص.40

خلاصة الفصل

من خلال هذا الفصل يمكن استخلاصه بأن المؤسسة الاقتصادية هي مجموعة من عناصر الإنتاج البشرية والكادية والمالية المتجانسة فيما بينها تسعى إلى تحقيق هدف معين انشأت من أجله وهي نواة النشاط الاقتصادي والدافع الرئيسي بعجلة التنمية بأي بلد، ونظرا لظروف المؤسسة الاقتصادية في النشاط الاقتصادي طرأت عليها عدة تغيرات وتطورات كبيرة وكل هذه الظروف المحيطة بالمؤسسة أدت إلى ظهور وظائف جديدة، من بينها الوظيفة المالية التي تعتبر من أهم الوظائف الحديثة والأساسية للمؤسسات الاقتصادية تعتمد أساسا على التحليل المالي الذي يعد من الدعائم الأساسية للمحللين الماليين من أجل معرفة الوظيفة المالية للمؤسسة واتخاذ التدابير اللازمة عند وقوع أي انحراف، حيث يعتبر التحليل المالي قاعدة هامة لتوفير المعلومات لاتخاذ القرارات سواء المالية سزاء في مجال اختيار الاستثمارات أو البحث عن مصادر التكوين وذلك من أجل ضمان استمرارية المؤسسة وبقائها في ظل المنافسة.

الفصل الثاني :

القوائم المالية والمؤشرات المالية

تمهيد:

يهتم المحلل المالي بتجميع البيانات والمعلومات الخاصة بالقوائم المالية والمؤسسة وإجراء التصنيف اللازم لها، ثم إخضاعها إلى دراسة تفصيلية دقيقة وإيجاد الربط فيما بينها، فمثلا العلاقة بين الأصول المتداولة التي تمثل السيولة في المؤسسة وبين الحصول المتداولة التي تشكل التزامات قصيرة الأجل على المؤسسة والعلاقة بين أموال الملكية والالتزامات طويلة الأجل التي تم التوصيل إليها والبحث عن أسبابها وذلك لاكتشاف نقاط الضعف والقوة في الخطط والسياسات المالية

وتنبع القوائم المالية من كونها المصدر الأساسي للمعلومات المالية التي تستخدم في حساب مختلف مؤشرات التوازن المالي وكذا النسب المالية من أجل تحليل الأداء المالي للمؤسسة التنبؤ بالوضع المستقبلية لها ورسم الأهداف المالية والاقتصادية للمؤسسة، وسعيا لتوضيح أكثر قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى

مبحث أول: القوائم المالية المستخدمة في التحليل المالي

مبحث ثاني: مؤشرات التوازن

وأخيرا المبحث الثالث فكان بعنوان تحليل النسب المالية

المبحث الأول: القوائم المالية المستخدمة في التحليل المالي

تشكل القوائم المالية في مجملها مخرجات نظام المعلومات المحاسبي، وتنقسم هذا المخرجات إلى قسمين: القسم الأول: هو القوائم المالية أساسية ونذكر منها قائمة الميزانية، قائمة الدخل، وقائمة التدفق النقدي، وقائمة التغيير في حقوق الملكية، وهي القوائم يتعين على المؤسسات الاقتصادية إعدادها، أما في القسم الثاني فهي قوائم مكملة وتعد بشكل اختياري مثل الملاحق، ومن خلال هذا المبحث سنتعرف على كل هذه القوائم المالي

المطلب الأول: قائمة الميزانية:

ويطلق عليها كذلك بقائمة المركز المالي وسنتعرف على مفهومها وكيفية تبويبها من خلال هذا المطلب.

أولاً: مفهوم الميزانية

هي قائمة تتضمن أول المؤسسة والتزاماتها وحقوق ملكيتها حيث تعد الصورة فتوغرافية لوضعية الذمة المالية للمؤسسة في تاريخ ما، وتبين وضعية المركز المالي للمؤسسة.⁽¹⁾

كما تعرف الميزانية بأنها كشف الموجودات والالتزامات وحق صاحب المشروع بتاريخ معين للتعرف على الوضع المالي للمؤسسة⁽²⁾

ثانياً: تبويب الميزانية

للميزانية جانبين هما كالتالي:

الجانب الأيمن : يحتوي على جميع البنود الأصول

الجانب الأيسر: ويحتوي على جميع بنود الخصوم وحقوق الملكية.

1-الأصول: وتضمن العناصر التالية:⁽³⁾

أ-أصول غير جارية : وتضم ما يلي :

القيم الثابتة غير المادية.

القيم الثابتة المادية

القيم المالية .

(1) حواس صلاح، المحاسبة المالية حسب النظام المالي المحاسبي، دون دار النشر، الجزائر 2001، ص22

(2) مفلح محمد عقل، مصدر سبق ذكره، ص256

(3) شعيب شنوف، محاسبة المؤسسة طبقاً للمحاسبة الدولية، مكتب الشركة الجزائرية، الجزائر 2008، ص78

ب-أوصل الجارية: وتضم العناصر التالية:

-النقديات : وتتكون من شيكات قابلة للإيداع في البنك وكذلك العمولات ، حيث تكون متاحة للحسب الجاري.

-الاستثمارات قصيرة الأجل: وتتمثل في أسهم وسندات تشتريها المؤسسة من سوق أوراق المالية من أجل استثمار المؤقت

-المدينون وأوراق الدفع: ويشمل هذا البند معاملات المؤسسة مع عملائها ، ويجب توقع الخسارة الناتجة عن عدم التحصيل وذلك في صورة مخصصة للديون المشكوك فيها

-المخزون السلعي: ويتكون من المخزون من البضاعة المتاحة للبيع

-العملاء: يطلع عليها أيضا الذمم ، وتوضح حقوق المؤسسة لدى الغير.⁽¹⁾

2-الخصوم: تتمثل في مصادر التمويل مبنية على النحو التالي:⁽²⁾

أ.رؤوس الأموال.

ب-التزامات طويلة الأجل: وتكون مستحقة السداد لفترة ومنية أكثر من سنة مثل (القروض طويلة الأجل)

ج-التزامات قصيرة الأجل: وتكون مستحقة لفترة زمنية أقل من سنة مثل (المرودين اواق، الدفع المصروفات المستحقة)

وعليه يكون شكل الميزانية مفصلة كالتالي :

(1) محمد عباس البدوي، المحاسبة وتحليل القوائم المالية ،مكتب الجامعي الحديث،مصر 2009،ص119

(2) شنوف شعب،مصدر سابق،ص78

الجدول رقم (1-2): قائمة الميزانية:

أ: جانب الأصول

الأصول	ملاحظة	إجمالي N	N إهلاك رصيد	N صافي	N-1 صافي
أصول غير جارية : -فارق بين الاقتناء- المنتج الايجابي أو السلبي -تثبيتات معنوية.-تثبيتات عينية. -أراضي، مباني. -تثبيتات عينية أخرى. -تثبيتات ممنوح امتيازها. -تثبيتات يجري انجازها. -تثبيتات مالية. -سندات موضوعة موضع معادلة. -مساهمات أخرى وحسابات دائنة ملحق بها. سندات مثبتة. -قروض وأصول مالية أخرى غير جارية . -ضرائب مؤجلة على الأصول .					
مجموع الأصل الغير جارية					
أصول جارية: -مخزونات ومنتجات قيد التنفيذ. -حسابات الدائنة واستخدامات مماثلة. -الزبائن. -المدينون الآخرون. -الضرائب وما شابهها. -حسابات دائنة أخرى واستخدامات مماثلة . -الموجودات وما شابهها. -الأموال الموظفة والأصول المالية الجارية الأخرى. -الخزينة					
مجموع الأصول الجارية.					
مجموع الأصول العام.					

ب- جانب الخصوم:

N-1	N	ملاحظة	الخصوم
			روس الأموال خاصة. -رأس مال تم إصداره. -رأس المال غير مستعان به . -علاوات واحتياطات-احتياطات مدمجة. -فوارق إعادة التقييم. -فارق العدل. -نتيجة صافية . -رؤوس أموال خاصة /ترحيل من جديد.
			حصة الشركة المدمجة(1).
			حصة ذوي الأقلية (1).
			المجموع 1.
			--لخصوم غير الجارية. -قروض وديون مؤجلة. -ضرائب(مؤجلة ومرصود لها). -ديون أخرى غير جارية. -مؤونات غير جارية.. -مؤونات ومنتجات ثابتة مسبقا.
			مجموع الخصوم غير جارية (2)
			-الخصوم الجارية . -موردون وحسابات الملحقة . -ضرائب. -ديون أخرى. -خزينة سالبة.
			مجموعة الخصوم الجارية (3)
			مجموع الخصوم.

(1) لا تستعمل إلا لتقديم الكشوف المالية

المصدر:قرار مؤرخ في 23 رجب علم 1429 هـ الموافق ل 26 جوان سنة 2008، الجريدة الرسمية رقم 19 الصادرة بتاريخ 28 ربيع الأول 1430 هـ ، الموافق ل 25 مارس 2009، المادة 02، ص 28-29.

المطلب الثاني: قائمة الدخل:

سنتناول من خلال هذا المطلب تعريف قائمة الدخل وكذا عرض مكوناتها وذلك حسب ما أقرته به الجريدة الرسمية والتعرف على أهمية هذه القائمة .

أولا تعريف قائمة الدخل:

يمكن تعريفها على أنها قائمة من القوائم المالية التي يعتمد عليها في عملية التحليل المالي في المؤسسة فهي المصدر الرئيسي لاستخراج مؤشرات الربحية ومؤشرات نشاط المؤسسة، وهي أكثر القوائم أهمية يتم فيها التقرير عن نتائج أعمال المؤسسة.⁽¹⁾

كما تعرف على أنها قائمة توضح نتيجة أعمال المؤسسة عن فترة زمنية ماضية قد تكون سنة أو أقل فتصور الإيرادات والمصروفات عن تلك الفترة وتبين ما حققته من خسائر وأرباح.

وفي هذا السياق يعد حسابات النتائج بيان ملخص للأعباء والمنتجات المنجزة من الكيان خلال السنة الماضية ولا يأخذ في الحسابات تاريخ تحصيل أو تاريخ السحب، ويبرز النتيجة الصافية المالية الربح والخسائر.⁽²⁾

ثانيا مكونات قائمة الدخل:⁽³⁾

تمثل قائمة الدخل عناصر الإيرادات والمصروفات أي أنها تعبر عن نتيجة أعمال المؤسسة (ربح أو خسارة) ويمكن توضيح المكونات كما يلي :

1-الإيرادات: وهي الزيادة في أصول المؤسسة نتيجة لقيام مؤسسة ببيع أو تأدية الخدمات للعملاء حيث تقسم الإيرادات إلى إلى قسمين وهما :

أ-إيرادات العادية: وهي الإيرادات التي تحصل عليها المؤسسة من نشاطها الرئيسي مثل مؤسسة تجارية إيراداتها الرئيسية من البيعات .

ب-الإيرادات الغير العادية : وهي الإيرادات التي تحصل عليها المؤسسة نتيجة تقديم خدمة ليست من ضمن نشاط المؤسسة مثل تعويض مالي عن حدث معين.

2المكاسب: وهي عبارة عن الزيادة في حقوق الملكية نتيجة التصرفات في أصول المؤسسة ومن أمثلة تلك المكاسب مالي:

أ-مكاسب بيع الأصول الثابتة:وهي نتيجة عن بيع أصول الثابتة.

(1) مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، تحليل القوائم المالية مدخل نظري وتطبيقي، دار المسرة، الطبعة الثالثة، عمان، 2011، ص 95

(2) قرار مؤرخ في 23 رجب عام 1429 هـ الموافق ل 26 يوليوسنة 2008، مربع سابق ص 24

(3) احمد محمد العداسي ، مرجع سابق ، ص 47

ب- مكاسب بيع الاستثمارات في الأوراق المالية: وهي الناتجة عن تحويل العملة الأجنبية إلى العملة المحلية بأكثر من قيمتها في تاريخ الحصول عليها.⁽¹⁾

3- المصروفات: وهي النفقات التي تم تسديدها بهدف تحقيق الإيرادات، وهي تكاليف مرتبطة بالنشاط الرئيسي للمؤسسة وهي تتضمن ما يلي :

أ- تكلفة البضاعة المباعة.

ب- المصروفات التشغيلية .

ج- المصروفات التسويقية.

د- مصروفات الإيرادات.

4- الخسائر: وتتمثل الانخفاض في المنافع الاقتصادية.

رابعاً: أهمية قائمة الدخل:

من أهداف المحاسبة معرفة الدخل الصافي المتحقق من المؤسسة خلال فترة زمنية معينة لأن معرفة الدخل ضروري من المجالات التالية:

1- تمكين المالكين من معرفة استثماراتهم

2- تسهيل مهمة الدائنين في الرقابة على أساس أوضاع المؤسسة.

3- تمكين المحللين من تقييم بدائل الاستثمار في مختلف المؤسسات.⁽²⁾

ومن ناحية أخرى فإن قائمة الدخل تقدم المعلومات عن المكونات المختلفة للدخل (الإيرادات، المصروفات، المكاسب والخسائر) وتبرز هذه المكونات المختلفة.

خامساً: أشكال قائمة الدخل:

هناك شكلان لإعداد قائمة الدخل متعارف عليهما عند الحاسبين وهنا:

1- قائمة الدخل ذات المرحلة الواحدة:⁽³⁾

ويتم تبويب عناصر الدخل في هذه المرحلة إلى :

(1) محمد عباس بدوي، مرجع سابق، ص59

(2) نوي الحاج، انعكاسات تطبيق التوحيد المحاسبي على القوائم المالية للمؤسسة الاقتصادية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في علوم التسيير، تخصص مالية ومحاسبة، جامعة حسيبة بن علي، شلف، 2007-2008، ص87

(3) أمين السيد أحمد لظفي، إعداد وعرض القوائم المالية في ضوء معايير المحاسبة، الدار الجامعية، مصر، 2008، ص124

- الإيرادات: مهما كان مصدرها سواء من النشاط الرئيسي للمؤسسة أو من المصادر الثانوية الأخرى.
- المصروفات: مهما كان نوعها سواء مصروفات الخاصة بتكلفة البضاعة المباعة، أو مصروفات الأخرى، ولرز ما يتميز به هو البساطة، حيث يتم إعداده على جزئين فقط هما الإيرادات والمصروفات .
- 2-قائمة الدخل ذات المرحلة المتعددة:

أساس هذا النموذج قائم على إعطاء صورة تفصيلية عن بنود الإيرادات والمصروفات لتوضيح العلاقة بين البيانات المكونة للعنصرين السابقين، وتأثير على النتيجة النهائية وصافي الربح أو الخسارة ولتحقيق ذلك لابد من :

أ-تفرقة بين إيرادات الناتج عن النشاط الرئيسي للمؤسسة والإيرادات الناتج عن أنشطة أخرى عرضية أو ثانوية.

ب-التفرقة بين المصروفات الخاصة بالنشاط الرئيسي لمؤسسة وبين المصروفات الأخرى الناتجة عن ظروف السياسية مالية معينة للمؤسسة.¹

سادسا:عرض قائمة الدخل:

سيتم عرض محتوى قائمة الدخل حسب نظام الحاسبي المالي الجديد (SCF).

¹ أمين السيد أحمد لطفي ، مرجع سابق

الجدول (2-2) : قائمة الدخل (حسب طبيعة)

N+1	N	الملاحظة	البيان
			رقم الأعمال. تغيير مخزون المنتجات المصنعة المنتجات قيد التصنيع الإنتاج المثبت إعانات الاستغلال
			1-أنتاج السنة المالية.
			المشتريات المستهلكة الخدمات الخارجية و الاستهلاكات الأخرى.
			2-استهلاك السنة المالية.
			3-القيمة المضافة للاستغلال(2-1)
			أعباء المستخدمين الضرائب والرسوم والمدفوعات السابقة
			4-فائض إجمالي عن الاستغلال.
			المنتجات العملية الأخرى. الأعباء العملية الأخرى. مخصصات الإهلاكات و المؤونات .
			5-النتيجة العملية
			المنتجات المالية . الأعباء المالية
			6-النتيجة المالية
			7-النتيجة العادية قبل الضرائب(5+6)
			الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية مجموع أعباء الأنشطة العادية .
			8-النتيجة الصافية للأنشطة العادية
			العناصر الغير عادية (منتجات)،(يتطلب بيانها) العناصر الغير العادية (الأعباء) (يتطلب بيانها)
			9-النتيجة الغير العادية
			10-نتيجة الصافية للسنة المالية .

المصدر:قرار مؤرخ في 23 رجب علم 1429 هـ الموافق ل 2008،مرجع سابق ص 30

الجدول رقم (2-3) : قائمة الدخل (حسب الوظيفة)

رقم الحساب	البيان	الملاحظة	N	N-14
	رقم الأعمال			
	كلفة المبيعات			
	هامش الربح الإجمالي :			
	منتجات أخرى			
	التكاليف التجارية			
	الأعباء الإدارية			
	أعباء أخرى عملياتية			
	النتيجة العملياتية			
	تقديم تفاصيل الأعباء حسب الطبيعة			
	(مصاريق المستخدمين المخصصات الاهتلاكات)			
	منتجات مالية			
	الأعباء المالية			
	النتيجة العادي قبل الضرائب			
	الضرائب الواجبة على النتائج العادية			
	الضرائب المؤجلة على العادية (التغيرات)			
	النتيجة الصافية للأنشطة العادية			
	الأعباء غير العادية			
	منتجات غير عادية			
	النتيجة الصافية للسنة المالية			
	حصة الشركات الموضوعه موضع المعادلة في النتيجة			
	الصافية (1)			
	النتيجة الصافية للمجموعة المدمج (1)			
	منها صحة ذوي الأقلية(1)			
	حصة المجمع (1)			

(1) لا تستعمل إلا لتقديم الكشوف المالية المدمجة.

الصدر: قرار مؤرخ في 23 رجب علم 1429 هـ الموافق ل 2008، مرجع سابق ص 31

المطلب الثالث : قائمة التدفقات النقدية :

سنتناول من خلال هذا المطلب كل من تعريفها وكذا مكوناتها بالإضافة إلى الغرض التي تعد من أجله هذه القائمة .

أولاً : تعريفها :

توضح قائمة التدفقات النقدية المركزية النقدية للمؤسسة وكيفية تغير هذا المركز عبر مدة إعداد قائمة التدفقات النقدية، ولذلك تعتبر هذه القائمة مكملة لقائمة المركز ولقائمة الدخل ، علمنا أن التغيرات في المركز النقدي للمؤسسة قد يكون نتيجة للعديد من الصفقات المختلفة التي تعقدها المؤسسة⁽¹⁾ .

أن قائمة التدفقات النقدية تعتمد في إعدادها على مصادر واستخدامات النقد وفقاً للمكونات الآتية

1- التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية :

وهي التدفقات النقدية بنسبة لنشاط المؤسسة الأساسي وبالتالي فإنها تشمل صافي الربح وتغير قيمة المخزون والحسابات المدينة والدائنة وغيرها .

2- التدفقات النقدية للأنشطة الاستثمارية :

وتتضمن تقديم القروض للغير وتحصيلها ، اقتناء الاستثمارات والتخلص منها سواء الاستثمارات أو الأصول الثابتة والتخلص منها⁽²⁾

3- التدفقات النقدية من الأنشطة المالية والتمويلية :

هي أنشطة التي ينتج عنها في حجم ومكونات حقوق الملكية والقروض الخاصة بالمؤسسة ، والتي تشمل جميع الأموال الناتجة عن طريق بيع استثمارات قصيرة المدى أو دين طويل أو سهم⁽³⁾ ومن أمثلة التدفقات الناتجة عن الأنشطة التمويلية ما يلي:⁽⁴⁾

أ-النقدية الناتجة عن إصدار أسهم أو غيرها من أدوات حقوق الملكية .

ب-المدفوعات النقدية للملاك في سبيل شراء أو استرداد أسهم سبق للمؤسسة إصدارها .

ث-المدفوعات النقدية لسداد المبالغ المقرضة .

ج-النقدية الناشئة عن السندات والقروض أو أي أداة من أدوات الاقتراض المالية الطويلة والقصيرة الأجل

(1) أسعد حميد العلي، مرجع سابق 69-70

(2) أمين السيد أحمد لطفي ، مرجع سابق ، ص138

(3) أوجين بريجهام، الإدارة المالية ، النظرية والتطبيق العلي ، دار المريخ للنشر والتوزيع ، المملكة العربية السعودية، 2009، ص188

(4) نوي الحاج، مرجع سابق ، ص75

ثانيا : طرق عرض قائمة التدفقات النقدية

تعرض التدفقات المالية المتعلقة بالأنشطة التشغيلية باستعمال إحدى الطريقتين⁽¹⁾:

1- الطريقة المباشرة: حيث يتم عرض كل فئة من الفئات النقدية الإجمالية المستلمة والنقدية الاجمالية المدفوعة، وهو الأسلوب الأفضل لدى مجلس معايير المحاسبة الدولية ، حيث تتميز هذه الطريقة بإمكانية مقارنة صافي دخل المؤسسة المعد وفق لأساس الاستحقاق وصافي تدفقات النقدية وفقا لأساس النقدي.

2- طريقة الغير المباشرة : يتم وفق هذه الطريقة تصحيح النتيجة الصافية للسنة المالية مع الأخذ بعين الاعتبار ما يلي :

أ- آثار المعاملات من الاهتلاكات ، تغيرات الزبائن و المخزونات ، تغيرات الموردين دون التأثير في الخزينة.

ب- التفاوتات أو التسويات المتعلقة بالضرائب المؤجلة.

ث- تقديم التدفقات المالية الناتجة عن أنشطة الاستثمار والتمويل مثل قيمة التنازل الزائد أو الناقص و غيرها على حدى .

ثالثا :مزايا الطريقتين⁽²⁾:

لكل من الطريقتين مزايا تقدمها لمستخدمي المعلومات المالية ، إلا أنّ لجنة معايير المحاسبة الدولية تفضل استخدام الطريقة المباشرة

1-مزايا الطريقة المباشرة:

يمكن تحديدها فيما يلي :

-تبين كلا من المقبوضات (المحصلات) النقدية والمدفوعات النقدية المرتبطة بأنشطة التشغيل ، بمعنى يمكن أنها أكثر اتساقا من الغرض من قائمة التدفقات النقدية، أي توفير المعلومات عن المتحصلات النقدية والمدفوعات النقدية.

-توفير معلومات عن المصادر الرئيسية للمقبوضات (المتحصلات) والمدفوعات النقدية المرتبطة بأنشطة التشغيل، عند تقييم مقدرة المؤسسة الاقتصادية ، كتوفير نقدية كافية من أنشطة التشغيل لسداد ديونها وإعداد الاستثمار في عملياتها، وإجراء توزيعات للأرباح على أصحاب الملكية .

2- مزايا الطريقة الغير مباشرة:

يمكن تحصرها فيما ما يلي:

⁽¹⁾ خالد جمال الجعارات ، معايير لتقارير المالية الدولية 2007، IAS/IFRS ، إثراء للنشر والتوزيع الأردن، الشركة العربية المتحدة للتوزيع، مصر، 2006

⁽²⁾ نوي الحاج، مرجع سابق ، ص 81-82

-تركيز على الفرق بين صافي التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل.

-توفير حلقة ربط بين قائمة التدفقات النقدية وكلّ من جدول حسابات النتائج(قائمة الدخل) والميزانية (قائمة المركز المالي).

رابعا : عرض قائمة التدفقات المالية: التدفقات المالية النقدية للطريقة المباشرة والغير المباشرة:

نحول من خلال الجدولين استعراض قائمة التدفقات النقدية حسب الطريقة المباشرة والغير مباشرة وذلك حسب الشكل النموذجي الذي نصت عليه في الجريدة الرسمية.

الجدول رقم (2-4): جدول تدفقات النقدية الطريقة المباشرة

الملاحظة	البيان
	تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة التشغيلية -التحصيلات أي المقبوضات من عند الزبائن -المبالغ المدفوعة للموردين والمستخدمين -القواعد والمصاريف المالية الأخرى المدفوعة -الضرائب عن النتائج المدفوعة -تدفقات أموال الخزينة قبل العناصر غير العادية -تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية (يجب توضيحها)
	صافي التدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة التشغيلية (1)
	تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار. -المستحقات عن اقتناء تثبيبات عينية أو معنوية -المسحوبات عن اقتناء تثبيبات مالية -التحصيلات عن عمليات التنازل عن تثبيبات مالية الفوائد التي تم تحصيلها عن التوظيفات المالية- الحصص والأقساط المقبوضة من النتائج المستلمة-
	صافي تدفقات أموال المتأتية من أنشطة الإستثمار (ب)
	تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل- -الحصص وغيرها من التوزيعات التي تم القيام بها التحصيلات المتأتية من القروض -تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة
	صافي تدفقات الأموال المتأتية من أنشطة التمويل (ج)
	تأثيرات تغيرات سعر الصرف على السيولات وشبه السيولات
	تغير أموال الخزينة في الفترة أ-ب-ج.
	-أموال الخزينة ومعدلاتها عند افتتاح السنة المالية. أموال الخزينة ومعدلاتها عن إقفال السنة المالية -. تغير أموال الخزينة خلال الفترة -.
	المقاربة مع النتيجة المحاسبية

المصدر: قرار مؤرخ في 23 رجب عام 1429، الموافق ل 26 يوليو سنة 2008، كرجع سابق الذكر، ص 25.

الجدول رقم (2-5): جدول تدفقات النقدية للطريقة الغير المباشرة

ملاحظة	البيان
	-تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملية . -صافي نتيجة السنة المالية -تصححات من أجل: -الإهتلاكات والأرصدة -تغير المخزونات. -تغير الزبائن والحسابات الدائنة الأخرى -تغير الموردين والديون الأخرى -نقص أو زيادة قيمة التنازلية الصافية من الضرائب.
	-تدفقات الخزينة الناجمة عن النشاط (أ)
	-تدفقات أموال الخزينة المتأتية من عمليات الاستثمار. -مسحوبات المدفوعة للمساهمين -زيادة رأس المال النقدي -إصدار قروض -تسديد القروض
	-تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بعمليات التمويل (ج)
	-تغير أموال الخزينة لفترة (أ+ب+ج)
	-أموال الخزينة عند الإفتتاح. -أموال الخزينة عند الإقفال -تأثيرات تغيرات سعر العملات الأجنبية (1)
	-تغير أموال الخزينة

(1) يستعمل إلا في تقديم الكشوفات المالية المدمجة .

المصدر: قرار مؤرخ في 23 رجب عام 1429. الموافق ل 26 يوليو سنة 2008، مرجع سابق ص 26

خامسا: الغرض من قائمة التدفق النقدي: لديها غرضان أساسيين هما:⁽¹⁾

- تلخيص الأنشطة التمويلية والاستثمارية للمؤسسة التي تمارسها خلال الفترة المحاسبية .
- كما توفر معلومات مكملة لإفصاح عن التغيرات الحادثة في المركز خلال الفترة المحاسبية.

سادسا: استخدام قائمة التدفقات النقدية في التحليل المالي :⁽²⁾

تعتبر قائمة التدفق همزة وصل بين قائمتي الدخل والميزانية العامة لذلك فإنها يمكن أن تكتشف نقاط القوة والضعف في نشاط بالمؤسسة ، كما أن المعلومات التي تتضمنها قائمة التدفق النقدي يمكن استخدامها في اشتقاق مجموعة من النسب المالية.

المطلب الرابع :قائمة التغير في الحقوق الملكية وملحق الكشوفات :

سنتطرق من خلال هذا المطلب إلى عرض كل من قائمة التغير في الحقوق الملكية وملحق الكشوفات .

أولا: قائمة التغير في حقوق الملكية :

يمكن تعريف قائمة التغير في حقوق الملكية هي :⁽³⁾

هي قائمة إضافية توضح قيمة المساهمين التراكمية تفصيلات ذلك من رأس المال ، بمعنى أنه كلما ازدادت التراكمية للأرباح المحتجزة كلما كان ذلك أفضل للمساهمين لأنه يعني أنّ حقوقهم تزداد بمعنى أنّ استثماراتهم تزداد.

ويجب على المؤسسة أن تعرض قائمة في حقوق الملكية وتوضح في صلحها مايلي :

أ-النتيجة الصافية

ب-حركة رأس المال

ت-مكافآت رأس المال

ث- نواتج وأعباء سجلت مباشرة في رأس المال.

أي تضم الربح والخسارة عن الفترة وكل من بنود الإيرادات والمصروفات والأرباح والخسائر والتي تم إثباتها مباشرة ضمن حقوق الملكية :⁽⁴⁾

(1) محمد مطر، طبعة 4، مرجع السابق، ص 483

(2) محمد أبراهيم الرحيم، اقتصاد الاستثمار والتمويل والتحليل المالي ، مؤسسة شباب الجامعة ، مصر، 2008، ص 196، 166

(3) خصاونة محمد قاسم ، مرجع سابق، ص 33

(4) شنوف شعيب، مرجع سابق، ص 81

1- عرض قائمة التغير في حقوق الملكية:

أن المعلومات الدنيا المطلوبة تقديمها في هذا الجدول تكون متضمن في الجدول التالي:

الجدول رقم (2-6): جدول تغير حقوق الملكية .

البيان	ملاحظة	رأس مال الشركة	علاوة الإصدار	فارق التقييم	فارق إعاجة التقييم	الاحتياطات والنتيجة
الرصيد في 3 ديسمبر N-2						
-تغير الطريقة المحاسبية. -تصحيح الخطاء الهامة -إعادة تقييم التثبيتات -الأرباح والخسائر غير مدرجة في حساب النتائج -الحصص المدفوعة -زيادة رأس المال -صافي النتيجة السنة المالية						
الرصيد في 31 ديسمبر N-1						
تغير الطريقة المحاسبية تصحيح الأخطاء الهامة إعادة تقييم التثبيتات الأرباح والخسائر غير المدرجة في حساب النتائج. الحصص المدفوعة زيادة رأس المال صافي نتيجة السنة المالية						
الرصيد في 31 ديسمبر N						

المصدر: قرار المؤرخ في 23 رجب عام 1429، الموافق ل26 يوليو 2008، مرجع سابق ص37

2-مزايا قائمة التغيرات في حقوق الملكية :

تحقق قائمة التغيرات في الملكية المزايا التالية: ⁽¹⁾

- التعرف على مقدار حقوق الملكية وبنودها وأي تفصيلات أخرى عنها .
- التعرف على التغيرات التي تحدث لحقوق الملكية خلال الفترة .
- التعرف على بنود المكاسب والخسائر التي يتم الاعتراف بها مباشرة في حقوق الملكية ، مثل مكاسب والخسائر والمتعلقة ببيع الاستثمارات .

ثانيا :ملحق الكشوف المالية :

يشتمل ملحق الكشوف المالية على المعلومات تخص النقاط الآتية متى كانت هته المعلومات تكتسي طابعا هاما أو كانت مفيدة لفهم العمليات الواردة في الكشوف المالية: ⁽²⁾

- القواعد والطرق المحاسبية المعتمدة لمسك المحاسبة وأعداد الكشوف المالية.
- مكملات الإعلام الضرورية لحسن فهم الميزانية وحساب النتائج.
- المعلومات التي تخص المؤسسات المشاركة والمؤسسات المشتركة والفروع ، أو المؤسسة الأم كذلك المعاملات التي تتم عند الاقتضاء مع المؤسسات أو مسيرها .
- المعلومات ذات الطابع العام أو التي تعني بعض العمليات الخاصة الضرورية للحصول على صورة وفيه .
- وهناك قائمة بالمعلومات التي يجب ذكرها في الملحق وهي :
- تكون الملاحظات الملحقة بالكشوف المالية موضوع تقديم منظم.
- إذا طرأت حوادث عقب تاريخ إقفال السنة المالية ولم تؤثر في وضع الأصل أو الخصم بالنسبة إلى الفترة السابقة للإقفال ، قبل ضرورة لإجراء أي تصحيح غير أن هذه الحوادث تكون موضوع إعلام بما في الملحق إذا كانت ذات أهمية بحيث يمكن أن يؤثر إغفالها في القرارات التي يتخذها مستعملو الكشوف المالية وحينئذ فأن الإعلام يبين ما يلي:
- طبيعة الحدث .

-تقديم التأثير المالي والأسباب التي تجعل التأثير المالي لا يمكن تقديره .

(1) خالد جمال الجعارات ، مرجع سابق، ص126

(2) قرار مؤرخ في 23 رجب عام 1429 هـ، الموافق ل 26 يوليو 2008م ، مرجع سابق الذكر ص 27-28

-تقدير المؤسسات التي تستعين بالادخار العمومي الذي يوفر المعلومات الخصوصية الضرورية كمستعملي الكشوف المالية من أجل:

-فهم النجاعة الماضية

-تقييم أخطار مردودية المؤسسة وفي هذا الإطار تقدم على الخصوص استنادا إلى كشوفها المالية المدمجة معلومات تخص :

-مختلف أنماط المنتجات والخدمات التابعة لنشاط ما.

-مختلف المناطق الجغرافية التي تعمل فيها.

-تعيين على المؤسسات الملزمة بنشر كشوف مالية وسيطة أن تحترم في إعداد هذه الكشوف المالية نفس طريقة التقديم في شكل مختصر عن الاقتضاء ونفس المضمون ونفس الطرق المحاسبية المقررة للكشوف المالية لآخر السنة المالية .

المبحث الثاني: مؤشرات التوازن المالي :

من خلال هذا المبحث سنتعرف على مؤشرات التوازن المالي وتفسير مدلولها وطرق قياسها وهي تتمثل في رأس المال العامل احتياجات رأس المال العامل والخزينة وسنتطرق لأهميتها بالنسبة للمؤسسة الاقتصادية.

المطلب الأول: تحليل رأس المال العامل.

أولاً: مفهوم رأس المال العامل :

رأس المال العامل هو هامش السيولة الذي يسمح للمؤسسة بمتابعة نشاطها بصورة طبيعية دون صعوبات أو ضغوطات مالية على المستوى الخزينة، فتحقيق رأس مال عامل موجب داخل المؤسسة يؤكد امتلاكها لهامش أمان يساعدها على مواجهة الصعوبات وضمان استمرار توازن هيكلها المالي⁽¹⁾.

ثانياً حسابه: حساب رأس المال العامل (FR):

يتم حساب رأس المال العامل انطلاقاً من الميزانية المالية كما يلي:⁽²⁾

1- من أعلى الميزانية:

يعتبر رأس المال العامل عن العلاقة بين الأموال الدائمة والأصول الثابتة ويمكن حسابه بالعلاقة التالية:

$$\text{رأس المال العامل} = \text{الأموال الدائمة} - \text{الأصول الثابتة}$$

وهناك ثلاثة حالات يمكن أن يأخذها رأس المال العامل وهي :

أ- رأس المال العامل موجب:

وهي الحالة المفضلة ونعني بها أن الأصول ممولة بالأموال الدائمة وفائض هذه الأخيرة يستعمل في تمويل الأصول المتداولة .

ب- رأس المال العام السالب :

وهذا يعني أن الأموال الدائمة غير كافية لتغطية جميع الاحتياطات المالية الثابتة حيث يلبي جزء من هذه الاحتياجات فقط مما يستدعي البحث عن موارد مالية أخرى لتغطية العجز في التمويل .

⁽¹⁾ سعادة اليمين ، استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسة الاقتصادية وترشيد قراراتها ، دراسة حالة المؤسسة الوطنية لصناعة أجهزة

القياس والمراقبة سطيف، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم التجارية ، جامعة الحاج الخضر، باتنة ، 2008-2009 ص 59

⁽²⁾ إلياس بن ساسي ، يوسف قريشي ، التسيير المالي والإدارة المالية دروس وتطبيقات دار وائل للنشر وتوزيع ، الاردن، ص 68

ج- رأس المال العامل معدوم:

وهي حالة نادرة الحدوث إذ تمثل التوافق التام في هيكل الموارد والاستخدامات ويمثل الوضع الأمل لتسيير عملية تمويل الاحتياطات المالية للمؤسسة .

2- من أسفل الميزانية: ⁽¹⁾

يعبر رأس المال العامل عن العلاقة بين الأصول المتداولة و الديون قصيرة الأجل ويمكن حسابه بالعلاقة التالية

رأس المال العام = الأصول المتداولة - ديون قصيرة الأجل .

ويأخذ (FR) من أدنى الميزانية على ثلاثة حالات تكون كما يلي :

أ- رأس المال العامل موجب :

أي أن المؤسسة تستطيع مواجهة القروض القصيرة الأجل باستخدام أصولها المتداولة ويتبقى جزء فائض مالي يمثل هامش الأمان وهو رأس المال العامل .

ب- رأس المال العامل سالب :

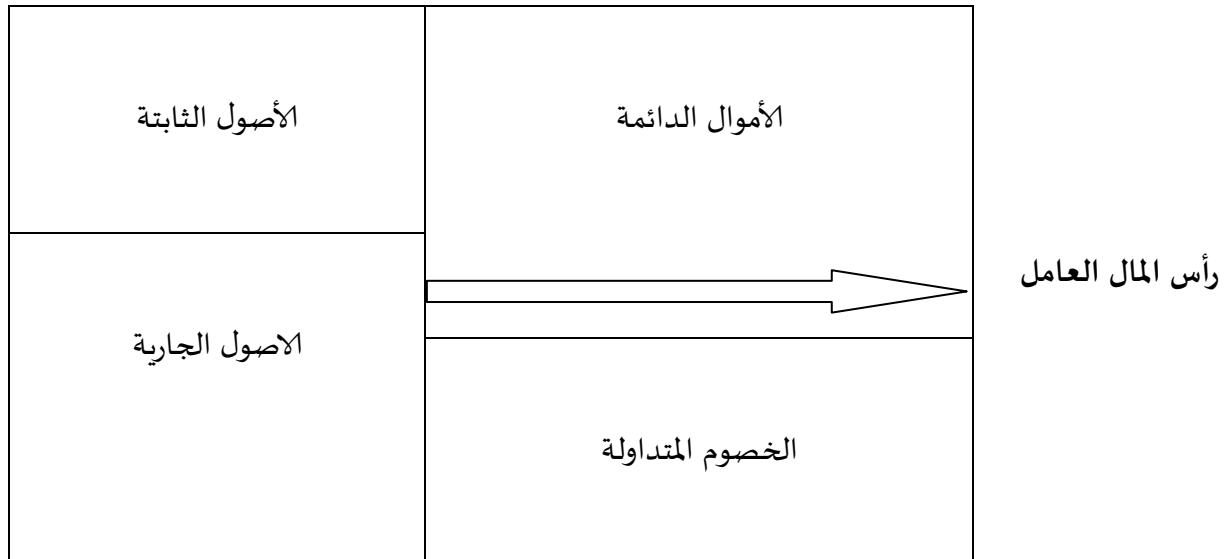
تكون الأصول المتداولة القابلة للتحويل في الأجل القصير غير كافية لتغطية الاستحقاقات التي تسدد في الأجل القصير .

ج- رأس المال العامل معدوم: وهي الحالة التي تتمكن المؤسسة من تغطية القروض قصيرة الأجل باستخدام أصول المتداولة دون تحقيق أي فائض أو عجز وهي الحالة مثل ونادرة الحدوث .

ويمكن توضيح رأس المال العامل من خلال الشكل التالي

⁽¹⁾ خميشي شيخة، التسيير المالي للمؤسسة، دروس ومسائل محلولة، دار هومة للطباعة النشر، الجزائر، 2010، ص72

الشكل رقم (1-2): رأس المال العامل



المصدر:

Alain Marion, **Analyse financière concepts et méthodes**. DUNOD, 3 édition, France, 2004, P119

ثانيا: أنواع رأس المال العامل:

وينقسم إلى أربعة أنواع: ⁽¹⁾

1- رأس المال العامل الإجمالي : ويعرف على أنه مجموع الموجودات المتداولة .

2- رأس المال العامل الصافي : وهو هامش الضمان المتمثل في ذلك الجزء من الأموال الدائمة المستخدمة في تمويل جزء من الموجودات المتداولة ويضاف عليه أحيانا رأس المال العامل فقط دون ذكر كلمة الصافي اعتبارا أن النوع الأول لا يؤخذ به.

3- رأس المال الخاص : وهو ذلك الجزء من الأموال الخاصة المستعملة في تمويل الموجودات المتداولة بعد تمويل الموجودات الثابتة أي:

رأس المال العالم الأجنبي = رأس المال عامل - رأس مال عامل خاص .

رأس المال العامل الأجنبي = الأموال الدائمة الأجنبية .

⁽¹⁾ شنوف شعيب ، التحليل المالي الحديث، طبقا للمعايير الدولية الإبلاغ المالي ، دار زهران للنشر والتوزيع ، الأردن، 2012، ص125

رابعاً: العوامل المؤثرة على أساس المال العامل:⁽¹⁾

1_ دورة الاستغلال : فنجد أن حجم رأس المال العامل يتغير ويختلف باختلاف دورة الاستغلال ، فكلما كانت هذه الدورة طويلة لكما تطلبت وجود حجم كبير في الأموال الدائمة لتغطيتها العكس صحيح، فمثلا المؤسسات التجارية دورة استغلالها قصيرة أما المؤسسات الصناعية فدورتها طويلة.

2-التغيرات الموسمية : بعض المؤسسات تتميز بنشاط موسمي فيتأثر نشاطها بالتغيرات الموسمية ، كان يرتفع سعر المواد الأولية في فترة معينة لهذا يجب أن تواجه هذه الحالة بتوفير المخزونات اللازمة (مخزون العمل).

3-حجم نشاط المؤسسة : فكلما كان حجم نشاطها كبير تحتاج إلى رأس مال كبير والعكس صحيح .

4- طبيعة نشاط المؤسسة : فرأس مال العامل مرتبط بنوعية وحجم تصريف المنتجات وبالتالي يجب تحديد طبيعة الإنتاج في المؤسسة .

المطلب الثاني : تحليل احتياجات رأس المال العامل :

سنتطرق من خلال هذا المطلب إلى تعري ف احتياجات رأس المال العامل وكذا أنواعه.

أولاً: تعريف احتياجات رأس المال العامل :

الاحتياجات في رأس المال العامل يعرف على أنه قسط أو الجزء من الاحتياجات الضرورية المرتبطة ارتباط مباشر بدورة الاستغلال .

-ثانياً: أنواع احتياجات رأس المال العامل:

نميز بين نوعين من احتياجات رأس المال العامل:

1-احتياجات رأس المال العامل للاستغلال :

تتمثل احتياجات التمويل المتولدة عن دورة الاستغلال وسبب حدوثة فارق زمني بين احتياجات الاستغلال وموارد الاستغلال حيث أن :

احتياجات الاستغلال : تتمثل في احتياجات التمويل بفعل سرعة دورة الاستغلال.

موارد الاستغلال: تتمثل موارد الاستغلال بفعل الديون المقدمة من الموردين.

⁽¹⁾ الفوزي محمد بن لعور بوعلام ، التسيير المحاسبي والمالي ، الديوان الوطني للمطبوعات المدرسية ، الدزائر، 2013، ص174-175

الجدول رقم (2-7) : موارد واحتياجات الاستغلال

احتياجات الاستغلال	موارد الاستغلال
المخروقات (القيمة الحالية) التسبيقات والمدفوعات المقدمة على الطلبات للزبائن (القيمة الإجمالية) مصاريف مدفوعة مسبقاً مرتبطة بالاستغلال.	التسبيقات و الدفعات والديون على الطلبات ديون الاستغلال ديون الموردين ديون جبائية ديون أخرى -منتجات مدفوعة مسبقاً مرتبطة بالاستغلال

المصدر: بوزريعة غنية، محددات اختبار الهيكل المالي المناسب للمؤسسة، دراسة حالة مؤسسة الأشغال والتركيب فرغ سة لغاؤ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص مالية مؤسسة، جامعة، 2011-2012، ص 155

ويحسب احتياجات رأس المال العامل للاستغلال بالعلاقة التالية: ⁽¹⁾

احتياجات رأس المال العامل للاستغلال = قيم الاستغلال + قيم جاهزة. - مجموع الديون القصيرة الأجل (غير السلفيات المصرفية)

احتياجات رأس المال العامل للاستغلال = (الأصول المتداولة - قيم جاهزة) - (مجموع الديون قصيرة الأجل - السلفيات المصرفية)

احتياجات رأس المال العامل للاستغلال = احتياجات الاستغلال الدورة - موارد الاستغلال الدورة

2- احتياجات رأس المال العامل خارج الاستغلال :

تتمثل احتياجات التمويل المتولدة عن دورة الاستغلال عن دورة خارج الاستغلال ، بسبب حدوث فارق زمني بين احتياجات خارج الاستغلال (دائنون آخرون) ووارد خارج الاستغلال ديون متنوعة، ويظهر الجدول التالي الموارد والاحتياجات خارج الاستغلال

⁽¹⁾ المرجع السابق، ص 175

الجدول : رقم (2-8) موارد واحتياجات خارج الاستغلال

الموارد خارج الاستغلال	الاحتياجات خارج الاستغلال
ديون متنوعة	ذمم مدنية متنوعة (قيمة إجمالية)
ديون على الاستثمارات	أقساط مدفوعة
ديون جبائية	حسابات جارية للشركاء .
ديون أخرى خارج الاستغلال	دائنون على بيع التثبيات
منتجات مدفوعة مسبقا خارج الاستغلال	مصاريق مدفوعة مسبقا خارج الاستغلال .

المصدر: بوزريعة غنية ، مرجع سابق ، ص 155

ويحسب احتياجات رأس المال العامل خارج الاستغلال بالعلاقة التالية :

احتياجات رأس المال العامل خارج الاستغلال = احتياجات خارج استغلال الدورة - موارد خارج استغلال الدورة.

كما يمكن أن يحسب بالعلاقة التالية:

احتياجات رأس المال العامل خارج الاستغلال = ذمم مدنية متنوعة - ديون متنوعة .

ومنه احتياجات رأس المال العامل الإجمالية :

احتياجات رأس المال الإجمالية = احتياجات رأس المال العامل للاستغلال + احتياجات رأس المال العامل خارج الاستغلال

ثانيا:العوامل المؤثرة على احتياجات رأس المال العامل: (1)

أ-طبيعة النشاط : يمكن أن يختلف من مؤسسة لأخرى رغم تساوي رقم الأعمال ، أي حسب طبيعة النشاط الذي تقوم به المؤسسة .

ب-المؤسسات التي لها دورة إنتاج طويلة وقيمة مضافة يكون الاحتياج مرتفع ويكون مبلغ الخزونات مرتفع نتيجة طول دورة الإنتاج .

ث-الاستثمار: فالمؤسسات التي لها دورة إنتاج قصيرة وقيمة مضافة ضعيفة يكون الاحتياج ضعيف

رابعا :التفسير المالي لاحتياجات رأس المال العامل : يأخذ الحالات التالية :

أ-احتياجات رأس المال يساوي الصفر: BFR +0: وهذا يعني أن احتياجات الدورة تساوي موارد الدورة .

(1) الفوزي محمد بن لعور بوعلام ، مرجع سابق ص 177-178

ب- احتياجات رأس المال العامل: $BFR < 0$: معناه أن احتياجات الدورة اقل من موارد الدورة .

ج: احتياجات رأس المال العامل سالبة $BFR < 0$: هذه يعني أن احتياجات الدورة أكبر من موارد الدورة

المطلب الثالث : تحليل الخزينة⁽¹⁾

سنتناول من خلال هذا المطلب كل من تعريف الخزينة وكذا طرق حسابها

أولاً: تعريف الخزينة

يعتبر تسيير الخزينة الصافية المحور الأساسي لتسيير السيولة ، ويظهر التضارب بوضوح بين السيولة والربحية ، فزيادة قيمة الخزينة تزيد من قدرة المؤسسة على تسديد المستحقات بسرعة ، ويتبدل معها مشكل وفاء المؤسسة بالتزاماتها نحو دائئتها.

ثانيا طرق حساب الخزينة :⁽²⁾

الخزينة = رأس المال العامل - احتياجات رأس المال العامل

الخزينة = القيم الجاهزة = السلفات المصرفية

ثالثا التفسير المالي للخزينة :

يمكن تفسيرها وفق 3 حالات هي :

الخزينة موجبة : $TN > 0$

معناها أن رأس المال أكبر من احتياجات رأس المال العامل وتطرح المؤسسة مشكلة الربحية أي فائض معطل وبالتالي عليها معالجة هذا الأمر بتعظيم قيم الاستغلال عن طريق تسهيل التسديد .

الخزينة السالبة $TN < 0$:

بمعنى أن رأس المال العامل اقل من احتياجات رأس المال العامل وهذا يعني أن المؤسسة لم تغطي احتياجاتها كليا وهي حالة عجز وهذا يطرح مشاكل مثل تكاليف إضافية ولهذا يجب عليها أن تحصل حقوقها وأموالها من الزبائن أو تطلب قرضا من البنك .

الخزينة تساوي الصفر : $TN = 0$ وفي هذه الحالة نلاحظ أن رأس المال العامل يساوي احتياجات رأس المال العامل ، وهذا يعني أن المؤسسة محافظة على وضعيتها المالية وهي الحالة المثلى وغير دائمة ، من الصعب جدا الوصول إليها

⁽¹⁾ مبارك لسلوك ، التسيير المالي ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2004 ، ص 35

⁽²⁾ عادل حشي، الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية قياس وتقييم، دراسة حالة مؤسسة صناعات الكوابل بسكرة ، مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة ماجستير في علوم التسيير تخصص تسيير مؤسسات الصناعية، جامعة محمد خيضر ، بسكرة، 2001-2002 ص 41-42

المبحث الثالث : التحليل بالنسب المالية

يضم مجموعة من المؤشرات التي يعتمد عليها المحلل للوصول إلى تحليل الوضعية المالية للمؤسسة ، وذلك سعياً لاكتشاف الأخطاء ومعالجة الاختلالات والتقليل من المخاطر أو منعها ، ومعرفة أماكن ومسببات هذه المشاكل

المطلب الأول : تحليل نسب السيولة والهيكلية:

أولاً: مؤشرات السيولة

يمكن تعريفها كما يلي : يقصد بالسيولة في المؤسسة أن تكون قادرة على سداد الالتزامات المطلوبة في الأجل القصير في ميعاد استحقاقها دون تحمل أي خسارة.⁽¹⁾

وبناء على ذلك يمكن القول أن مفهوم السيولة في المؤسسة ترتبط بعاملين أساسيين هما:⁽²⁾

أ- قدرة المؤسسة على الوفاء بالالتزامات المطلوبة منها على شرط أن يتم الوفاء في تايخ استحقاق هذه الالتزامات

ب- أن يتم وفاء المؤسسة بالالتزامات دون أن تحصل على أي خسارة ، وذلك لأنه من الممكن أن تضطر المؤسسة إلى سداد عن طريق تدبير نقدية من بيع أصولها وهذا يعرض المؤسسة لتحمل خسارة نتيجة نقص جزء من أصولها قد تكون في حاجة إليها

1- قياس السيولة في المؤسسة

هناك جملة من المؤشرات التي يمكن لإدارة المؤسسة استخدامها في قياس السيولة ، وذلك بناء على المعلومات تحصل عليها من قائمة المركز المالي

نسبة السيولة تتمثل في معيار التداول، معيار السداد السريع ، معيار النقدية وهذا المؤشرات تكمل بعضها البعض فلا يجب على للإدارة الاعتماد على مؤشر واحد لقياس درجة السيولة في المؤسسة ، وسنعرف كل منها كما يلي :

-معايير التداول:⁽³⁾

ويتم حسابها بقسمة الأصول المتداولة على الخصوم المتداولة وتتضمن الأصول المتداولة عادة النقدية واستثمار مؤقتة ، أو أوراق مالية قابلة للبيع والذمم والمخزونات ، أما الخصوم المتداولة فتتضمن عادة حسابات الموردين وأوراق الدفع قصيرة الأجل .

(1) أحمد حميد العلي ، مرجع سابق ، ص 81

(2) خبراء الشركة العربية ، الأساليب الحديثة للتحليل المالي وإعداد الموازنات لأغراض التخطيط والرقابة ، ص 50-51

(3) محمد صالح الحناوي، جلال إبراهيم العبد، الإدارة المالية الدار الجامعية ، مصر ، ص 430

وتحسب بالعلاقة التالية : الأصول المتداولة / الخصوم المتداولة

وتعتبر هذه النسبة على المدى الذي يمكن تحويله إلى نقدية في مواعيد تتفق مع استحقاق هذه الالتزامات، أي عدد مرات تغطية الأصول المتداولة للخصوم المتداولة .

-معايير السيولة السريعة :⁽¹⁾

وهي عبارة عن قيمة الأصول النقدية وشبه النقدية على الخصوم المتداولة ، وتحسب هذه الأخيرة وفقا ما يلي

الأصول النقدية والشبه نقدية / الخصوم المتداولة

تهدف إلى قياس قدرة المؤسسة على تسديد التزاماتها قصيرة الأجل ، وذلك دون اللجوء إلى بيع أصل من أصولها التي يصعب بيعها دون التعرض للخسارة .

-معايير النقدية :⁽²⁾

تحسب بالعلاقة التالية : النقدية / الخصوم المتداولة

وهذا المعيار أكثر تحفظا حيث يحصر قدرة المؤسسة الاقتصادية على الوفاء بالمدى القصير بمتطلبها المتداولة من النقدية لديها وليس النقد ، وما يمكن تحويله من الموجودات إلى نقد بسرعة .

أ- مقياس جودة السيولة :

يتم حسابها بالاعتماد على دول تدفقات الخزينة ، حيث توفر السيولة لجميع المؤسسات جانب من الامان في أنشطتها من خلال توفير القدرة على مواجهة الالتزامات النقدية الجارية ، أهم هذه النسب :

صافي التدفق من الأنشطة التشغيلية

تدفقات نقدية خارجية للأنشطة الاستثمارية و التمويلية

= -نسب التغطية النقدية

تعكس هذه النسبة ما إذا كانت المؤسسة تنتج نقدية بما فيه الكفاية لمواجهة الالتزامات ومدى الحاجة إلى التمويل عن طريق الاقتراض أو بواسطة أدوات المكملة .

صافي التدفق من الأنشطة التشغيلية

الديون مستحقة الأداء ومدفوعات التأخير

= مؤشرات التدفقات النقدية الضرورية

ويعكس هذا المؤشر مدى قدرة المؤسسة على توليد نقدية من الأنشطة الرئيسية بشكل يكفي لمواجهة احتياجاتها التمويلية الضرورية

الفوائد المدفوعة

صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية

= 3-نسبة الفائدة المدفوعة:

⁽¹⁾ أيمن الشنطي، مرجع سابق، ص115

⁽²⁾ المرجع السابق، ص116

وتوفر هذه النسبة على مؤشرات عن مدى استفادة النقديّة من الأنشطة التشغيلية في سداد الفوائد المتعلقة بالقروض .

2-أهمية السيولة في المؤسسة :

تكمّن السيولة النقديّة في المؤسسة في النقاط التالية: ⁽¹⁾

- أ. تدعم ثقة مقرضين المؤسسة بها عن طريق بناء سمعة ائتمانية جديدة.
- ب. الاستمرار في قيام المؤسسة بعملياتها (نشاطاتها التشغيلية) بشكل مستمر.
- ت. استفادة المؤسسة من الخصم النقدي عند توفير السيولة.
- ث. تجنب الاقتراض وعدم الاضطرار إلى دفع كلفة عالية على الأموال المقترضة.
- ج. الوفاء بالالتزامات عند الاستحقاق وتفادي خطر الوقوع بالعسر المالي
- ح. مواجهة الظروف الطارئة.

ثانيا: المؤشرات المالية المستخدمة في تحليل هيكل التمويل:

وتعرف كذلك بنسب الملكية أو المديونية ،وتهدف هذه المؤشرات لقياس مدى مشاركة أصحاب المؤسسة ومدى

مشاركة الدائنين في تمويل أنشطة المؤسسة ⁽²⁾

1- طرق قياس مؤشرات هيكل التمويل:

من أهم هذه المؤشرات نذكر ما يلي:

أ. نسبة الخصوم المتداولة إلى حق الملكية ⁽³⁾

ويتم حساب هذه النسبة بقسمة الخصوم المتداولة على حق الملكية.

وتشمل حقوق الملكية في المؤسسة:

رأس المال، الأرباح غير موزعة، الاحتياطات.

فائض رأس المال.

وتكون هذه النسبة كما يلي:

الخصوم المتداولة / حق الملكية

كلما انخفضت هذه النسبة كلما كان الوضع الأفضل للمؤسسة لأنه كلما كانت حقوق الملكية كبيرة والديون

صغيرة كلما زاد ضمان الدائنين والعكس صحيح.

ب. نسبة إجمالي الديون إلى حق الملكية: ⁽⁴⁾

(1) عاطف جابر طه عبد الحلیم ، أساسيات التمويل والإدارة المالية ، الدار الجامعية، مصر، 2008، ص 57

(2) محمد عباس بدوي، مرجع سابق، ص 96

(3) سمير محمد عبد العزيز، اقتصاديات الاستثمار والتمويل والتحليل المالي، دون دار النشر، مصر 2007، ص 240

(4) المرجع السابق، ص 240-241

يعاب على النسبة السابقة أنه يمكن أن تكون الديون قصيرة الأجل صغيرة والديون طويلة الأجل ضخمة ومنه تم معالجتها بهذه النسبة أجمالي الديون / حق الملكية ومن البديهي أنه كلما انخفضت هذه النسبة كلما كانت المؤسسة في أفضل.

ج- نسبة إجمالي الديون إلى إجمالي الأصول:⁽¹⁾

يتم حساب هذه النسبة بقسمة إجمالي الديون التي على المؤسسة إلى إجمالي الأصول، وهي بالعلاقة التالية:

إجمالي الديون / مجموع الأصول

ويشير هذا المعيار إلى نسبة مساهمة غير المالكين في كل وحدة نقدية من الموجودات وتقيس هذه النسبة مقدار الأموال التي قدمها الدائنون إلى إجمالي المستثمر في المؤسسة، ويسعى الدائنون دائما إلى أن تكون هذه النسبة منخفضة. وذلك لزيادة معدل الأمان، وفي هذا السياق يمكن للمحلل أن يستعين بنسب أخرى للحكم على قدرة المؤسسة على سداد ديونها طويلة الأجل منها:⁽²⁾

د. نسبة الديون طويلة الأجل إلى الأصول الثابتة:

تحسب بالعلاقة التالية:

الديون طويلة الأجل / الأصول الثابتة

تبين هذه النسبة مقدار مساهمة الديون الطويلة الأجل في تمويل املاك الأصول الثابتة، فالحصول على مؤشر عال يعني أن المساهمة عالية الالتزامات الثابتة في املاك الأصول الثابتة، وهذا مؤشر غير جيد حيث يفترض أن تكون المساهمة الأعظم في املاك الأصول الثابتة لمصادر التمويل الداخلية كرأس المال... الخ، وحين يكون منخفض يكون ضمان جيد لتلك القروض .

ذ.نسبة حقوق الملكية إلى الحقوق الثابتة:

تحسب بالعلاقة التالية : حقوق الملكية / مجموع الأصول

ر.نسبة تغطية الفوائد:⁽³⁾

تساهم بشكل مهم في دراسة قدرة المؤسسة على تسديد ديونها في الأجل الطويل حيث تعرف هذه النسبة بعدد مرات تغطية الفوائد.

يتم حسابها بالعلاقة التالية : صافي الربح والضرائب / مصروف الفائدة

أهم ما تبينه هذه النسبة، هامش الأمان المتوفر لأصحاب القروض للحصول على فوائد قروضهم، حيث

⁽¹⁾ مجيد الكرخي، مرجع سابق، ص 112

⁽²⁾ مؤيد رضا خنفر، غسان فلاح المطارنة، طبعة 02، مرجع سابق ، ص 136-137

⁽³⁾ المرجع السابق، ص 137-138

المؤشر العالي بين قدرة المؤسسة، العالية على تسديد فوائد القروض السنوية دون أية إرباقات للأنشطة المختلفة في المؤسسة.

2- أهمية مؤشرات الهيكل المالي :

تمثل أهمية كبيرة لكل من الدائنين وأصحاب المؤسسة وذلك راجع لما يلي:

1. يهتم دائني المؤسسة أن يكون لها رأس مال مملوك كبير يزيد عن حجم الديون، يعتبر عامل أمان لهم يمكن استرداد أموالهم منه عند تعرض المؤسسة للانهيار.
2. يهتم أصحاب رأس المال في المؤسسة أن يتم تمويل جزء من أنشطتها بالتمويل الخارجي، لأن ذلك قد يؤدي إلى زيادة العائد على رؤوس أموالهم إذا كان العائد على استثمار الديون أعلى الفوائد المستحقة عليها.

المطلب الثاني: تحليل نسبة الربحية :

يجب أن نفرق أولاً بين الربح والربحية:⁽¹⁾

فالربح هو عبارة عن الفرق بين الإيرادات والمصروفات، أما الربحية فهي عبارة عن معيار لتقييم الأداء في المؤسسة، وسنتطرق إليها بالتفصيل في هذا المطلب.

أولاً: قياس ربحية المؤسسة:

إن قياس الربحية يتم باستخدام البيانات الواردة في قائمة الدخل وهي إحدى القوائم المالية وتعتبر مكملة لقائمة المركز المالي⁽²⁾، كما يوجد بعض المؤشرات الأخرى التي يتم حسابها بالاعتماد على معلومات من قائمة تدفقات الخزينة.⁽³⁾

وتنقسم هذه المؤشرات إلى:

1- المؤشرات المستخدمة لقياس ربحية المبيعات في المؤسسة⁽⁴⁾

أ. النسبة بين إجمالي الأرباح وصافي المبيعات:

$$\frac{\text{إجمالي الأرباح}}{\text{صافي المبيعات}}$$

وتحسب بالعلاقة التالية:

ويستخدم هذا المؤشر في المقارنة بين ما حققته المؤسسة وما تحققه المؤسسة المماثلة لها، أو مقارنة نفس لنفس المؤسسة في عدة سنوات مختلفة.

ب. نسبة بين صافي الأرباح وصافي المبيعات:⁽⁵⁾

(1) خبراء الشركة العربية، مرجع سابق، ص 71.

(2) أمين السيد أحمد لطفي، التحليل المالي، الدار الجامعية، مصر، 2005، ص 143

(3) محمد إبراهيم عبد الرحيم، مرجع سابق، ص 167

(4) محمد عيساوي بدوي، مرجع سابق، ص 167.

(5) المرجع السابق، ص 385

صافي الأرباح
صافي المبيعات

تحسب بالعلاقة التالية: صافي الأرباح:

تستخدم لقياس مدى قدرة المبيعات على تحقيق صافي ربح المؤسسة ومقارنة بالسنوات السابقة أو بالمؤسسات المماثلة وكما ارتفعت هذه النسبة كلما زادت كفاءة المؤسسة.

ج. النسبة بين المصروفات (أو أي بند منها) وصافي المبيعات:⁽¹⁾

تحسب بالعلاقة التالية: المصروفات / صافي المبيعات

هذا المؤشر هو عبارة عن الفرق بين النسبتين السابقتين أي إجمال الربح وصافي الربح ويتم مقارنة هذه النسبة بمصروفات المؤسسات المماثلة أو مقارنة انخفاضها وارتفاعها بين سنوات مختلفة.

ومن دراسة المؤشرات السابقة المستخدمة في قياس ربحية المبيعات في المؤسسة يلاحظ أنه يجب على أي مؤسسة عمل على زيادة النسبة الأولى ونسبة صافي الربح إلى المبيعات.

ويجب عليها أيضا تخفيض النسبة الثالثة وهي نسبة المصروفات على المبيعات ذلك لأن إدارة المؤسسة تكون ذات كفاءة عالية إذا ارتفعت نسب الأرباح إلى المبيعات عن المؤسسات المماثلة، وإذا انخفضت نسب المصروفات إلى المبيعات على المنظمات المماثلة.

2- المؤشرات المستخدمة لقياس ربحية رأس مال المؤسسة:⁽²⁾

يتم قياس ربحية رأس مال المؤسسة بحساب العائد على رأس المال، الذي يعبر عن مدى كفاءة استخدام رأس المال المستثمر في المؤسسة، ومدى كفاءة إدارة المؤسسة في تحقيق عائد على رأس المال، لذلك تعتبر إدارة المؤسسة ذات كفاءة عالية في حالة ارتفاع العائد على رأس المال. ويعتبر تحقيق عائد مرتفع على رأس مال المؤسسة ذو أهمية كبيرة للدائنين خاصة أصحاب الديون طويلة الأجل لأن تحقيق عائد استثمار مرتفع يشير إلى قوة المركز المالي للمؤسسة وإلى قدرتها على الوفاء لسداد الديون.

وعند دراسة العائد على الاستثمار يمكن حساب المؤشرات التالية:

أ. العائد على رأس المال المملوك: يفيد أصحاب رأس المال المملوك في معرفة معدل العائد على ما يملكونه من رأس المال، ويمكن حسابه كما يلي:

العائد على رأس المال المملوك: صافي الأرباح / رأس المال المملوك

ب. العائد على رأس المال العامل: يفيد في معرفة مدى قدرة رأس المال العامل على تحقيق الأرباح ويمكن حسابه

بالعلاقة التالية: صافي الأرباح / رأس المال العامل

ج. العائد على إجمالي رأس المال المستثمر: ويفيد في إدارة كل أموال المستثمر فيها لتحقيق عائد مرتفع، ويتم حسابه كما يلي:⁽³⁾ صافي الأرباح / رأس المال المستثمر

(1) خبراء الشركة العربية، مرجع سابق ص 72.

(2) المرجع السابق، ص 73.

(3) أمين السيد لطفي، التحليل المالي، مرجع سابق، ص 146.

ومن الجدير بالذكر أن هذا المؤشر يعتبر أهم المؤشرات المستخدمة لقياس ربحية المؤسسة نظراً لأن معدل العائد

على رأس المال المستثمرة أكبر على كفاءة المؤسسة ، ولو كان المفروض اختيار نسبة مالية واحدة لقياس ربحية المنظمة لكانت نسبة العائد على الاستثمار.

3. أما مقاييس جودة الربحية بالنسبة لجدول تدفقات الخزينة⁽¹⁾:

توفر قائمة التدفقات النقدية معلومات يمكن بواسطتها حساب مجموعة من المؤشرات نذكر منها:
نسبة كفاية التدفقات النقدية التشغيلية:
تحسب بالعلاقة التالية:

التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التشغيلية / متطلبات النقدية الأولية (قصيرة الأجل)

ويقصد بمتطلبات النقدية الأولية التدفقات النقدية الخارجية من الأنشطة التشغيلية والفوائد المدفوعة وسداد الديون المستحقة (قصيرة الأجل).
مؤشر النقدية التشغيلية:
يحسب كما يلي:

صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية / متطلبات النقدية الأولية (قصيرة الأجل)

ولوضح هذه النسبة مدى قدرة أرباح المؤسسة على توليد تدفق نقدي تشغيلي.

نسبة التدفق: جملة التدفقات النقدية الداخلة في الأنشطة التشغيلية / صافي المبيعات
وتعكس هذه النسبة مدى كفاءة سياسات الائتمان في تحصيل النقدية

هدف الربحية⁽²⁾:

يعتبر هدف الربحية من الأهداف الأساسية لجميع المؤسسات ومن الضروري لتحقيق بقائها واستمراريتها، كما يعتبر هدف تحقيق الربح من الأمور الأساسية التي يتطلع إليها المستثمرين ، ومؤشر هام للدائنين ، وأداة هامة لقياس كفاءة الإدارة في استخدامها لمواردها وتعرف الإدارة المالية الربح على أنه ذلك الربح الذي لا يقل في مستواه الأرباح التي يتم تحقيقها في المشاريع.

ولتحقيق هدف الربح لأبد للمدير أن يحصل على الأموال المطلوبة بأقل ما يمكن من التكاليف والمخاطر، واستثمار هذه الأموال بطريقة مثلى.

المطلب الثالث: تحليل نسب النشاط

تهتم مؤشرات النشاط بتقييم كفاءة الأداء في المؤسسة، وهي نسب مكملة للمؤشرات الربحية والسيولة في التحليل المالي⁽³⁾ ومن أهم هذه المؤشرات:

(1) محمد إبراهيم عبد الرحيم، مرجع سابق ، ص 169

(2) عاطف جابر طه عبد الرحيم، أساسيات التمويل والإدارة المالية، الدار الجامعية، مصر، 2008، ص 60

(3) سمير راضي خنفر، تحليل قوائم المالية ، دار القصيرة للنشر والتوزيع ، الأردن، 2009، ص 158-159

1-معدل دوران المخزون:

تبين هذه النسبة فعالية المؤسسة وقدراتها على بيع بضائعها ، ويمكن للمحلل من خلالها الحكم على الإدارات المسؤولة عن عمليات البيع وفعالية سياساتها ويمكن قياس هذه النسبة من خلال الصيغة التالية :

$$\text{معدل دوران المخزون} = \frac{\text{كافة المبيعات}}{\text{متوسط المخزون}}$$

$$\text{ويتم حساب متوسط المخزون} = \frac{\text{بضاعة مدة أول} + \text{بضاعة مدة آخر}}{2}$$

2- فترة التخزين⁽¹⁾:

وتعرف كذلك بعدد أيام بقاء المخزون لدى المؤسسة ، ويمكن استخراج معدل دوران المخزون ، بحيث تصبح النتيجة أكثر وضوحا حيث التعبير عن فترة بقاء المخزون لدى المؤسسة بالأيام ، ويمكن قياسها من خلال الصيغة التالية:

$$\text{فترة التخزين} = \frac{360}{\text{معدل دوران المخزون}}$$

حيث 360 يعبر عن عدد أيام السنة ، وبطبيعة الحال تكون النتيجة أفضل عندما نحصل على أيام قليلة ، وهو يشير إلى فترة اقتناء المؤسسة للمخزون متدنية وهو ما يعني أيضا سرعة بيع المخزون وانعكاس ذلك على الربح ومنه شراء مخزون جديد وممارسة نفس العملية.

3-معدل دوران الذمم المدينة⁽²⁾:

تبيع المؤسسات بضائعها بالأجل حتى تتمكن من زيادة حجم مبيعاتها وتعظيم أرباحها ، لذا فإن دفاتر هذه المؤسسات تظهر ما يعرف بالذمم المدينة وهو ما للمؤسسة على الغير نتيجة لبيع البضائع بالأجل ، ولهذا الصيغة الحالية لاستخراج معدل دوران الذمم المدينة هي كالتالي:

$$\text{معدل دوران الذمم المدينة:} \frac{\text{المبيعات الآجلة}}{\text{متوسط الذمم مالية}}$$

$$\text{ويمثل متوسط الذمم المدينة:} \frac{\text{الذمم المدينة أول مدة} + \text{الذمم المدينة آخر مدة}}{2}$$

ويقصد هنا بالذمم المدينة المدينون وأوراق القبض ، أما البسط فتظهر فيه المبيعات الآجلة ، وهو ما يعطي نتائج أفضل عند استخدام هذه المبيعات لاحتساب معدل دوران الذمم المدينة ، لما يتوفر من ارتباط وعلاقة مباشرة بين البيع لأجل والذمم المدينة من حيث أن الثانية نتاجا للأولى وقد يضطر المحلل المالي إلى استخدام المبيعات الإجمالية بدلا من المبيعات الآجلة في حال عدم توفر هذه الأخيرة.

(1) سوزان سمير ذيب وآخرون ، إدارة الائتمان ، دار الفكرة، الأردن، 2012، ص 199

(2) أمين السيد أحمد لطفي ، التحليل المالي ، مرجع سابق ، ص 153-154

متوسط فترة التحصيل :

يتم التعبير عن فترة التحصيل بالأيام ، ويستخدم معدل دوران الذمم المدينة في مقام هذه النسبة وتأخذ الصيغة التالية:

$$\text{متوسط فترة التحصيل} = \frac{360}{\text{معدل دوران الذمم المدينة}}$$

كلما قل عدد الأيام المتعلقة بفترة التحصيل ، كلما كان ذلك مؤشر جيداً أعلى كفاءة بالنسبة لسياسة التحصيل المتبعة من قبل إدارة المؤسسة .

5-نسبة الديون المعدومة إلى المبيعات الآجلة⁽¹⁾

ويتم من خلال هذه النسبة الربط بين المبيعات الآجلة من جهة والديون المعدومة من جهة أخرى، حيث أن الديون المعدومة أحد نتائج سياسة البيع الآجل لذا فإن هذه النسبة تأخذ الصيغة التالية:

$$\text{نسبة الديون المعدومة إلى المبيعات الآجلة} = \frac{\text{الديون المعدومة}}{\text{الذمم الدائنة}}$$

إن الحصول على مؤشر متدني لهذه النسبة يعني نجاحاً في سياسة منح الائتمان المتبعة من قبل المؤسسة ، كما سيعني انخفاض الديون المعدومة، وهو مؤشر على دقة اختبار الزبائن من قبل المؤسسة وكفاءة آليات تحصيل الديون منهم

6-معدل دوران الذمم الدائنة:⁽²⁾

يستخرج معدل دوران الذمم الدائنة من قبل المؤسسات، خاصة عندما تقوم بوضع سياساتها الائتمانية، حيث يتم

الموازنة بين ما منحه الموردون للمؤسسة من وقت سداد ديونها وبين ما منحه المؤسسة لزبائنها لتسديد ديونهم.

$$\text{معدل دوران الذمم الدائنة} = \frac{\text{المشتريات الآجلة}}{\text{الذمم الدائنة}}$$

الذمم الدائنة تتكون من الدائنون والموردون وأوراق الدفع والحصول على معدل أقل يعبر عن حصول المؤسسة على وقت كافي لسداد الديون للموردين .

7-معدل دوران إجمالي الأصول:⁽³⁾

كما يعرف بنسبة صافي المبيعات ، إلى إجمالي الأصول ، وتستخرج هذه النسبة لقياس أنشطة الأصول والتعرف على قدرة إدارة المؤسسة في استغلال هذه الأصول لتوليد المبيعات ، وهو ما يمكن الوصول إليه من خلال النسبة التالية:

(1) أيمن الشطي ، مرجع سابق ، ص 159-160

(2) محمد عباس البدوي، مرجع سابق ص 188-189

(3) أيمن الشنطي مرجع سابق، ص162

$$\text{معدل دوران إجمالي الأصول} = \frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{متوسط إجمالي الأصول}}$$

حيث صافي المبيعات = إجمالي المبيعات - مردودات ومسموحات المبيعات - خصم المبيعات

$$\text{أما متوسط إجمالي الأصول} = \frac{\text{إجمالي الأصول أول مدة} + \text{إجمالي الأصول آخر مدة}}{2}$$

والحصول على معدل دوران عال للموجودات يعتبر مؤشرا على استغلال المؤسسة لأصولها بفعالية وهو ما ينعكس بشكل إيجابي على حجم المبيعات بين الحصول على معدل دوران منخفض يعطي مؤشرا على فشل إدارة المؤسسة في استغلال أصولها بشكل جيد في توليد المبيعات.

هذا ما يمكن للمحلل المالي أن يحصر العلاقة بين صافي المبيعات والأصول الثابتة فقط من خلال معدل دوران الأصول الثابتة التي تأخذ الصيغة التالية

$$\text{معدل دوران الأصول الثابتة} = \frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{الأصول الثابتة}}$$

حيث أن الأصول الثابتة تعبر عن إجمالي كلف هذه الأصول، وكما هو الحال في مؤشرات الارتفاع والانخفاض في معدل دوران إجمالي الأصول فإن مؤشر الارتفاع، في هذه النسبة يعطي مدلولات على كفاءة إدارة المؤسسة في استغلال أصولها الثابتة أحسن استغلال في توليد المبيعات، بينما مؤشر الانخفاض يبين عدم وجود توازن بين المبيعات وحجم استثمارات المؤسسة في أصولها الثابتة:

المطلب الرابع: تحليل نسب السوق ونسب تحليل الرفع.

سنعرض من خلال هذا المطلب مؤشرات كل من نسب السوق وتحليل الرفع وتفسير نتائجها.

أولاً: نسب السوق :

وتشمل مجموعة من النسب نذكر منها ما يلي:

1- نصيب السهم من الأرباح المحققة (العائد على السهم) :

وتعتبر هذه النسبة من مؤشرات الربحية وهي تقيس نصيب السهم من الأرباح التي تحققها الشركة، وتحسب هذه النسبة كما يلي⁽¹⁾

$$\text{نصيب السهم من الأرباح المحققة} = \frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة} - \text{أرباح الأسهم الممتازة}}{\text{عدد الأسهم العادية}}$$

وتهدف هذه النسبة لقياس ربح السهم الواحد ويؤخذ على هذه النسبة عدم دقتها وعدم وضوحها، وذلك بسبب أن الأرباح المحققة لن توزع جميعها إنما سيحجز جزء منها. فإذا افترضنا أن المؤسسة " س " والمؤسسة " ص " لهما نفس عدد الأسهم العادية وحققتا نفس الأرباح لكن المؤسسة " س " وزعت كل الأرباح ولم تحتجز أي جزء منها أما المؤسسة " ص " فقد وزعت جزء من أرباحها وحجزت الباقي وبالتالي فإن النسبة للمؤسسة "

(1) مفلح محمد عقل، مرجع سابق، ص 224-225

س " ستكون مرتفعة وللمؤسسة " ص " تكون منخفضة رغم أن المؤسسة " ص " ستتمكن من استثمار الجزء المحتجز من هذه الأرباح مما سينعكس إيجابيا على أرباحها في المستقبل بعكس المؤسسة (س).

2-نسبة سعر السهم إلى الربح المحقق:

تقيس هذه النسبة وتحدد المبلغ الواجب استثماره من قبل المساهم للحصول على العائد المحقق للسهم وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{القيمة السوقية للسهم} / \text{نصيب السهم من الأرباح المحققة}$$

يلجأ لهذه النسبة محللي الأسواق المالية والمتعاملين فيها خاصة عندما ينوون اتخاذ قرارات شراء وبيع السهم ، حيث تعكس المؤشرات العالية لهذه النسبة ثقة المستثمرين باستقرار ونمو المؤسسة ، وبالتالي ارتفاع الأسعار السوقية لأسهمها ، بينما الحصول على نسب متدنية مما يعكس توقعات المستثمرين بانخفاض معدلات النمو في المؤسسة وبالتالي انخفاض القيمة السوقية للسهم.⁽¹⁾

3-نسبة التوزيعات

وتهدف هذه النسبة لقياس نسبة الإرباح التي تقرر توزيعها من صافي أرباح السنة، وتحسب بالعلاقة التالية⁽²⁾

$$\text{توزيعات أرباح الأسهم} / \text{صافي الربح بعد الضريبة وبعد أرباح الأسهم الممتازة}$$

وهذه النسبة تعكس سياسة المؤسسة في توزيع الأرباح، وهل توزع نسبة كبيرة من إرباحها ، أم تلجأ إلى توزيع نسبة قليلة واحتجاز الباقي.⁽³⁾

4-ربح السهم العائد الفعلي للسهم:⁽⁴⁾

يحسب ربح السهم لتقدير عائدات المساهمين بالنسبة إلى السعر السوق للسهم ، ويمكن حساب ربح السهم بالصيغة التالية :

$$\text{ربح السهم} = \frac{\text{نصيب السهم العادي من التوزيعات}}{\text{السعر السوقى للسهم}}$$

وتقترن هذه النسبة بالعائد على السهم وتستخدم للحكم على فرص الاستثمار البديلة حيث المؤشر العالي لربح السهم يجعل المستثمرين يتوقعون نموا بطيئا للتوزيعات على أسهمهم.

2-نسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية للسهم :

ويتم احتساب هذا المؤشر على النحو التالي:

$$\text{نسبة القيمة السوقية إلى الدفترية} = \frac{\text{السعر السوقى للسهم}}{\text{القيمة الدفترية للسهم}}$$

⁽¹⁾ مؤيد راضي حنفر وآخرون ، مرجع سابق، ص 152

⁽²⁾ محمد عباس البدوي ، مرجع سابق ، ص 386

⁽³⁾ مفلح محمم عقل ، مرجع سابق ، ص 225

⁽⁴⁾ مؤيد راضي حنفر وآخرون ، مرجع سابق ، ص 154

يتم حساب القيمة الدفترية للسهم على النحو التالي :

$$\frac{\text{حقوق الملكية}}{\text{عدد الأسهم المصدرة}} = \text{القيمة الدفترية للسهم}$$

وكلما ارتفع هذا المؤشر يعتبر مؤشرا إيجابيا للمستثمرين والمساهمين ، ويعكس النظرة الجيدة للمستثمرين اتجاه أداء المؤسسة.

6- نصيب السهم من الأرباح الموزعة :

$$\text{ويتم حساب نصيب السهم من الأرباح الموزعة كما يلي:} = \frac{\text{توزيعات المعلن عنها الاسهم العادية}}{\text{عدد الأسهم العادية}}$$

أو نسبة التوزيع المعلن عنها × القيمة الاسمية للسهم
المؤشر العالي لهذه النسبة يبين المقدار النقدي الذي سيتحصل عليه كل سهم عادي وهو مؤشر إيجابي بالنسبة للمساهمين .

ثانيا : تحليل الرفع :

يقصد بتحليل الرفع أن تستخدم المؤسسة نقطة أو نقاط ارتكاز معينة لتفخيم حجم الأرباح لديها ، حيث تقوم بعض المؤسسات الصناعية أو التجارية بالاعتماد على التكاليف الثابتة في المؤسسة حتى تحقق أرباح أكبر ، وبعضها يقوم على تسهيلات بنكية في تحويل مشاريعها الاستثمارية ومن ثم دفع الفوائد إلى المؤسسات المصرفية وبالتالي تركز على قيمة الفائدة المدفوعة للمؤسسات المصرفية حتى تحقق عائد أكبر ، كما نجد بعض المؤسسات تجمع بين التكاليف الثابتة والتسهيلات البنكية في تضخيم الأرباح .

وعليه نجد الروافع في حقل التحليل المالي تنقسم كالتالي :⁽¹⁾

-الرفع التشغيلي : يرتكز عادة على التكاليف الثابتة .

-الرفع المالي : هو نقطة ارتكازه على الفوائد.

-الرفع المشترك : هنا تعتبر مزيج من التكاليف الثابتة والفوائد.

1-الرفع التشغيلي : يقصد به أن تعتمد المؤسسة على التكاليف الثابتة⁽²⁾

أو بعبارة أخرى يرتبط الرفع التشغيلي بعنصر التكاليف الثابتة واستخدامها في عملية المؤسسة ، بحيث لن يكون للمؤسسة رفع تشغيلي إذا كان نسبة التكاليف الثابتة إلى التكاليف الإجمالية تساوي الصفر .

والمقصود بالتكاليف الثابتة هي جميع التكاليف التي ترتبط بالزمن .⁽³⁾

كما تعرف التكاليف الثابتة أيضا " هي تكاليف التي تبقى ثابتة رغم تغير مستويا الإنتاج ، والتي ستقوم المؤسسة بدفعها سواء قامت بالإنتاج أو لم تنتج .

⁽¹⁾ عليان شريف ، إدارة وتحليل المالي ، دار البركة للنشر وتوزيع ،الأردن ، 2001، ص 271

⁽²⁾ مفلح محمد عقل ، مرجع ، سابق ، ص 93

⁽³⁾ عليان شريف ، مرجع سابق ، ص 271

نسب الرفع التشغيلي: يمكن حساب الرفع التشغيلي بقسمة التغير النسبي في أرباح التشغيل على التغير النسبي للمبيعات، حيث نتحصل على ما يسمى بدرجة الرفع التشغيلي وعليه⁽¹⁾

$$\text{درجة الرفع التشغيلي} = \frac{\text{نسبة التغير في الربح قبل والضريبة}}{\text{نسبة التغير في المبيعات}}$$

في حالة زيادة المبيعات ستقابلها زيادة في الأرباح ، أما في حالة انخفاض المبيعات درجة الرفع التشغيلي لا علاقة لها باتجاه التغير في المبيعات.

درجة الرفع التشغيلي = نسبة التغير في المبيعات = نسبة التغير في الأرباح

ولحساب درجة الرفع التشغيلي:

$$\text{درجة الرفع التشغيلي} = \frac{\text{تكلفة المتغيرة للوحدة} - \text{سعر بيع الوحدة} \text{ (عدد الوحدات المباعة)}}{\text{تكلفة الثابتة} - \text{ (تكلفة للغيرة لوحدة - سعر بيع الوحدة) (عدد الوحدات)}}$$

2-الرفع المالي:⁽²⁾

الرافعة المالية هي المصاحبة لقرارات التمويل.

وتتمثل الرافعة المالية أو الرفع المالي في اعتماد المؤسسة إلى القروض طويلة الأجل لرفع ربحية السهم⁽²⁾. كما يعرف الرفع المالي بأنه تشغيل الأموال المقترضة في عمليات المؤسسة لتحقيق عائد. ويحقق الرفع المالي المميزات التالية:

أ.تحسين العائد على حقوق المساهمين نتيجة الفرق بين كلفة الاقتراض ومردود الاستثمار.

ب.المحافظة على السيطرة في المؤسسة لان الدائنين ليس لهم حق في الإدارة.

ج.عدم مشاركة الآخرين في الأرباح المحققة (عدا ما يدفع على شكل فوائد للمفترضين).

نسب الرفع المالي: هناك عدة جوانب أساسية لنسب الرفع المالي وهي التي تقيس مدى مساهمة الملاك في الهيكل المالي مقارنة بالتمويل الذي مصدره القروض المختلفة ومن أهم النسب المستخدمة وهي:⁽³⁾

$$\text{نسبة الاقتراض إلى مجموع الأصول} = \frac{\text{مجموع القروض}}{\text{مجموع الأصول}}$$

$$\text{معدل تغطية الفوائد} = \frac{\text{إجمالي الدخل}}{\text{القوائد}}$$

3-الرفع المشترك: يعتبر هذا المؤشر من المؤشرات الرفع وهو بمثابة محصلة للمؤشرين السابقين . ويستخدم التكاليف الثابتة التشغيلية والمالية لتعظيم التغير في المبيعات لربحية السهم العادي ، وبحسب الرفع المشترك كما يلي :

الرفع المشترك = الرفع التشغيلي × الرفع المالي أو بطريقة أخرى.

(1) مفلح محمد عقل ، مرجع سابق ، 396

(2) محمد على إبراهيم ، مرجع سابق ، ص 189

(3) محمد مطر، مرجع سابق ، ص 262

$$\text{الرفع المشترك} = \frac{\text{نسبة التغير في عائد السهم العادي}}{\text{نسبة التغير في صافي المبيعات}}$$

إذا كانت النتيجة مساوية للواحد فإن ذلك يعني أن التغيرات التي ترافق المبيعات تصاحبها تغيرات بنفس المستوى في نسبة التغير في عائد السهم العادي

خلاصة الفصل :

تناولنا في هذا الفصل القوائم المالية المستخدمة في عملية التحليل المالي والمعدة وفقا للنظام المحاسبي المالي الجديد وهي في مجملها خمسة قوائم، لها مساهمة فعالة في تحضير مختلف الأعمال التي يقوم بها المحلل المالي في المؤسسة الاقتصادية، لما تتميز به هذه القوائم المالية من مصداقية وشفافية والملائمة والقابلية للمقارنة. ومن خلال هذه القوائم المالية يمكن حساب مؤشرات التوازن المالي المتمثلة في رأس مال العامل واحتياجات رأس مال العامل والخزينة، فهي تبين الوضعية المالية الحقيقية للمؤسسة، وتوفر معلومات هامة حول سيولة المؤسسة ومنه تسمح باتخاذ قرارات استثمارية سليمة، كما يجب الإشارة إلى أهمية التحليل بالنسب المالية فهو فهم البيانات الواردة في القوائم المالية لتكوين قاعدة من المعلومات تساعد متخذي القرار في عملهم، ويقدم العدد الكبير من النسب المالية تحليل شامل لوضعية المؤسسة سواء تعلق الأمر بالربحية أو الديون أو مصادر التمويل فهي تسمح بتحليل كل معلومة على حدا وتبين نقاط القوة والضعف التي تتميز بها المؤسسة.

الفصل الثالث

دراسة حالة تقييم الأداء المالي لمدينة
الحضنة في الفترة (2011-2015)

تمهيد

بعد تطرقنا في الجانب النظري لموضوع التحليل المالي وأهميته في تقييم أداء المؤسسة الاقتصادية ، سنحاول في الجانب الميداني إجراء دراسة سابقة على مؤسسة ملنية الحضنة بالمسيلة خلال الفترة الممتدة ما بين 2011-2015 من خلال المحاور التالية :

-المبحث الأول : تعريف لمدينة الحضنة .

-المبحث الثاني : تحليل القوائم المالية لمؤسسة ملينة الحضنة .

المبحث الأول : التعريف بمبلنة الحضنة

يتناول هذا المبحث التعريف بالمؤسسة التي تمت فيها الدراسة الميدانية المتمثلة في مؤسسة "حضنة حليب" من خلال تقديم نبذة تاريخية حول المؤسسة وعرض أهم منتجاتها إضافة إلى تقديم هيكلها التنظيمي ، وكذا التطرق لمنهجية الدراسة من خلال التعرف على الوسائل المعتمدة في جمع البيانات .

. المطلب الأول : لمحة تاريخية عن نشأة وتطور مبلنة الحضنة

حضنة هي مؤسسة تجارية ذات مسؤولية محدودة ، كانت تسمى مبلنة الحفلة لاقتصارها على إنتاج الحليب فقط ، ويعد تخصصها في إنتاج الحليب ومشتقاته أصبحت تسمى حضنة حليب (Hodna Lait) ، أنشأت من طرف أربع شركاء بتاريخ 15/12/1998 برأس مال اجتماعي قدره 60 000 000 دج ، مقرها الاجتماعي في المنطقة الصناعية بالمسيلة ، إلا ان تاريخ انطلاقها الفعلي كان في 15/05/2006 ، وكانت المؤسسة في بداية نشاطها تنتج الحليب : لبن رائب ، حليب البقر في أكياس) ، باستثمار قدره 58 451 619 88 دج ، حيث كانت الطاقة الإنتاجية تصل إلى 40 000 لتر اليوم باستخدام د عاملة مشكلة من 38 عامل دائم

. ومنذ تأسيسها وهي في توسع مستمر يمكن تجسيد ذلك عبر المراحل التالية :

التوسع الأول : كان خلال الفترة الممتدة من 01/01/2001 إلى 31/12/2003 باستثمار قدره 596 968 27 دج ، مما أدى إلى زيادة الطاقة الإنتاجية إلى 140 000 لتر اليوم وارتفع عدد العمال إلى 53 عامل دائم ، وفي هذه المرحلة حققت المؤسسة رقم إرسال كالتالي

- 335 937 000 دج في سنة 2001 وبلغ عدد الموظفين 40 عامل .

- 496 255 000 دج في سنة 2002 وبلغ عدد الموظفين 39 عامل .

- 519 355 000 دج في سنة 2003 وبلغ عدد الموظفين 53 عامل .

التوسيع الثاني :

كان خلال الفترة الممتدة من 2004/01/01 إلى 2004/12/31 ، ونطبق التوسيع على الوحدة 02 ، حيث بلغ حجم الاستثمار في هذه المرحلة 513 938 339 31 دج ، وهذا أدى إلى زيادة الطاقة الإنتاجية من 140 000 لتر/اليوم إلى 320 000 لتر/اليوم ، و 180 000 لتر/اليوم في الوحدة 02، كما تمكنت من إضافة مجموعة من المنتجات الجديدة وهي :

-حليب مبستر واللبن والرائب وحليب البقرة ، في قارورات بسعة 1 لتر.

-زبادي طبيعي وزبادي ممزوج بالفواكه، في قارورات سعة 1 لتر.

-زبادي معطر وزبادي ممزوج بالفواكه ، في علبة 110 غرام .

وهي سنة 2004 حققت رقم أعمال قدره 705 731 000 دج مع وجود 58 عامل .

التوسيع الثالث :

كان خلال الفترة الممتدة من 2005/01/10 إلى 2011/12/31 ، لاستثمار قدره 556 644 565 دج مما أدى إلى زيادة الإنتاجية إلى 660 000 لتر/اليوم مقسمة إلى :

- 240 000 لتر/اليوم بالنسبة للمنتجات في أكياس بسعة 1 لتر

- 240 000 لتر/اليوم بالنسبة للزبادي في علب

- 180 000 لتر/اليوم بالنسبة للزبادي في قارورات .

وفي هذه المرحلة حققت المؤسسة رقم أعمال كتالي :

الجدول رقم (1-3): تطور رقم الأعمال وعدد الموظفين خلال فترة (2011-2005)

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	211
رقم الأعمال	1221594000	2213552000	2939428000	3799650000	5018264160	5728445722	7019456946
عدد الموظفين	142	195	246	414	720	890	1000

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق المؤسسة

من خلال الجدول أعلاه تبين لنا أن المؤسسة حققت قفزة نوعية في رقم الأعمال بحوالي أربعة أضعاف خلال ست سنوات وهذا يدل على تطور حجم النشاط الذي تقوم به المؤسسة وكذلك زيادة حصتها السوقية نتيجة تنوع منتجاتها خصوصا خلال مرحلة التوسع الثالث ، وهو ما فرض عليها ضرورة استقطاب المزيد من الموظفين حيث تضاعف هذا الأخير أكثر إلى سبعة أضعاف خلال نفسة المرحلة ، ومن خلال كل هذا الاستثمارات التي تحققت في هذه المرحلة تمكنت المؤسسة من إدخال منتجات جديدة كالآتي :

- قشدة لتحلية وفلان كراميل ، في علب 100 غرام
- زبادي معطر في علب 110 غرام .
- زبادي ممزوج معطر وزبادي ممزوج بالفواكه ، علب 100 غرام
- زبادي مشقوق وزبادي سكري في علب 100 غرام .

التوسيع الرابع : كان خلال الفترة الممتدة من 2012/01/01 إلى 2014/12/31 بحجم استثمار قدره 3 038 126 247 دج حيث بلغت الطاقة الإنتاجية 920 000 لتر/اليوم مقسمة إلى :

- 280 000 لتر/اليوم بالنسبة للمنتجات في أكياس بسعة 1 لتر

- 330 000 لتر/اليوم بالنسبة للزيادة في علب
 - 180 000 لتر/اليوم بالنسبة للزيادة في قارورات .
 - 130 000 لتر/اليوم بالنسبة للحليب المعقم والزبدة .
- وهذه الرحلة حققت المؤسسة رقم أعمال كتالي :

الجدول رقم (2-3) تطور رقم أعمال وعدد الموظفين خلال الفترة (2012-2015).

السنوات	2012	2013	2014	2015
رقم الأعمال	8 825 711 596	9 063 713 049	10 601 606 265	10 122 567 130
عدد الموظفين	944	1011	997	950

المصدر من إعدادا الطالبة بالاعتماد على وثائق المؤسسة .

من خلال الجدول تبين لنا أن المؤسسة حققت زيادة معتبرة في رقم أعمالها بحوالي ضعفين خلال اربع سنوات ، وهذا يدل على تطور حجم النشاط الذي تقوم به المؤسسة وكذبك زيادة حصيلتها السوقية نتيجة لتنوع منتجاتها خصوصا خلال مرحلة التوسع الرابعة وهو ما فرض عليها ضرورة استقطاب المزيد من الموظفين حيث تضاعفت هذا الأخير أكثر من من الضعف خلال نفس الرحلة ومن خلال هذه الاستثمارات التي تحققت في هذه المرحلة تمكنت المؤسسة من إدخال منتجات جديدة كالآتي :

-قشدة للتحلية في علب 100 غرام و علب 80غرام

-فلان كراميل في علب 100 غرام وفي علب 80 غرام

-حليب معقم ، حليب البقر المعقم

-الزبدة

ومن خلال ما تقدم فإن المؤسسة في بداية نشاطها كانت متكونة من وحدة رئيسية واحدة في حين أنها تحتوي حاليا على ست وحدات، تختص كل وحدة بإنتاج منتجات معينة، بالإضافة إلى :

-عدد المورد من خارج الوطن 20

-عدد الموردين داخل الوطن 180

-عدد الزبائن : 500

-عدد موزعي الحليب 70

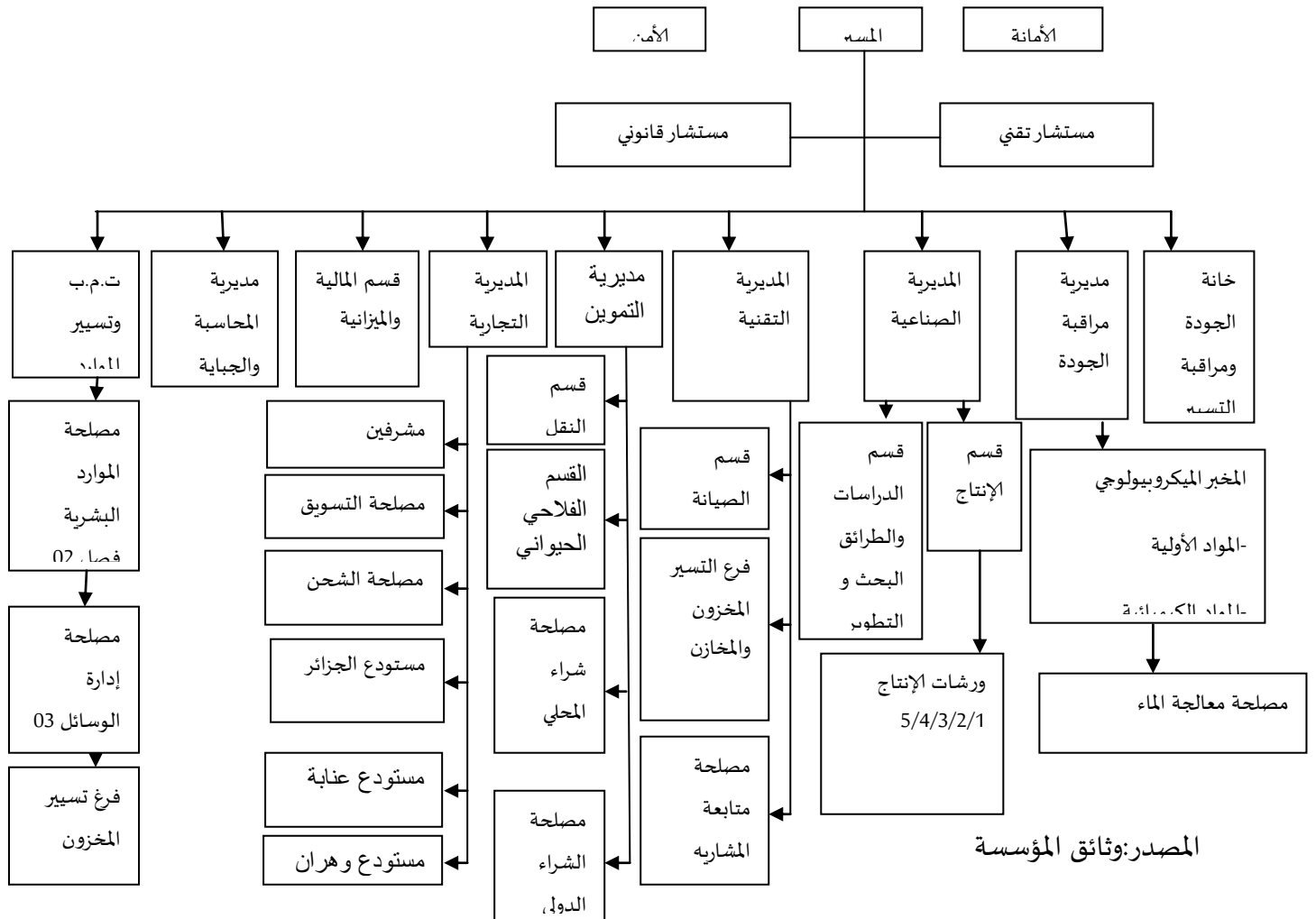
-عدد مستودعات البيع 02(الجزائر – عنابة)

المطلب الثاني : تنظيم مبنة الحضنة

الفرع الأول :الهيكل التنظيمي للمؤسسة :يعتبر الهيكل التنظيمي للمؤسسة المرآة العاكسة التي تعكس كيفية أداء المؤسسة لأنشطتها من خلال الوظائف والمصالح المختلفة كما تعكس أسلوب الغدارة ونطاق الإشراف ، ويبرز الشكل التنظيمي جميع الوظائف التي تربط علاقات وأنشطة متعددة فيما بينها من جهة ومع المحيط الخارجي من جهة أخرى ، ذلك لتحقيق الفعالية في مجال الاتصال واتخاذ القرار واستمرارية النشاط وقد تم إعداد الهيكل التنظيمي للمؤسسة مؤخرا من ظرف الإدارة ختلا يتناسب مع الأهداف التي تسعى لتحقيقها المؤسسة ، ومن أهم هذه الأهداف ما يلي :

- تحقيق رضا المستهلك وولائه
- الاهتمام بجودة المنتجات باعتبار مفتاح النجاح في ظل المنافسة
- زيادة النمو من خلال الدخول في مجالات أخرى
- ترخيص علامتها التجارية وتحسين صورتها.
- العامل على طرح منتجات ذات قيمة غذائية وصحية وبأسعارتناسب والقدرة الشرائية للمستهلك

الشكل (1-3) الهيكل التنظيمي لمؤسسة حضنة حليب بالمسيلة



المصدر: وثائق المؤسسة

الفرع الثاني : نشاط المؤسسة ومهامها

أولا : نشاط المؤسسة :

تنشط مؤسسة الحضنة في قطاع الصناعات الغذائية ، حيث تهتم بشكل كبير مثلها مثل المؤسسات الأخرى في التنمية الاقتصادية وتلبية رغبات المستهلكين ، ويمكن تلخيص نشاطها في العناصر التالية :

1- الشراء

تقوم المؤسسة بعقد صفقات مع الموردين لتزويدها بالمواد الأولية من اجل مباشرة عملياتها الإنتاجية ، حيث تستورد حوالي 80% من احتياجاتها من الخارج ويتم اختيار المورد المناسب على أساس الجودة والسعر ، والجدول التالي يبين أهم المواد المستخدمة وبلد المنشأ :

الجدول رقم (3-3): أهم المواد المستخدمة ومصدرها

المصدر	المكونات
أوروبا ، آسيا ، أمريكا	مسحوق حليب
الجزائر ، مغنية	النشاء
فرنسا	المثبت
الجزائر	السكر
هولندا	مسحوق الكاكاو
سويسرا ، ألمانيا	الخميرة
فرنسا ، الجزائر	المعطر
الجزائر	الفواكه
فرنسا	Gelifiant
الجزائر	شريط ps
فرنسا	الغلاف والزخرفة
الجزائر	علب الكرتون

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق المؤسسة

2- الإنتاج :

مرحلة الإنتاج هي ثاني مرحلة بعد الشراء وتعتبر أهم حلقة في نشاط حيث تقوم بتحويل المواد الأولية من حالتها الطبيعية إلى منتجات نهائية متمثلة في الحليب ومشتقاته ، وتنتج هذه المنتجات بشكل يومي وفي كل المواسم إضافة إلى هذا فالمؤسسة تنتج حسب طلبات الزبائن .

3- البيع بالنسبة لهذا النشاط تشرف عليه مصلحة المبيعات ضمن القسم التجاري ، وذلك وفق حالتين هما:

-حالة الإنتاج وفق الطلب ،وتكون الكميات المنتجة مضمونة البيع ويبقى عنصر النقل الذي يتم الاتفاق عليه ، إما بالوسائل الخاصة للزبائن أو بالوسائل الخاصة بالمؤسسة .

- حالة الإنتاج دون طلب، هنا تقوم المؤسسة بعملية البيع بإمكانياتها الخاصة وقدرتها التسويقية .

ثانيا : مهام المؤسسة

من مهام المؤسسة ما يلي :

-تغطية كامل نقاط البيع بمختلف منتجاتها .

-مواجهة المنافسة بالاعتماد على خطط واستراتيجيات تسويقية تمكنها من ذلك .

-ضمان النوعية ، وهي تعمل جاهدة لتستطيع أن تضمن لزبائنها ومستهلكيها النوعية الجيدة والجودة العالية .

-بقاء المؤسسة في السوق رغم التغيرات الدائمة وتنمية النشاط السوقي.

-التجديد بحث تعتبر هذا العنصر من أبرز السياسات المتبعة لدى المؤسسة .

-توسيع تشكيلتها السلعية معتمدة على تكنولوجيا تتمثل في استعمالها لوسائل متطورة .

-التسبي الفعال ومحاولة تطوير قطاعها المختلف من تخزين وتوزيع وصيانة.

-العمل على تلبية حاجات ورغبات القطاعات السوقية المستهدفة .

المبحث الثاني : تحليل القوائم المالية

سنقوم في هذا المبحث بتحليل القوائم المالية بواسطة مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية :

المطلب الأول : تحليل بواسطة مؤشرات التوازن المالي

الميزانية المالية : تعد من أجل دراسة وتحليل الوضعية المالية للمؤسسة ، ولذلك يتم إعداد الميزانية المالية

المختصرة للمؤسسة ، بعد الاطلاع على الكشوف المالية .

الجدول رقم (3-4) : الميزانية المالية للسنوات من 2011-2015.

2015	2014	2013	2012	2011	الأصول
8572877529	8530595574	8272293338	7111021757	5768120379	الأصول الثابتة
5177271478	4740991068	4831731024	3916224860	2391414204	الأصول المتداولة
33504068260	2702214100	3044396842	2702294310	1742383387	قيم الاستغلال
168647703	2024427922	1684488266	1158927270	604844627	قيم قابلة للتحصيل
218155515	143449046	102845916	32605469	44186190	قيم جاهزة
13750149007	13271586642	13104024362	11027246617	8159534583	مجموع الأصول
8466074523	8131130201	7424783140	6996648155	5670770449	الخصوم
6662145333	5756963009	5032579437	453007829	3359795454	أموال خاصة
1803932189	2374167193	239220337	2466569226	2310974989	الديون المالية
5284071484	5140456411	5679241222	4030598462	2488764140	الخصوم المتداولة
3750149007	13271586642	13104024362	11027246617	8159534583	مجموع الخصوم

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الميزانية المحاسبية

أ- التحليل باستخدام مؤشرات التوازن المالي

-حساب مؤشرات التوازن المالي : ونعتمد على ثلاثي مؤشرات

-رأس المال

احتياطات رأس المال العامل

الخزينة

1- رأس المال العامل : من أهم المؤشرات المستخدمة لتقييم الوضع المالي داخل المؤسسة ، ويتكون من

العناصر التالية: رأس المال العامل الدائم = الأموال الدائمة -الأصول الثابتة

الجدول رقم (3-5): حساب رأس المال العامل الدائم

2015	2014	2013	2012	2011	البيان /السنوات
8466077523	8191190201	7424783140	6996648155	5670770443	الأموال الدائمة
8572877529	8530595574	8272293338	7111021757	5768120379	الأصول الثابتة
-106800006	-399465373	847510198	114373602	-97349936	رأس المال العامل الدائم

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الميدانية المالية المختصرة .

من خلال الجدول نلاحظ أن رأس المال العامل الدائم كان سالبا خلال السنوات الخمس، وبالتالي فإن المؤسسة لم تخصص التوازن المالي غير أنها حققت توازن بين إحتياجات ومصادرها التمويلية، لتتوافق نسبيا مع سيولة المؤسسة وذلك لمواجهة التزاماتها التي قد تحين موعد استحقاقها، وهذا يبين أن المؤسسة لا تملك هامش أمان .

-رأس المال العامل الخاص =الأموال الخاصة – الأصول الثابتة

الجدول رقم (3-6): حساب رأس المال العامل الخاص

البيان السنوات	2011	2012	2013	2014	2015
الأموال الخاصة	3359795454	4530078929	5032579437	8131130201	8466077523
الأصول الثابتة	5768120379	7111021757	8272293338	8530595574	8572877529
رأس المال العامل الخاص	-2408324925	-2580942828	-3239713901	-2773632565	-1910732196

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الميزانية المالية المختصرة

من خلال الجدول نلاحظ أن رأس المال الخاص سالب لسنوات الخمس وهذا مؤشر غير إيجابي ويدل على عدم قدرة المؤسسة على تغطية أصولها الثابتة باستعمال أموالها الخاصة، وذلك راجع إلى زيادة حجم استثماراتها ما أدى إلى زيادة الديون طويلة الأجل، وبالتالي فإن الوضع المالي للمؤسسة غير مريح .

-رأس المال العامل الإجمالي

رأس المال العامل الإجمالي = مجموع الأصول –الأصول المتداولة

الجدول رقم (3-7): حساب رأس المال العامل الإجمالي :

البيان/السنوات	2011	2012	2013	2014	2015
الأموال الخاصة	8159534583	11027546617	13104024368	113271586640	13750149007
الأصول المتداولة	239414204	3916224860	4831731024	4740991068	5177271478
رأس المال العامل الإجمالي	5768120379	7111021757	8272293338	8530595574	8572877529

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الميزانية المالية المختصرة

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن قيمة رأس المال العامل الإجمالي موجب وهذا يدل على أن المؤسسة تمتلك سيولة معتبرة .

-رأس المال العامل الأجنبي = مجموع الخصوم –الأموال الخاصة

الجدول رقم (3-8): حساب رأس المال العامل الأجنبي

البيان / السنوات	2011	2012	2013	2014	2015
مجموع الخصوم	8159534583	11027246617	13104024362	13271586642	3750149007
الأموال الخاصة	3359795454	453007829	5032579437	5756963009	6662145333
رأس المال العامل الأجنبي	4799739129	6479167688	8071444925	7514623633	7088003674

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الميزانية المالية المختصرة

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن رأس المال العامل الأجنبي في تزايد من سنة 2011 إلى سنة 2015 وهذا راجع إلى ارتفاع الديون طويلة الأجل .

احتياجات رأس المال العامل :

احتياجات رأس المال العامل = (الأصول المتداولة – القيم الجاهزة) - الخصوم المتداولة – الخزينة

الجدول رقم (3-9) : حساب احتياجات رأس المال العامل

البيان / السنوات	2011	2012	2013	2014	2015
الأصول المتداولة	2391414204	3916224860	4831731024	4740991068	5177271478
القيم الجاهزة	44186190	32605469	102845916	143449046	218155515
الخصوم المتداولة	2488764140	4030598462	5679241222	5140456411	5284071484
الخزينة	44186190	32605469	102545916	14349046	218155515
احتياجات رأس المال العامل	1315204279	1695561258	1942227153	2559305242	2929857374

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الميزانية المالية المختصرة

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن المؤسسة حققت احتياج في رأس المال العامل خلال سنوات الدراسة ما يعني ان الاحتياجات أكبر من مواردها التمويلية وهذا الارتفاع راجع إلى كل من احتياجات التمويل وسيانزم على المؤسسة رفع من قيمة المخزونات أوقف من قيمة الحقوق لدى الغير

-الخزينة الصافية

الخزينة الصافية = رأس المال العامل الدائم – احتياجات رأس المال العامل

الجدول رقم (3-10) : حساب الخزينة الصافية

2015	2014	2013	2012	2011	البيان / السنوات
-106800006	-399465373	847510198	114373602	-97349936	رأس المال العامل الدائم
2929857374	2559305242	1942227153	1695561258	1315204279	احتياجات رأس المال العامل
-3036657380	-2958770615	-2789737351	-1809934860	-1412554215	الخزينة الصافية

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الميزانية المالية المختصرة

من خلال الجدول نلاحظ أن المؤسسة حققت خزينة سالبة خلال سنوات الدراسة مما يدل على ان المؤسسة ليست في توازن مالي ، وبالتالي تحتاج إلى مصادر تمويل أخرى من أجل تغطية العجز.

المطلب الثاني : تحليل القوائم المالية باستخدام النسب المالية

- نسبة السيولة

أولاً : نسبة السيولة المتداولة (العامة)

نسبة السيولة المتداولة = الأصول المتداولة / الخصوم المتداولة

الجدول رقم (3-11) : نسبة السيولة المتداولة

2015	2014	2013	2012	2011	البيان / السنوات
5177271478	4740991068	4831731024	3916224860	2391414204	الأصول المتداولة
5284071484	5140456411	5679241222	4030598462	2488764140	الخصوم المتداولة
0.97	0.92	0.85	0.97	0.96	نسب السيولة المتداولة

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الميزانية المالية المختصرة

من خلال الجدول نلاحظ أن نسبة السيولة أقل من (1) في كل الدورات المحاسبية ، مما يعني أن عدم كفاية الأصول المتداولة لتغطية الخصوم المتداولة ، وهو ما يجعل المؤسسة في وضعية مالية صعبة ، حيث يجب عليها اللجوء إلى الاقتراض القصير لتسديد الالتزامات قصيرة الأجل .

ثانيا : نسب السيولة المختصرة (السريعة) :

نسبة السيولة المختصرة = (الأصول المتداولة – المخزون-التسبيقات المقدمة) / الالتزامات المتداولة

الجدول رقم (3-12) نسبة السيولة المختصرة

البيان / السنوات	2011	2012	2013	2014	2015
الأصول المتداولة	2391414204	3916224860	4831731024	4740991068	5177271478
المخزون	1742383387	2702294310	3044396812	2702214100	3350468260
التسبيقات المقدمة	00	00	00	00	00
الالتزامات المتداولة	2488764140	4030598462	5679241222	5140546441	5284071484
نسبة السيولة المختصرة	0.26	0.30	0.31	0.39	0.34

من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الميزانية المالية المختصرة

من الجدول أعلاه نلاحظ أن النسبة جد متدنية ، حيث أن القيم القابلة لتحصيل والقيم الجاهزة لا تكفي لتغطية الخصوم المتداولة ، إذ يجب على المؤسسة تصريف مخزوناتهما في أقل وقت ممكن للرفع من القيم القابلة للتحصيل والقيم الجاهزة ، كما أن الخزينة السالبة قيمتها كبيرة تتراوح ما بين (2488764140 و 3254812895) وبالتالي يجب على المؤسسة التخلص من هذه التبعية محاولة تخفيض حجمها إلى أقل ما يمكن .

ثانيا : نسبة النقدية (السيولة الحالية)

نسبة النقدية = (النقدية + الاستثمارات في الأوراق المالية) / الالتزامات المتداولة

الجدول رقم (3-13) : نسبة النقدية

البيان / السنوات	2011	2012	2013	2014	2015
النقدية	44186190	32605469	102845916	14349046	218155515
الاستثمارات في الأوراق المالية	00	00	00	00	00
الالتزامات المتداولة	2488764140	4030598462	5679241222	5140546441	5284071484
نسبة السيولة الحالية	0.01	0.008	0.01	0.02	0.04

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الميزانية المالية المختصرة

من خلال النتائج المتحصل عليها نلاحظ أن القيم الجاهزة تتمثل في نسبة ضئيلة جدا مقارنة بالخصوم المتداولة ، وبالتالي فإن المؤسسة قد تواجه صعوبات مالية في حالة مطالبة دائئها بحقوقهم مما يجعلها في وضعية مالية صعبة .

- نسبة التمويل

نسبة التمويل = الأموال الدائمة / الأصول الثابتة

الجدول رقم (3-14) : نسبة التمويل الدائم

البيان / السنوات	2011	2012	2013	2014	2015
الأموال الدائمة	5670770443	6996648155	7424783140	8131130201	8466077523
الأصول الثابتة	5768120379	7111021757	8272293338	8530595574	8572877529
نسب التمويل الدائمة	0.98	0.98	0.89	0.95	0.98

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الميزانية المالية المختصرة .

من خلال الجدول تتضح أن المؤسسة حققت نسبة ضعيفة في السنوات الخمس من الدراسة ، حيث كانت النسبة أقل من 1، وهذا يعني أن رأس المال الدائم لا يغطي جميع الأصول الثابتة من أموالها الدائمة خلال الفترة مما يدل على أن المؤسسة متوازنة ماليا ، لأن الأصول الثابتة أكثر من الاموال الدائمة

نسبة التمويل الخاص = الأموال الخاصة / الأصول الثابتة

الجدول رقم (3-15) : نسبة التمويل الخاص

البيان / السنوات	2011	2012	2013	2014	2015
الأموال الخاصة	3359795454	453007829	5032579437	5756963009	6662145333
الأصول الثابتة	5768120379	7111021757	8272293338	8530595574	8572877529
نسبة التمويل الخاص	0.58	0.63	0.60	0.67	0.77

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الميزانية المالية المختصرة

من خلال الجدول نلاحظ أن نسبة التمويل الخاص المتحصل عليها من المؤسسة في السنوات الخمس تشير إلى عدم قدرة المؤسسة على التمويل أصولها الثابتة بواسطة أموالها الخاصة لأن النسبة أقل من 1، وهذا يكل على أن المؤسسة لم تستطيع تمويل الأصول الثابتة عن طريق أموالها الخاصة

نسبة الاستقلالية المالية = الأموال الخاصة /مجموع الديون

الجدول رقم (3-16): نسبة الاستقلالية المالية

البيان / السنوات	2011	2012	2013	2014	2015
التمويل الخاص	3359795454	453007829	5032579437	5756963009	6662145333
مجموع الديون	3767715394	4309103555	5284786970	5347286854	505874584
نسبة الاستقلالية المالية	1.12	0.95	1.05	0.92	0.75

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الميزانية المالية المختصرة

من خلال الجدول نلاحظ أن نسبة الاستقلالية المالية المتحصل عليها خلال السنوات الخمس كانت أكبر من 0.5، أي ان المؤسسة حققت نتائج حسنة وهو مؤشر إيجابي يعكس استقلالية المؤسسة، ويظهر بأن المؤسسة تتمتع نوعا ما بالاستقلالية المالية .

نسبة التمويل الخارجية

نسبة التمويل الخارجي = مجموع الديون / مجموع الأصول

الجدول رقم (3-17): نسبة التمويل الخارجي :

البيان / السنوات	2011	2012	2013	2014	2015
مجموع الديون	3767715394	4309103555	5284786970	5347286854	505874584
مجموع الأصول	8159534583	11027246617	13104024362	13271586642	13750149007
نسبة التمويل الخارجية	0.42	0.39	0.40	0.40	0.36

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الميزانية المالية المختصرة

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن نسبة التمويل الخارجي بلغت في السنوات الخمسة من الدراسة نسبة أقل من 0.5 ، وهذا يدل على أن المؤسسة لا تواجه أي صعوبات في سدادا الديون والفوائد حين يصل موعد استحقاقها.

- نسب النشاط

أولاً: معدلة دوران الأصول الثابتة :

الجدول رقم (3-18): معدل دوران الأصول الثابتة :

البيان/ السنوات	2011	2012	2013	2014	2015
صافي المبيعات	7109456947	8825711596	9063713050	10601177227	10122567130
الأصول الثابتة	7111021757	7111021757	8272293338	8530595574	8572877523
معدل دوران الأصول الثابتة	1.23	1.24	1.09	1.24	1.18

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الميزانية المالية المختصرة

نلاحظ من الجدول أعلاه ان نسبة دوران الأصول الثابتة تتجاوز الواحدة ، ما يعني أن كل دينار واحد من الأصول الثابتة يولد أرباحاً تتجاوز 1 دج لكل الدورات ، وهذا يعكس درجة مساهمة الأصول الثابتة في تولد حجم من المبيعات ، أي كفاءة إدارة المؤسسة.

ثانياً: معدل دوران المخزون

معدل دوران المخزون = تكلفة المخزون المباع / متوسط المخزون

الجدول رقم (3-19): معدل دوران المخزون

البيان/السنوات	2011	2012	2013	2014	2015
تكلفة المخزون المباع	5628432761	6674428311	6980145739	7783412001	8514327588
متوسط المخزون	1398129425	2222338849	2873345576	2873305471	3026341180
معدل دوران المخزون	4	3	2.5	3	3

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الميزانية المالية المختصرة

فترة التخزين = 360/دوران المخزون

الجدول (3-20): فترة التخزين

البيان / السنوات	2011	2012	2013	2014	2015
الأيام	360	360	360	360	360
معدل دوران المخزون	4	3	2.5	3	3
فترة التخزين	90	120	144	120	120

المصدر: : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الميزانية المالية المختصرة

نلاحظ أن دوران المخزون يتراوح بين 2 دورات إلى 4 سنويا وهي حركة جد ضعيفة ، حيث يجب على المؤسسة البحث عن منافذ تسويق جديدة لزيادة سرعة مخزونها ، كما أن فترة التخزين طويلة جدا (بين 90 يوما إلى 150 يوم) ، وهذا لزيادة راجع لبقاء المواد الأولية لفترة طويلة قبل تحويلها إلى ورشات الإنتاج ، حيث يجب على المؤسسة إتباع سياسة تسيير المخزون تمكنها من الانتظام في التموين وعدم تخزين الموا لفترة طويلة .

ثالثا: معدل دوران الزبائن

معدل دوران الزبائن = مبيعات السنة / متوسط الزبائن

الجدول رقم (3-21) : معدل دوران الزبائن :

البيان/السنوات	2011	2012	2013	2014	2015
مبيعات السنة	7109456947	8825711596	9063713050	10601177227	10122567130
متوسط الزبائن	295967979	331009305	334964468	590841167	791065654
معدل ديون الزبائن	24.02	26.66	27.05	17.94	12.79

المصدر: : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الميزانية المالية المختصرة

المدة المتوسطة لتحصيل ديون الزبائن = 360 / معدل دوران الزبائن

الجدول رقم (3-22): المدة المتوسطة لتحصيل ديون الزبائن

البيان/السنوات	2011	2012	2013	2014	2015
الأيام	360	360	360	360	360
معدل دوران الزبائن	24.02	26.66	27.05	17.94	12.79
المدة المتوسطة لتحصيل ديون الزبائن	15	14	13	20	28

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الميزانية المالية المختصرة

من الجدول نلاحظ أن دوران الزبائن يتفاوت مع دورة لأخرى فهو يتراوح من (13 إلى 27 دروة) وهي نسبة جيدة نوها ما غير أن دوران الزبائن تراجع في السنتين الأخيرتين نظرا لتساهل المؤسسة مع زبائنها ومنحهم فترة أطول للتسديد ، وتبقى نسبة مقبولة عموما وهي ما تعيظها مدة تحصيل ديون الزبائن التي تتراوح بين 14 و 28 وهي مدة مقبولة

رابعاً: معدل دوران الموردين

معدل دوران الموردين = مشتريات السنة / متوسط ديون الموردين

الجدول رقم (3-23): معدل دوران الموردين

البيان/السنوات	2011	2012	2013	2014	2015
مشتريات السنة	5068066253	6669610926	7466157765	8542458420	7703437520
متوسط ديون الموردين	761485997	982919539	1535297446	1378206730	1097822868
معدل دوران الموردين	7	7	5	7	7

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الميزانية المالية المختصرة

مدة المتوسطة لتسديد ديون الموردين = 360 / دوران الموردين

الجدول رقم (3-24): المدة المتوسطة لتسديد ديون الموردين

البيان / السنوات	2011	2012	2013	2014	2015
الأيام	360	360	360	360	360
معدل دوران الموردين	7	7	75	7	7
المدة المتوسطة لتسديد ديون الموردين	52	52	72	52	52

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الميزانية المالية المختصرة

من خلال الجدول نلاحظ أن دوران الموردين يتراوح بين 5 إلى 7 دورات ، وهو معدل مقبول تعكسه مدة تسديد ديون الموردين من 52 إلى 72 يومياً ، حيث أن المؤسسة تمتلك هامشاً من الوقت لتسديد ديونها ، فهي تحترم قاعدة التحصيل قبل التسديد مما يجعلها في مأمن من الصعوبات المالية

المطلب الرابع : نسبة الربحية

هامش الربح الإجمالي = الربح الإجمالي / المبيعات

الجدول رقم (3-25): هامش الربح الإجمالي

البيان/السنوات	2011	2012	2013	2014	2015
الربح الإجمالي	325127487	835182887	78719135	189051683	269109897
المبيعات	7013456947	8825711596	9063713050	10601177227	10122567130
هامش الربح الإجمالي	0.046	0.043	0.0086	0.017	0.029

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الميزانية المالية المختصرة

من خلال الجدول نلاحظ أن نسبة هامش الربح الإجمالي تتراوح ما بين 0.8% إلى 4.6% وهي نسبة ضئيلة جدا ، وهذا راجل إلى ارتفاع تكاليف المؤسسة الخاصة فيما يتعلق بأسعار الموارد الأولية ، إضافة إلى الثبات النسبي في أسعار البيع فيجب على المؤسسة اتباع سياسة تخفيض التكاليف أو اتباع ما يعرف بالتكاليف المستهدفة

ثانيا : هامش الربح الصافي

هامش الربح الصافي = الربح الصافي / المبيعات

الجدول رقم (3-26): هامش الربح الصافي

البيان /السنوات	2011	2012	2013	2014	2015
الربح الصافي	293705156	344517906	277965603	201022540	303944156
المبيعات	7013456947	8825711596	9063713050	10601177227	10122567130
هامش الربح الصافي	0.041	0.039	0.030	0.018	0.030

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على جدول حساب النتائج

من خلال الجدول نلاحظ أن نسبة هامش الربح الصافي تتراوح بين 1.8% إلى 4.1% وهي نسبة تتراجع باستمرار ارتفاع تكاليف المؤسسة

ثالثا : معدل العائد على الاستثمار

الجدول رقم (3-27): معدل العائد على الاستثمار

البيان /السنوات	2011	2012	2013	2014	2015
الربح الصافي	293705156	344517906	277965603	201022540	303944156
مجموع الأصول	8159534583	11027246617	13104024362	13271586642	13750149007
معدل العائد على الاستثمار	0.035	0.031	0.021	0.015	0.022

المصدر من إعدادا الطالبتين بالاعتماد على الميزانية المالية المختصرة

من خلال الجدول نلاحظ أن نسبة العائد على الاستثمار تتراوح بين 1.5% إلى 3.5% وهذا يعني أن مساهمة إجمالي الأصول في الأرباح الصافية متدنية مما يدل على عدم التسيير الجيد لممتلكات المؤسسة

رابعاً : معدل عائد الأموال الخاصة

معدل العائد على الأموال الخاصة = الربح الصافي / الأموال الخاصة

الجدول رقم (3-28) : معدل عائد الأموال الخاصة

البيان /السنوات	2011	2012	2013	2014	2015
الربح الصافي	293705156	344517906	277965603	201022540	303944156
الأموال الخاصة	3359795454	453007829	5032579437	5756963009	6662145333
معدل العائد على الأموال الخاصة	0.087	0.076	0.055	0.035	0.045

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الميزانية المالية المختصرة و جدول حساب النتائج

من خلال الجدول نلاحظ أن العائد على الأموال الخاصة يتناقص باستمرار ، ففي سنة 2011 كان 0.087 أي كل دينار من الأموال الخاصة يولد 0.087 دينار من الأرباح الصافية ، وهي قيمة ضئيلة على المؤسسة أن لا تستغل أموالها الخاصة بالشكل المناسب لتوليد أرباح صافية .

الخلاصة

من خلال الدراسة التطبيقية التي قمنا بها بتقييم الأداء المالي لمبنة الحضنة بالمسيلة باستخدام أدوات التحليل المالي خلال الفترة ما بين 2011-2015 وذلك بالاعتماد على الوثائق المقدمة من طرف المؤسسة بعد إجراء عملية التقييم كان أدائها ضعيف ، ومن أهم النتائج المتوصل إليها -رأس المال العامل الإجمالي موجب وهذا يدل على أن المؤسسة تمتلك سيولة معتبرة . نلاحظ إن المؤسسة تتمتع نوعا ما بالاستقلالية المالية

- أن رأس المال العامل كان سالبا خلال فترة الدراسة وهذا يبين أن المؤسسة لا تمتلك هامش أمان.

- سجلت المؤسسة خزينة سالبة على مدار خمس سنوات مما يدل على عدم وجود توازن مالي وان موارد الخزينة تفوق استخداماتها.

- إن رأس المال العامل الدائم كان أليا خلال السنوات الخمس ، أي عدم تحقيق التوازن المالي وهنا يدل أن الأموال الدائمة لم تمول كل الأصول الثابتة

مما سبق ذكره يمكننا القول أن نقيم الأداء المالي باستخدام أدوات التحليل المالي ضروري لمعرفة نقاط القوة والضعف للمؤسسة التي يستطيع من خلالها المسؤول اتخاذ قراراته.

الخاتمة العامة

خاتمة:

يتناول هذا البحث موضوع تقييم الأداء المالي في الموسمية الاقتصادية باستخدام أدوات التحليل المالي ، حيث يمثل تقييم الأداء المالي أحد الركائز الأساسية والمرآة العاكسة لأسلوب استغلال موارد المؤسسة ، حيث يسعى المحلل المالي إلى الكشف عن مواطن القوة والضعف في المنشأة الاقتصادية ، مع محاولة تقديم لذلك ومساعدة أصحاب المشاريع لتخط القرارات التصميمية المناسبة . ولقد تطرقنا من خلال هذا البحث إلى أحد أهم الأدوات المستخدمة في تقييم الأداء المالي في المؤسسة ، المتمثلة في التحليل المالي الذي يعد الأداة التي يستطيع المال من خلالها تشخيص مستوى استخدام الموارد ، وذلك بالاعتماد على مخرجات القوائم المالية المتمثلة أساسا في الميزانيات المحاسبية وجداول حسابات النتائج ، من أجل استخراج مؤشرات ونسب مالية يتيح تحليلها من معرفة مدى كفاءة إدارة المؤسسة الاقتصادية في إدارة مواردها ، وتوجيه أصحاب القرار نحو تبني خطط وسياسات سليمة من شأنها الرفع من مستوى الأداء والقدرة على مسايرة المتغيرات المحيطة.

نتائج الدراسة:

من خلال إسقاط الدراسة النظرية على مؤسسة مليئة الحضنة خلال الفترة الممتدة من سنة 2011 إلى سنة 2015 توصلنا إلى مجموعة من النتائج المتمثلة في

-أن التحليل المالي عبارة عن عملية معالجة للبيانات المالية المتاحة من طرف مؤسسة ما للحصول على معلومات تستعمل في اتخاذ القرارات وتقييم أداء المؤسسات.

- تحليل القوائم المالية يساعد على تقييم الوضع المالي للمؤسسة من أجل اكتشاف نقاط القوة وزيادة تعزيزها ونقاط الضعف من أجل تصحيحها .

-اعتماد المؤسسة على الديون الحصول على مصادر تمويل .

-تبتعد المؤسسة عن النسب المعيارية لمؤسسات أخرى (الاستدانة ، الربحية ، النشاط) ، وهذا راجع إلى غياب المنافسة حيث أن المؤسسة تحتكر جزءا كبيرا من السوق .

- رأس المال العامل الدائم كان ماليا خلال السنوات الخمس ، أي عدم تحقيق التوازن المالي وهذا يدل أن الأموال الدائمة ثم تمويل كل الأصول الثابتة

- سجلت المؤسسة خزينة سالبة على مدار خمس سنوات مما يدل على عدم وجود توازن مالي وان موارد الخزينة تفوق استخداماتها .

-و رأس المال العامل الإجمالي موجب وهذا يدل على أن المؤسسة تمتلك سيولة معتبرة .

- المؤسسة تتمتع نوعا ما بالاستقلالية المالية

نتائج اختيار الفرضيات :

في ضوء النتائج المتوصل إليها تمثلت نتائج اختبار الفرضيات في الآتي :

- الفرضية الأولى : لا تستغل ملبنة الحضنة مواردها المتاحة بالمستوى الأمل ".
بالنسبة لهذه الفرضية فإننا نؤكد صحتها بالنظر إلى النتائج التي أفصحت عنها قيم مؤثرات الربحية نسب ضئيلة جدا وهذا راجع إلى الارتفاع في تكاليف المؤسسة مما يدل على عدم التسيير الجيد للمؤسسة ورأس المال العامل الدائم سالب خلال السنوات الخمس ، أي عدم تحقيق التوازن المالي وهذا يدل على أن الأموال الدائمة لم تمول كل الأصول الثابتة .

- الفرضية الثانية : يعتبر التحليل المالي من أهم الأدوات ناجعة الاستخدام في تشخيص الوضعية المالية في المؤسسة الاقتصادية .

بالنسبة للفرضية الثانية فإننا نؤكد صحتها كذلك فاحتياج رأس المال العامل موجب عمر السنوات الخمس ، وهذا يفسر أن المؤسسة تحتاج إلى رأس المال العامل الدائم لتمويل احتياجات الدورة المتداولة ، والمؤسسة تتمتع نوعا ما بالاستقلالية المالية

الاقتراحات :

بعد الوقوف على حقيقة الأداء المالي لمؤسسة مليئة الحضنة فإننا نقترح ما يلي :

- تحسين جودة منتجات الحليب حتى نتمكن من مواجهة منافسيها ومن أجل توسيع حصتها السوقية .
- تقوم بحملات إشهارية عبر وسائل الإعلام .
- إعداد برامج سنوية للتكوين موجهة لعمال المؤسسة من أجل زيادة مستوى الكفاءة .
- من العمل على تنويع مصادر تمويل المؤسسة.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع :

- (1) خميشي شيخة، التسيير المالي للمؤسسة، دروس ومسائل محلولة، دار هومة للطباعة النشر، الجزائر 2010،
- (2) سمير راضي خنفر، تحليل قوائم المالية، دار القصيرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2009
- (3) عاطف جابر طه عبد الرحيم، أساسيات التمويل والإدارة المالية، الدار الجامعية، مصر، 2008
- (4) محمد عباس البدوي، المحاسبة وتحليل القوائم المالية، مكتب الجامعي الحديث، مصر 2009
- (5) -احمد لعبيدات وآخرون، الاقتصاد و المناجمنت والقانون، ديوان الوطني للمطبوعات الدراسية الجزائر 2009
- (6) -اسعد حميد العلي، الإدارة المالية الاي العلمية والتطبيقية والتنظيمية، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2012،
- (7) -إسماعيل عربايجي، اقتصاد المؤسسة، دار المحمدية، الجزائر، 1996
- (8) -السعيد فرحات، الأداء المالي لمنظمات الأعمال، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 2000
- (9) -العربي دحموش، محاضرات في اقتصاد المؤسسة، مطبوعات جامعة، متنوري الجزائر
- (10) -الفوزي محمد بن لعور بوعلام، التسيير المحاسبي والمالي، الديوان الوطني للمطبوعات المدرسية، الجزائر، 2013،
- (11) -إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي والإدارة المالية دروس وتطبيقات دار وائل لنشر وتوزيع، الأردن، ص 68
- (12) -إلياس بن ساسي، يوسف قريش، التسيير المالي لإدارة المالية ودروس وتطبيقات، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن 2006
- (13) -أمين السيد أحمد لطفي، إعداد وعرض القوائم المالية في ضوء معايير المحاسبية، الدار الجامعية، مصر، 2008،
- (14) -أمين السيد أحمد لطفي، التحليل المالي، الدار الجامعية، مصر، 2005،
- (15) -أوجين بريجهام، الإدارة المالية، النظرية والتطبيق العلمي، دار المريخ للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، 2009
- (16) -أيمن الشنطي، أحمد شقرة، مقدمة في الإدارة والتحليل، دار البديعة ناشرون موزعون، عمان، 2007

- (17)-جميل احمد توفيق، أساسيات الإدارة المالية، دار النهضة العربية، لبنان، دون سنة نشر
- (18)-حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل، مؤسسة النشر والتوزيع، 2000
- (19)-حواس صلاح، المحاسبة المالية حسب النظام المالي المحاسبي، دون دار النشر، الجزائر 2001
- (20)-خالد جمال الجعارات، معايير لتقارير المالية الدولية 2007، IAS/IFRS، إثراء للنشر والتوزيع الأردن، الشركة العربية المتحدة للتوزيع، مصر، 2006
- (21)-خبراء الشركة العربية، الأساليب الحديثة للتحليل المالي وإعداد الموازنات لأغراض التخطيط والرقابة
- (22)-دريد كمال آل شبيب، مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة، دار المسيرة، الطبعة 2، عمان، 2009
- (23)-رشا العصار وآخرون، الإدارة والتحليل المالي، دار البركة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2001
- (24)-الزبيدي حمزة محمود، الإدارة المتقدمة، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، ص 2004، ص 168-
- (25)-زغيب مالكة، بوشنفر ميلود، التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010
- (26)-سمير محمد عبد العزيز، اقتصاديات الاستثمار والتمويل والتحليل المالي، دون دار النشر، مصر 2007
- (27)-سوزان سمير ذيب وآخرون، إدارة الائتمان، دار الفكرة، الأردن، 2012
- (28)-شعيب شنوف، محاسبة المؤسسة طبقاً للمحاسبة الدولية، مكتب الشركة الجزائرية، الجزائر 2008
- (29)-شنوف شعيب، التحليل المالي الحديث، طبقاً للمعايير الدولية الإبلاغ المالي، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، 2012
- (30)-صالح مرزاق، محاضرة في مقياس المحاسبة العامة، مطبوعات جامعة المنتوري، الجزائر، 1998-1999
- (31)-عاطف جابر طه عبد الحليم، أساسيات التمويل والإدارة المالية، الدار الجامعية، مصر، 2008،
- (32)-عاطف جابر طه عبد الرحيم، أساسيات التمويل والإدارة المالية، الدار الجامعية مصر، ص 60.
- (33)-عبد الرزاق حبيب، اقتصاد وتسيير مؤسسة، ديوان المطبوعات، الجزائر،
- (34)-عليان شريف، إدارة وتحليل المالي، دار البركة للنشر وتوزيع، الأردن، 2001
- (35)-عمر الصخري، اقتصاد المؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الرابعة، الجزائر، ص 5

- (36)-فايز سلم حداد، الإدارة المالية، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة 2010، 03.
- (37)-مبارك لسلوك ، التسيير المالي ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2004
- (38)-محمد أبراهيم الرحيم، اقتصاد الاستثمار والتمويل والتحليل المالي ، مؤسسة شباب الجامعة ، مصر، 2008،
- (39)-محمد أحمد الكايدي، الإدارة المالية الدولية والعالمية تحليل المالي والاقتصادي، دار الكنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2009.
- (40)-محمد المبروك أبو زيد، التحليل المالي شركات وأسواق مالية ، دار المريخ للنشر والتوزيع ، الطبعة الثانية، المملكة العربية السعودية. دون سنة نشر
- (41)-محمد صالح الحناوي، جلال إبراهيم العبد، الإدارة المالية الدار الجامعية ، مصر
- (42)-محمد صالح الحناوي، جلال إبراهيم العبد، الإدارة المالية، الدار الجامعية، مصر، 2010.
- (43)-محمد صالح الحناوي، جلال إبراهيم العبد، الإدارة المالية، الدار الجامعية، مصر، 2010
- (44)-مفلح محمد عقل ، مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي ، مكتب المجتمع العربي ، طبعة 02-، الأردن، 2009،
- (45)-مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، تحليل القوائم المالية مدخل نظري وتطبيقي ، دار المسرة، الطبعة الثالثة، عمان، 2011
- (46)-ناصر دادي عدون ، مراقبة التسيير والتحليل المالي ، دار المحمدية ، الجزء الثاني ، الجزائر ، 2008،
- (47)-ناصر دادي عدون، اقتصاد المؤسسة للطبعة الجامعيين، دار المحمدية، طبعة 02، الجزائر 1998،
- (48)-وليد ناجي الحياي، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي ، منشورات الأكاديمية المقترحة في الدنمارك، عمان، دون سنة نشر.

الرسائل الجامعية الدكتوراة وماجستير

- (1) -أنفال حدة خبيزة، تأثير الهيكل المالي على إستراتيجية المؤسسة الصناعية، دراسة حالة مؤسسة المطاحن للجنوب الكبيرة بسكرة، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد صناعي، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2001-2012
- (2) -تودرت أكلي، التحليل المالي في ظل النظام المحاسبي المالي ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر مالية ونقود، 2008-2009.

(3) -سعادة اليمين ، استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسة الاقتصادية وترشيد قراراتها ، دراسة حالة المؤسسة الوطنية لصناعة أجهزة القياس والمراقبة سطيف، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم التجارية ، جامعة الحاج الخضر، باتنة، 2008-2009

(4) -سلمان بلعور، اثر إستراتيجية الشركات على الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية، دراسة حالة مجمع سيدال، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستير في علوم التسيير، فرع إدارة الأعمال ، جامعة الجزائر 2003-2004

(5) -عادل حشي، الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية قياس وتقييم ، دراسة حالة مؤسسة صناعات الكوابل بسكرة ، مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة ماجستير في علوم التسيير تخصص تسيير مؤسسات الصناعية، جامعة محمد خيضر ، بسكرة، 2001-2002

(6) -لزعر محمد سامي، التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التسيير تخصص إدارة مالية 2011-2012 جامعة متنوي قسنطينة .

(7) -مداني بلغيث، عبد القادر دشاش ، مداخلة بعنوان انعكاسات تطبيق النظام المحاسبي المالي على التشخيص المالي للمؤسسة، ملتقى الدولي الأول لنظم المحاسبي المالي في مواجهة المعايير الدولية المحاسبية، يومي 13/14 ديسمبر 2011 ص4

(8) -نوي الحاج، انعكاسات تطبيق التوحيد المحاسبي على القوائم المالية للمؤسسة الاقتصادية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في علوم التسيير، تخصص مالية ومحاسبة، جامعة حسيبة بن علي ، شلف، 2007-2008

قوانين والمراسيم

(1) -قانون رقم 11-07 المؤرخ في 15 ذي القعدة عام 1428-الموافق ل25 نوفمبر 2007، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، الصادرة ب15 ذي القعدة عام 1428-الموافق ل25 نوفمبر 2007 العدد74، المادة الأولى .

(2) -قانون رقم 11-07 المؤرخ في 15 ذي القعدة عام 1428-الموافق ل25 نوفمبر 2007، المرجع السابق المادة 03.

(3) -قرار مؤرخ في 23 رجب علم 1429 هـ الموافق ل 26 جوان سنة 2008، الجريدة الرسمية رقم 19 الصادرة بتاريخ 28 ربيع الأول 1430 هـ ، الموافق ل 25 مارس 2009، المادة 02.

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على أهمية التحليل المالي (التحليل المالي وأهمية تحليل المؤشرات المالية في المؤسسة الاقتصادية) وتم إسقاط الدراسة على مؤسسة ملبنة حظنة بالمسيلة

وقد اعتمد الطالبان على الأسلوب التحليل كتحليل رأس المال العامل ونسبة المردودية وةتحليل الميزانية المالية

في ضوء النتائج المتوصل إليها تمثلت نتائج اختبار الفرضيات في الآتي :

- الفرضية الأولى : لا تستغل ملبنة الحضنة مواردها المتاحة بالمستوى الأمل ."

- الفرضية الثانية : يعتبر التحليل المالي من أهم الأدوات ناجعة الاستخدام في تشخيص الوضعية المالية في المؤسسة الاقتصادية .

وتم التوصل إلى أهم التوصيات :من خلال دراستنا توصلنا إلى أهم التوصيات:

إعتماد المؤسسة على التحليل المالي من أجل تسيير مواردها

تطوير منتجاتها والقياد بالدعاية الإشهارية

العمال على المحافظة على التوازن المالي عن طريق تخفيض رأس المال (خفض الموارد الدائمة وبالمقابل رفع الأصول الثابتة)

الكلمات المفتاحية

المؤسسة الاقتصادية ، التحليل المالي ، النسب المالية ، الميزانية ، رأس المال العامل ، المؤشرات المالية

Résumé:

Cette étude vise à identifier l'importance de l'analyse financière (l'analyse financière et l'importance d'analyser les indicateurs financiers dans l'institution économique.)

Les deux étudiants se sont appuyés sur la méthode analytique, telle que l'analyse du fonds de roulement, le taux de rendement, et l'analyse du budget financier

Au vu des résultats obtenus, les résultats des tests d'hypothèses sont les suivants:

Première hypothèse : le lactobacille du couvain n'exploite pas ses ressources disponibles au niveau de l'espoir.

La deuxième hypothèse : L'analyse financière est l'un des outils les plus importants et les plus efficaces utilisés pour diagnostiquer la situation financière de l'institution économique.

Les recommandations les plus importantes ont été atteintes : Grâce à notre étude, nous avons atteint les recommandations les plus importantes:

Le recours de l'institution à l'analyse financière pour gérer ses ressources

Développer leurs produits et diriger la publicité

Travailleurs à maintenir l'équilibre financier en réduisant le capital (en réduisant les ressources permanentes et en augmentant en retour les immobilisations(

les mots clés

Institution économique, analyse financière, ratios financiers, budget, fonds de roulement, indicateurs financiers